بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

أثر الصادرات الزراعية علي الميزان التجاري في السودان

(1990–2016م).

Impact Of Agricultural Exports On The Trade Balance In Sudan (1990-2016).

بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الإقتصاد

إعداد الدارس: جلال الدين داؤد محمد خميس

إشراف: د. بابكر الفكي المنصور

يوليو 2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإستهلال

قال الله تعالي:

شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ(18) أَنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَمَن يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ (19).

صدق الله العظيم

سورة آل عمران/الآيتين(18, 19).

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي وعلمي هذا إلي من أناروا لي الطريق في ضروب العلم والمعرفة وإلي من هم أعز في الوجود الوالدين الكريمين بارك الله في عمرهما وحفظهما.

وإلي أخواني وأخواتي وإلي كل الأهل والأقارب وإلي كل الإصدقاء الذين عرفتهم طيلة مشوار حياتي وإلي جميع أساتذة وموظفي جامعة السودان للعلوم والكنولوجيا,كلية الدراسات التجارية, وإلي كل من جمعتني بهم الحياة أهدي لهم هذا العمل المتواضع وندسأل تبارك وتعالي أن يجعله علماً ينتفع به لوجهه الله الكريم.

الدارس

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله عز وجل الذي وفقني ومكنني من إتمام هذه الدراسة.

أتقدم بالشكر والتقدير إلي واحة العلم والمعرفة جامعة السودان للعلوم والكنولوجيا ممثلة في كليتي الدراسات العليا والدراسات التجارية.

والشكر موصول كذلك إلي كل من وزارتي التجارة والزراعة والغابات وبنك السودان المركزي والجهاز المركزي للإحصاء الذين أعانوني بالبيانات والمعلومات لإعداد هذه الدراسة.

كما أتقدم بخالص شكري وتقديري وامتناني وعرفاني إلي الدكتور/ بابكر الفكي المنصور الذي تفضل مشكوراً بقبوله الأشراف علي هذه الدراسة ولما أسداه لي من نصائح وإرشادات قيمة والتي كان لها الأثر الكبير في إنجاز هذه الدراسة.

وأخص أيضاً بالشكر الجزيل زملائي وأصدقائي طلاب الدراسات العليا لما وجدته من تعاون وإحترام, والشكر كذلك إلي كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إكمال هذه الدراسة, راجين من المولي عز وجل أن يمدهم بموفور الصحة والعافية.

الدارس

المستخلص:

تناولت الدراسة أثر أهم صادرات السلع الزراعية في شقها النباتي علي الميزان التجاري في السودان للفترة من (1990-2016م).وإتبعت الدراسة المنهج الإحصائي الوصفي والتحليلي والأسلوب القياسي.وتهدف الدراسة إلي قياس أثر العلاقة بين أهم صادرات السلع الزراعية في شقها النباتي علي الميزان التجاري في السودان, والتعرف علي أهم صادرات السلع الزراعية علي الميزان التجاري,والوقوف علي السياسات الزراعية والبرامج التي تتبعها الدولة لزيادة الإنتاج من أجل الصادر.ودراسة سياسات الصادرات وايجابياتها والمعوقات التي تواجه الإنتاج الموجه نحو الصادر.أما فرضيات الدراسة فتمثلت في وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كل من صادرات محاصيل القطن, الصمغ العربي, السمسم, والميزان التجاري في السودان, وتوصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها أن الزيادة في صادرات محصول القطن بوحدة واحدة تؤدي إلي الزيادة في الميزان التجاري بمقدار (48.10172),وهذا يوضح أن متغير القطن يؤثر بصورة إيجابية علي الميزان التجاري, وأن الزيادة في صادرات محصول الصمغ العربي بوحدة واحدة تؤدي إلي الزيادة في الميزان التجاري بمقدار (36.85562),كما أن زيادة صادر السمسم بمقدار وحدة واحدة تؤدي لإنخفاض الميزان التجاري بمقدار (7.043237-),كما أن متغيرات النموذج ذات علاقة معنوية ودلالة إحصائية.ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة تمثلت في ضرورة الإستفادة من التقنيات الزراعية الحديثة لزيادة إنتاج محصول القطن.وإتباع الميكنة الزراعية لمحصول السمسم في مراحل عملياته المختلفة.وإيجاد آليات تسويقية متطورة لعرض الصادرات الزراعية بمواصفات تتوافق مع الطلب العالمي.والتوجه نحو التصنيع الزراعي لمحاصيل السلع الزراعية الأساسية للإستفادة من القيمة المضافة,وإزالة كافة المعوقات التي تواجه إنتاج وتصدير وتسويق سلع الصادر الزراعية.

Abstract

The study examined the impact of the most important exports of agricultural goods on the trade balance in Sudan 1999-2016. In this study, the analytical and descriptive method and econometrics approach were used. The study aimed to measure the impact of the relations between the most important exports of agricultural goods on the trade balance in Sudan and identify the most significant exports of agricultural goods in the trade balance. As well, the agricultural and commercial programs and policies adopted by the State to increase production for exports. The study intended to examine the positive policies of export and the obstacles against production-oriented export. The hypotheses indicated that a statistical progressive relationship existed between each of the exported crops including Cotton, Arabic Gum and Sesame and the trade balance. The most significant findings showed an increase in Cotton exports by one unit would led to an increase in trade balance by (48.10172) and so this explained that Cotton variable had a favorable effect in the trade balance. Also, an increase in the export of Arabic Gum by one unit led to increase in the trade balance by (36.85562). The decline of Sesame exports by one unit led to decline in trade balance by (-7.043237). The variables of the model showed statistical and significant relation. The most important recommendations called for benefiting from the modern agricultural technologies to increase Cotton production crop. The mechanized technology should be introduced to different agricultural operations for Sesame crop. Advanced marketing mechanisms should be created to exhibit the agricultural exports as per the required specifications to meet the international demand. To simplify and facilitate the export of agricultural crops process should be supported as well as the agricultural industry orientation for the basic agricultural goods. To benefit from the value added and remove all obstacles against producing, exporting and marketing of the agricultural export goods should be encouraged.

قائمة الموضوعات

الرقم	عنوان الموضوع	الصفحة
1	الإستهلال.	أ
2	الإهداء.	ب
3	الشكر والتقدير.	ج
4	المستخلص.	د
5	Abstract.	هـ
6	قائمة الموضوعات.	و
7	قائمة الجداول.	ح
8	قائمة الملاحق.	ي
	الفصل الأول : الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة	
9	المبحث الأول : الإطار المنهجي للدراسة.	2
10	المقدمة.	2
11	مشكلة الدراسة.	3
12	أهداف الدراسة.	4
13	أهمية الدراسة.	4
14	فرضيات الدراسة.	5
15	منهجية الدراسة ومصادر جمع البيانات	5
16	حدود الدراسة.	7
17	هيكل الدراسة.	7

18	المبحث الثاني : الدراسات السابقة.	8
	الفصل الثاني : الإطار النظري للدراسة	
19	المبحث الأول : مفهوم الميزان التجاري.	23
20	المبحث الثاني : مفهوم السياسات التجارية والزراعية والصادرات.	29
21	المبحث الثالث : نظريات التجارة الخارجية.	45
	الفصل الثالث : واقع الصادرات الزراعية السودانية	
22	المبحث الأول : السياسات التجارية والزراعية في السودان.	52
23	المبحث الثاني: الصادرات الزراعية في السودان.	65
24	المبحث الثالث: الميزان التجاري في السودان.	89
	الفصل الرابع : الإطار التطبيقي للدراسة	
25	المبحث الأول : توصيف نموذج الدراسة.	100
26	المبحث الثاني : فحص بيانات الدراسة.	103
27	المبحث الثالث : تقدير وتقييم نموذج الدراسة.	107
	الفصل الخامس : مناقشة الفرضيات والنتائج والتوصيات	
28	المبحث الأول : مناقشة الفرضيات.	114
29	المبحث الثاني : النتائج والتوصيات.	116
30	قائمة المصادر والمراجع والجداول والملاحق.	119

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحات
.1	جدول رقم (1) متوسط نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع القطاع الصناعي للفترة من 1990–2016م.	37
.2	جدول رقم (2) توزيع أسهم الشركة للصمغ العربي والذي بدأت في العام 1994م.	69
.3	جدول رقم (3) كمية وقيمة ونسبة مساهمة عائد صادر الصمغ العربي من إجمالي الصادرات السودانية للفترة من 1990–2016م (بملايين الدولارات):(الكمية ألف طن).	71
.4	جدول (4) كمية وقيمة ونسبة مساهمة عائد صادرات القطن من إجمالي الصادرات السودانية للفترة من 1990–2016م (بملايين الدولارات):(الكمية ألف بالة).	75
.5	جدول رقم (5)كمية وقيمة ونسبة مساهمة عائد صادرات الفول السوداني من إجمالي الصادرات السودانية للفترة 1990–2016م (بملايين الدولارات):(الكمية ألف طن).	78
.6	جدول رقم (6) كمية وقيمة ونسبة مساهمة عائد صادر السمسم من إجمالي الصادرات السودانية للفترة 1990–2016م (بملايين الدولارات):(الكمية ألف طن متري).	82
.7	جدول رقم (7) الإنتاج السنوي لمحصاصيل السلع الزراعية الأساسية (1990–2016م)(الإنتاج بآلاف الأطنان).	86
.8	جدول رقم (8) أداء القطاع الخارجي السوداني للفترة (1990–2016م) بمليون دولار.	93
.9	جدول رقم (9)أداء الميزان التجاري في السودان خلال الفترة من (1990—2016م) (القيمة مليون دولار).	96
.10	جدول رقم (10) إختبار ديكي فولو لفحص متغيرات الدراسة.	105
.11	جدول رقم (11) نتائج تقدير النموذج.	107
.12	جدول رقم (12) نتائج التقييم الاقتصادي لدالة الميزان التجاري.	108
.13	جدول رقم (13) نتائج التقييم الإحصائي للدالة.	109

14.	جدول رقم (14) مصفوفة الإرتباط بين متغيرات النموذج.	111
15.	جدول رقم (15) النتائج الاحصائية لنموذج الميزان التجاري.	111
16.	جدول (16) بيانات متغيرات النموذج لعامي 2015– 2016.	112
17.	جدول رقم (17) القيم المستشرفة لنموذج الميزان التجاري.	112
18.	جدول رقم (18) نسب الإرتباط بين متغيرات النموذج ودرجة المعنوية.	114

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحات
1	ملحق رقم (1) بيانات متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990-2016).	123
2	ملحق رقم (2) الاستقرار والسكون لبينات متغير الميزان التجارى باستخدام اختبار (Dicky&Fullar test).	124
3	ملحق رقم (3) الاستقرار والسكون لبينات متغير محصول القطن باستخدام اختبار (Dicky&Fullar test).	124
4	ملحق رقم (4) الاستقرار والسكون لبينات متغير محصول الصمغ العربى باستخدام اختبار (Dicky&Fullar test).	125
5	ملحق رقم (5) الاستقرار والسكون لبينات متغير محصول السمسم باستخدام اختبار (Dicky&Fullar test).	125
6	ملحق رقم(6) تقدير دالة الميزان التجارى.	126
7	ملحق رقم (7) اكتشاف مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ.	126
8	ملحق رقم (8) درجة الارتباط بين متغيرات النموذج.	127

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة

المبحث الأول : الإطار المنهجي للدراسة

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

المبحث الأول

الإطار المنهجي للدراسة

مقدمة:-

تعتبر الصادرات من أهم العوامل التي تؤثر إيجابا في عملية النمو والتنمية الاقتصادية وهي المصدر الرئيسي للحصول علي النقد الأجنبي والتمويل الخارجي للدول في أغلب الأحيان.

كما تمثل الأساس في تحسين أداء ميزان المدفوعات واستدامة الاستقرار الاقتصادي وتؤكد معظم الدراسات إلي أن الأداء الجيد للصادرات يؤثر إيجابا علي المؤشرات الاقتصادية الكلية للدولة, وعلي العكس فان ضعف الصادرات يؤدي إلي تراجع أداء الاقتصاد الكلي واختلال مؤشراته مما يفضي الي أزمات اقتصادية مثل ارتفاع معدلات التضخم وعجز ميزان المدفوعات وتقلبات أسعار الصرف مقابل العملة الوطنية.[1]

وتعتبر التجارة الخارجية من المكونات الأساسية في اقتصاديات الدول والاقتصاد الدولي و تكمن أهميتها في ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض إضافة إلي اعتبارها منفذاً لتصريف فائض الإنتاج من الاستهلاك المحلي نحو الصادر ,كما تعتبر الصادرات مؤشراً رئيسياً علي قدرة الدول الإنتاجية وتنافسه في الأسواق العالمية من خلال التصدير والإستيراد وانعكاس ذلك علي الميزان التجاري .

وتساهم التجارة الخارجية في زيادة الدخل القومي وتحقيق التوازن في السوق المحلية وتعظيم المنافع المتبادلة بين الدول وإشباع الرغبات والحاجات من السلع والخدمات.

وتؤدي الصادرات دوراً مهماً في النهوض بإقتصاديات الدول التي تعتمد علي التصدير من خلال الفوائد التي تعود علي بلادها من فائض في الميزان التجاري وتوفير العملات الأجنبية لمقابلة أعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية, كما تساعد علي حسن استغلال وتوظيف موارد البلاد الطبيعية والبشرية وتزيد من جذب الاستثمارات الأجنبية وتوفير فرص العمل.

---

[1] عبيد الله محجوب عبيد الله وآخرون – دور الصادرات في أداء الاقتصاد السوداني , 2017م,معهد الدراسات والبحوث الإنمائية ,جامعة الخرطوم, السودان, ورقة علمية (غير منشورة) , ص 2.

ويعد القطاع الزراعي في السودان من القطاعات الاقتصادية المهمة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وفي توفير المواد الأولية للعديد من الصناعات التحويلية, مثل الصناعات الغذائية وصناعة النسيج وغيرها.

كما يعد القطاع الزراعي هو القطاع الرائد في قائمة الصادرات السودانية ,حيث يتكون هيكل الصادرات السودانية في السابق من بعض السلع الرئيسية مثل القطن الصمغ العربي والسمسم والفول السوداني والذرة الشامية والجلود ,وكان القطن يمثل أعلي نسبة في إجمالي الصادرات السودانية في سبعنيات القرن الماضي, ثم أنخفضت مساهمته في الصادرات السودانية بتراجع كميته من 46% من جملة الصادرات في سبعنيات القرن الماضي إلي 29% خلال الفترة من 1995-1996م.[2]

ونظراً للآثار الاقتصادية التي ترتبت علي خروج إيرادات البترول من الميزانية العامة للدولة والتي كانت تمثل أكثر من 70% من الموازنة السنوية, فأنه لا خيار للسودان إلا الاهتمام بتشجيع الصادرات الزراعية لسد الفجوة في الميزانية العامة للدولة خاصة وان المنتجات الزراعية تساهم بنسبة مقدرة في الناتج الإجمالي للدولة إضافة إلي أن 80% من سكان السودان يعملون في مجال مهنة الزراعة بإعتبارها مصدر دخل وقاطرة النمو الإقتصادي والمحرك الأساسي للصادرات.[3] كما أثبتت ذلك العديد الدراسات وهو ما تسعي الدراسة الحالية إلي توضيح ومعرفة أثر صادرات القطاع الزراعي ومدي نجاحها في معالجة العجز الميزان في التجاري في السودان.

مشكلة الدراسة :

يمتلك السودان موارد طبيعية ذات إمكانيات زراعية واسعة ومتنوعة وتعدد في المناخ ومصادر المياه وميزات نسبية جيدة في إنتاج أهم السلع الزراعية الرئيسية (القطن- الصمغ العربي – السمسم) ,ولذلك يحتم علي القطاع الزراعي أن يكون القطاع الرائد للصادرات السودانية لقدرته علي المنافسة في الأسواق العالمية,إلا انه وعلي الرغم من الإمكانيات الكبيرة للقطاع الزراعي في السودان ما تزال مساهمته في الميزان التجاري[4] ضعيفة مما يقود إلي طرح الأسئلة التالية:

---

2 صلاح محمد العوض , تنافسية صادرات الحبوب الزيتية , 2017م, السودان, معهد الدراسات والبحوث الإنمائية ,جامعة الخرطوم,ورقة علمية (غير منشورة) ص 3.

3 محمد علي سالم , أثر السياسات الاقتصادية الكلية علي صادرات السلع الزراعية في السودان, 2017م,السودان, دراسة ماجتسير (منشورة),جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , ص 2.

4 المجلة المصرفية الإقتصادية ,بنك السودان المركزي,العدد الثاني والثمانون, 2016م.

- **السؤال الرئيسي:**
- **ما أثر الصادرات الزراعية (في شقها النباتي) علي الميزان التجاري في السودان؟**

أ- ما هي درجة تأثر صادر محصول القطن علي الميزان التجاري في السودان ؟

ب- ما مدي تأثير صادر محصول الصمغ العربي علي الميزان التجاري في السودان؟

ج- ما مدي تأثير صادر محصول السمسم علي الميزان التجاري في السودان؟

أهداف الدراسة :

تتمثل أهداف الدراسة في الآتي:

أ- قياس أثر العلاقة بين أهم صادرات السلع الزراعية في شقه النباتي علي الميزان التجاري في السودان.

ب- التعرف علي صادرات السلع الزراعية الرئيسية (القطن- الصمغ العربي – السمسم) وأيهما أكثر تأثيراً في الميزان التجاري.

ج- الوقوف علي السياسات الزراعية والبرامج التي تتبعها الدولة لزيادة الإنتاج من أجل الصادر.

د- دراسة سياسات الصادرات وايجابياتها والمعوقات التي تواجه الإنتاج الموجه نحو الصادر.

ه- البحث عن السبل والوسائل التي تعمل علي تنويع السلع الزراعية الموجهة نحو الصادر لتحقيق التوازن للميزان التجاري.

أهمية الدراسة:

- **الأهمية العلمية:** وتتمثل في تناول الدراسة لأثر أهم صادرات السلع الزراعية الأساسية في شقها النباتي علي الميزان التجاري في السودان بدراسة البيانات والمعلومات والمؤشرات الواردة خلال الفترة من (1990-2016م), بالإضافة إلي ضعف أداء الصادرات الزراعية في الميزان التجاري خلال الفترة المحددة, حيث لم تتطرق الدراسات السابقة لهذا الموضوع بل تم تناولها بمتغيرات وأبعاد تختلف عن الدراسة الحالية.
- **الأهمية العملية** : تساهم مخرجات الدراسة في دعم ومساعدة الجهات المختصة وذات الصلة بإتخاذ القرار بالنتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة , ومنها بنك السودان المركزي ووزارات الزراعة

والغابات والمالية والتخطيط الإقتصادي والتجارة والبنك الزراعي السوداني والوكالة الوطنية لتنمية الصادرات لتعزيز دور الميزان التجاري.

فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة في الأتي:

الفرضية الرئيسية:

- **تؤثر صادرات السلع الزراعية تأثيراً إيجابياً علي الميزان التجاري في السودان.**

أ- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين صادر محصول القطن والميزان التجاري في السودان .

ب-توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين صادر محصول الصمغ العربي والميزان التجاري في السودان .

ج-توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين صادر محصول السمسم والميزان التجاري في السودان.

منهجية الدراسة ومصادر جمع البيانات.

إستخدمت الدراسة المنهج الإحصائي الوصفي والتحليلي والأسلوب القياسي من خلال الإعتماد علي المصادر الأولية والثانوية للدراسة والمتمثلة في الرسائل الجامعية وتقارير أداء بنك السودان المركزي والبنك الزراعي السوداني ووزاراتي المالية والتخطيط الاقتصادي والزراعة والغابات والجهاز المركز للإحصاء وشبكة الانترنت.

نموذج الدراسة

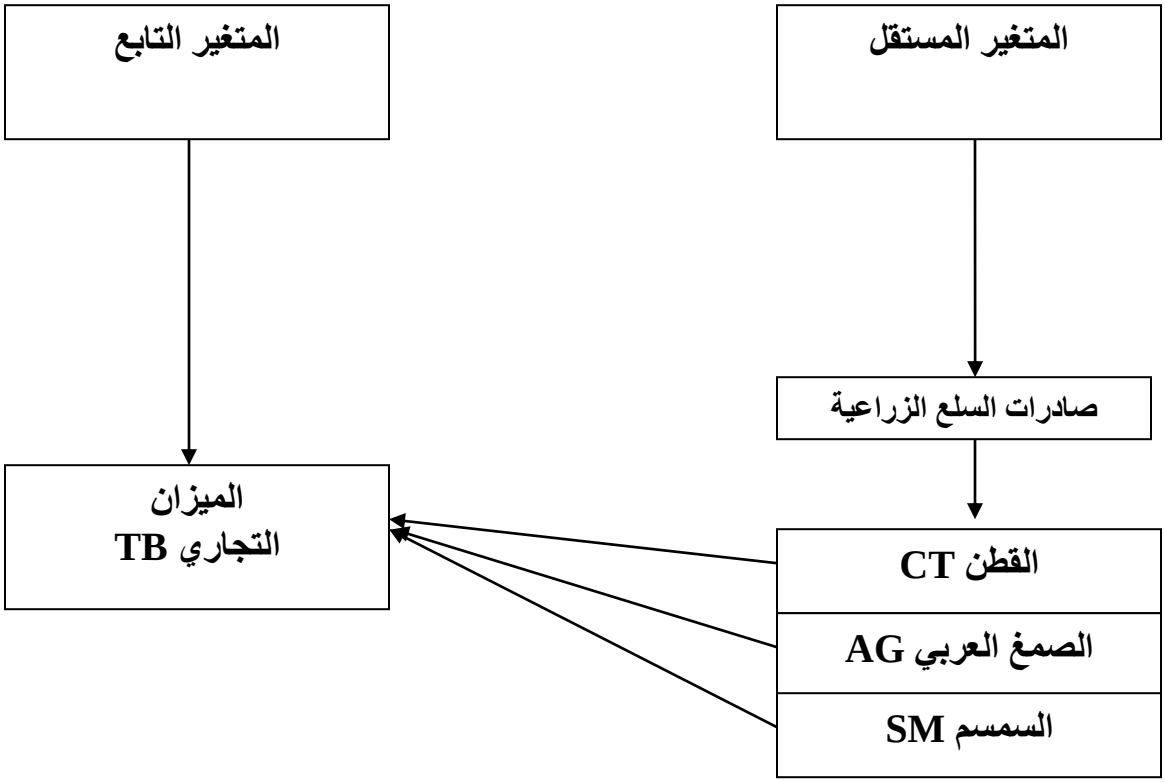

$$TB = \beta_0 + \beta_1 CT + \beta_2 AG + \beta_3 SM + \mu_i$$

الميزان التجاري : TB

القطن : CT

الصمغ العربي: AG

السمسم SM

المقدار الثابت: B0

الخطأ العشوائي : Ui

تم تحديد متغيرات نموذج الدراسة من خلال الإعتماد علي مصادر النظرية الإقتصادية والمعلومات المتاحة عن دراسات سابقة والمعلومات المتاحة عن الظاهرة بصفة خاصة.

حدود الدراسة:

أ- **الحدود المكانية للدراسة:** جمهورية السودان.

ب- **الحدود الزمانية للدراسة** : غطت الدراسة الفترة من (1990ـ 2016م) نتيجة للتغيرات التي مر بها الاقتصاد السوداني وتمثلت في دخول الصادرات البترولية لهيكل الاقتصاد السوداني في العام 1999م ,ثم خروجها بعد انفصال الجنوب في العام 2011م ,ليعود الاقتصاد السوداني للإعتماد علي الصادرات غير البترولية علي وجه العموم والصادرات الزراعية علي وجه الخصوص.

ج- **الحدود الموضوعية للدراسة** : وهي دراسة موضوع أثر الصادرات الزراعية علي الميزان التجاري في السودان للفترة من (1990-2016م).

هيكل الدراسة:

إشتملت الدراسة علي خمسة فصول حيث احتوي الفصل الأول علي الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة وإشتمل علي مبحثين المبحث الأول الإطار المنهجي للدراسة والمبحث الثاني الدراسات السابقة, بينما احتوي الفصل الثاني علي الإطار النظري للدراسة في ثلاثة مباحث إشتمل المبحث الأول علي مفهوم الميزان التجاري والمبحث الثاني علي مفهوم السياسات التجارية والزراعية والمبحث الثالث نظريات التجارة الخارجية والفصل الثالث تناول واقع الصادرات السودانية واحتوي أيضاً علي ثلاثة مباحث شمل المبحث الأول السياسات التجارية والزراعية في السودان والمبحث الثاني الصادرات الزراعية في السودان والمبحث الثالث الميزان التجاري في السودان بينما تناول الفصل الرابع الإطار التطبيقي للدراسة واحتوي علي ثلاثة مباحث شمل المبحث الأول توصيف نموذج الدراسة والمبحث الثاني فحص بيانات الدراسة والمبحث الثالث تقدير وتقييم نموذج الدراسة والفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات واحتوي علي مبحثين يشمل المبحث الأول مناقشة فرضيات الدراسة والمبحث الثاني النتائج والتوصيات وقائمة المصادر والمراجع والملاحق.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة:

1. دراسة دكتوراه في الاقتصاد , أعدها حافظ إبراهيم احمد صالح , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, في العام 2012م ,(دراسة غير منشورة).

عنوان الدراسة : (أثر السياسة النقدية والمالية في تنمية القطاعين الزراعي والصناعي بالسودان خلال الفترة 2000- 2012م).

أهداف الدراسة :

أ- التعريف بالسياسات المالية والنقدية ودراسة مسيرة التنمية والتطور الزراعي والصناعي في السودان.

ب- إظهار دور الصناعة والزراعة في التنمية الاقتصادية في السودان.

ج- بحث أثار إستراتيجية التنمية الزراعية والصناعية في السودان.

د- توجيه إمكانية توجيه السياسات المالية والنقدية نحو دعم القطاعين.

منهجية الدراسة: أتبعت الدراسة في جانبها النظري علي المنهج التاريخي والاستنباطي المتمثل في تحديد التصور المنطقي لفرضيات الدراسة أما فيما يخص الجانب التطبيقي للدراسة اعتمدت علي المنهج التحليلي الاستدلالي القائم علي اختيار الفرضيات.

نتائج الدراسة: : تمثلت في عدم وجود التمويل اللازم للمراحل المختلفة وتأخره في بعض الأحيان ولا يتم بشروط ميسرة مما نتج عنه لجوء إعداد كبيرة من المزارعين للزراعة التعاقدية ,كذلك بطء التنمية الصناعية في السودان نتيجة للعقبات التي تواجه القطاع من الضرائب والرسوم ومشاكل التسعير وإمدادات الطاقة أثر علي أداء القطاع , كذلك عدم الاهتمام بمواصفات الجودة وتركيزها علي سياسة إحلال الواردات للإنتاج للسوق المحلي والتنسيق بين السياسة المالية والنقدية وربطها بأهداف الخطط الموجه نحو القطاع الزراعي والصناعي والاهتمام بالاستثمار الزراعي وتبسيط الإجراءات.

2. دراسة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي , أعدتها مفيدة محمد علي يوسف , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا في العام2006م ,(دراسة غير منشورة).

عنوان الدراسة: (أثر الارتفاع العالمي لأسعار المحاصيل الغذائية علي الاستثمار الزراعي في السودان خلال الفترة من 1998- 2008م.

أهداف الدراسة : تهدف الدراسة إلي معرفة أسباب ارتفاع أسعار المواد الغذائية في العالم ودورها في تشجيع الاستثمار الزراعي ويتم ذلك من خلال تمحيص العوامل التي تتحكم في مرونة القطاع الزراعي للتغير في الأسعار العالمية ودرجة استجابة القطاع الزراعي للتغير في الأسعار العالمية للمواد الغذائية.

منهجية الدراسة: استخدمت الدراسة منهج وصفي وذلك بغرض توصيف إحصائي لبيانات ثانوية مستمدة من تقارير ونشرات رسمية ودوريات وتقارير ودراسات أصدرتها منظمات دولية ويتم تحليل البيانات عن طريق نموذج قياسي وتفسير النتائج.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلي أن السودان أكثر عرضة للارتفاع في الأسعار العالمية للمواد الغذائية بالإضافة إلي ارتفاع أسعار الذرة إلا انه لم تؤدي إلي زيادة إنتاج الذرة في السودان أي أن إنتاج الذرة في السودان غير مرن تجاه الأسعار العالمية للذرة.

3. ورقة علمية في الاقتصاد: أعدها د. بابكر الفكي المنصور وسامية عبد المنعم محمود- بمجلة العلوم الاقتصادية بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - العدد 17, العام 2016م, (دراسة منشورة).

عنوان الدراسة : (آثر صادرات القطاع الزراعي علي الناتج المحلي في السودان خلال الفترة 1990-2014م)

أهداف الدراسة : تمثلت في الأتي:

أ- قياس أثر صادرات القطاع الزراعي علي الناتج المحلي الإجمالي في السودان.

ب-استعراض واقع الصادرات السودانية عامة وصادر القطاع الزراعي خاصة ومدي إسهامها في الناتج المحلي.

ج- الوقوف علي أهمية صادرات القطاع الزراعي باعتبارها ثروات غير ناضبة.

منهجية الدراسة: اتبعت الدراسة المنهج التحليلي الإحصائي القياسي للبيانات باستخدام برمجة e-views علي للتحليل الإحصائي.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلي أن صادرات القطاع الزراعي بشقيه مؤثرة علي الناتج المحلي بصورة جيدة وانه لم يتم استغلال موارد صادرات البترول في تحسين أو النهوض بالصادرات الزراعية من خلال دعم البني التحتية لها وتطوير وسائل الإنتاج.

4. دراسة دكتوراه في الدراسات المصرفية: أعدتها, سارة يونس الشيخ , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, في العام 2012م (دراسة غير منشورة).

عنوان الدراسة : (أثر السياسات النقدية والتمويلية علي الميزان التجاري في السودان خلال الفترة 1990- 2008م).

أهداف الدراسة : تمثلت في الأتي:

أ- دراسة وتقييم أداء السياسات النقدية والتمويلية علي التجارة الخارجية ومدي كفاءة عمليات التجارة الخارجية وتأثيرها علي الاستقرار والتوازن في الداخل والخارج

ب- توضيح اثر السياسات النقدية والتمويلية علي تشجيع الصادرات وضبط الواردات.

ج- تقديم إطار نظري علمي مرتبط بأثر السياسات النقدية والتمويلية في عمليات التجارة الخارجية تفيد الباحثين في المجال العملي.

منهجية الدراسة: إتبعت الدراسة المنهج الوصفي المعتمد علي التحليل الإحصائي.

نتائج الدراسة : توصلت نتائج الدراسة إلي ضعف إهتمام الدولة بتنمية وتسويق وترويج للمنتجات المحلية وتطويرها لتكون مؤهلة ومنافسة في أسواق الصادرات العالمية و ضعف حجم التمويل المقدم لقطاع الصادر.

5. دراسة دكتوراه في الاقتصاد التطبيقي: أعدتها, نهاد محمد أحمد , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, في العام 2015م (دراسة غير منشورة).

عنوان الدراسة : (برامج التكييف الهيكلي وأثرها في التمويل الزراعي في السودان خلال الفترة 1992- 2015م) دراسة حالة البنك الزراعي.

أهداف الدراسة : تمثلت في الأتي:

أ- معرفة أثر برامج التكيف الهيكلي علي التمويل الزراعي في السودان.

ب- معرفة الدور الذي يلعبه البنك الزراعي في التمويل للقطاع الزراعي في السودان خلال من تنفيذها لمهامها باعتبارها الممول الرئيسي للمشاريع الزراعية.

منهجية الدراسة: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتوضيح الإطار النظري والمنهج الإحصائي للتعرف علي اثر برامج التكيف الهيكلي علي التمويل الزراعي في السودان عن طريق المربعات الصغرى العادية علي بيانات السلاسل الزمنية في الفترة 1992- 2012م.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلي أن ضعف الاستثمار وشح التمويل وضعف البنيات الأساسية والنظم الإدارية أدي إلي ضعف الإنتاج الزراعي و كذلك يواجه قطاع الصادر ضعف في نوعية المصدرين من حيث الكفاءة المعلوماتية والإدارية.

6. دراسة دكتوراه في الاقتصاد القياسي : أعدها ,علي إبراهيم موسي الطيب , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, في العام 2014م (دراسة غير منشورة).

عنوان الدراسة : (دوال تمويل قطاع الزراعة المطري في ولاية القضارف خلال الفترة 1992- 2013م)

أهداف الدراسة : تمثلت في الأتي:

أ- تقدير دوال تمويل القطاع الزراعي المطري في ولاية القضارف.

ب- تحديد العوامل التي تؤثر علي حجم التمويل الزراعي المطري(الاقتصادية, الطبيعية, الاجتماعية).

ج- معرفة السياسات التمويلية المتبعة في القطاع الزراعي المطري.

د- التعرف علي بعض العناصر المناخية في دوال تمويل القطاع الزراعي.

ه- إبراز أهمية دور التمويل الزراعي في القطاع الزراعي المطري في الولاية.

منهجية الدراسة: إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لوصف وتحليل المتغيرات المؤثرة في الدالة واختيار الدلالة الإحصائية للمتغيرات في النموذج بالإضافة إلي المنهج القياسي لقياس مدي تفسير المتغيرات المستقلة للمتغيرات التابعة.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلي أن الزيادة في حجم الإنتاج في فترة سابقة بوحدة واحدة أدي إلي زيادة حجم التمويل الحالي بنسبة (27.3) وهذا مؤشر للدور الأساسي الذي يلعبه متغير الإنتاج في فترة سابقة بالتأثير علي حجمها, أيضاً توصلت إلي أن الزيادة الراسية في إنتاجية الوحدة الزراعية (الفدان) تزيد حجم الإنتاج بمعدل(2.2) وذلك نتيجة لإتباع الأساليب المتطورة في العملية الإنتاجية, والزيادة في معدلات الأمطار بوحدة واحدة أدي لزيادة حجم الإنتاج بمعدل(0.31) ويتفق مع النظرية الاقتصادية, الزيادة في المساحات المحصودة بوحدة واحدة أدت إلي زيادة الحجم الكلي للإنتاج بنسبة (0.18) وهذا متفق مع منطق النظرية الاقتصادية مما يؤدي بدوره لتقليل الفاقد من الإنتاج.

7.دراسة ماجستير في الاقتصاد : أعدها, محمود حسن عز الدين , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, في العام 2007م (دراسة غير منشورة).

عنوان الدراسة : (أثر السياسات النقدية والتمويلية علي التمويل الزراعي خلال الفترة من 1995-2004م).

أهداف الدراسة : تمثلت في : إيجاد سياسات تمويل تتناسب مع طبيعة وحجم المشاريع الزراعية القومية ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي , وزيادة المقدرة الائتمانية للمصارف المتخصصة في هذا المجال وذلك

عن طريق الدعم الحكومي المتمثل في وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي وبنك السودان المركزي والتأكيد علي أهمية التمويل ومساهمته الفاعلة في القطاع الزراعي.

منهجية الدراسة: إستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي المعتمد علي البيانات واستخدام بعض الوسائل الإحصائية (الإنحدار الخطي المتعدد) في القياسي الكمي لتحليل الظاهرة الاقتصادية واستعراض ذلك من خلال هيكل البحث.

نتائج الدراسة:

أ- أثبتت الدراسة بان هناك علاقة طردية قوية جداً بين حجم التمويل ورأس الممال وهذا يعني انه كلما زاد رأسمال البنك زاد حجم التمويل الممنوح والعكس صحيح.

ب- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية قوية وعكسية بين حجم التمويل الممنوح وحجم الودائع وتعتبر هذه الحالة استثنائية فقط لدي المصارف المتخصصة وذلك لاعتمادها علي مصدر الأموال الداخلية أكثر من المصادر الخارجية.

ج- عدم كفاية رأس المال المصرفي خلال فترة الدراسة الأمر الذي أدي إلي تعمق مشكلة التمويل الزراعي منذ إعلان برنامج التحرير الاقتصادي في عام 1992م نتيجة لإرتفاع معدلات التضخم وفي المقابل تضخم أسعار المدخلات التي يتحصل عليها البنك ومن ثم يعيد تمويلها للقطاع الزراعي.

د- أثبتت الدراسة بان المشاكل الرئيسية التي تواجه التمويل الزراعي في معظم البلدان النامية والمنطقة العربية بصورة خاصة فيما يلي منح التمويل للمؤسسات المقرضة وفق أسس الكفاءة الاقتصادية.

8. دراسة ماجستير في الاقتصاد : أعدتها, سناء إبراهيم محمد عمر , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, في العام 2007م (دراسة غير منشورة).

عنوان الدراسة : (دور الصادرات السودانية الغير نفطية في تنمية الاقتصاد القومي خلال 1995-2005م)

أهداف الدراسة تمثلت في:

أ- إبراز الدور الكبير الذي تلعبه الصادرات غير البترولية في دعم التنمية الاقتصادية.

ب- التعرف علي أسباب تراجع دور الصادرات غير البترولية في الاقتصاد السوداني والاتجاه للاعتماد كلياً علي الصادرات البترولية.

ج- معرفة مخاطر التمويل والخدمات التي تقدمها شركات التامين للتقليل من تلك المخاطر , وتسليط الضوء علي المشاكل التي تواجه المصدرين والوصول إلي حلول لتلك المشاكل.

منهجية الدراسة: إتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي.

نتائج الدراسة: تمثلت في أن الدول النامية تعاني من مشاكل في حصولها علي التمويل اللازم لتطوير عمليات التجارة الخارجية وذلك نسبة لارتفاع نسبة المخاطر في تلك الدول.بالإضافة إلي عدم حدوث تطور عبر قيمة الصادرات خلال عامي 1997وحتي2001م ودخول البترول في قائمة الصادرات, وظلت الصادرات غير النفطية تسجل تراجعاً مستمراً إذ انخفضت بما نسبة 36.1 في عام 2001م مقارنة بعام 2000م وقد ساهمت عائدات النفط عند دخولها قائمة الصادرات بنسبة 35.4 لترتفع إلي حولي 81% عام 2001م.

أدت تنازل بنك السودان المركزي عن نصيب حصيلة الصادر لصالح البنوك التجارية والمصدرين إلي تمويل بعض السلع الإستراتيجية لفك الاختناقات عن بعض السلع وزيادة صادراتها مثل السمسم والتي احتلت الصدارة في هيكل الصادرات لعام 1996م.

9. **دراسة ماجستير في التخطيط التنموي : أعدتها, إنعام بابكر محمد أحمد,** جامعة الخرطوم, في العام 2005م (دراسة منشورة).

عنوان الدراسة : (تقييم أثار السياسات التمويلية علي تنمية الصادرات الزراعية خلال الفترة 1992-2002م)

أهداف الدراسة : تمثلت في التمويل المصرفي للنشاطات الاقتصادية المختلفة ومن الضروري معرفة السياسات التمويلية المصرفية التي يصدرها بنك السودان ودورها في توجيه التمويل المصرفي عبر القنوات التمويلية لزيادة العائد من العملات الأجنبية من خلال تصدير الصادرات الزراعية المختلفة.

منهجية الدراسة: يعتمد البحث علي المنهج التحليلي باستخدام المؤشرات الاقتصادية لتقييم السياسات التمويلية من مصادر ثانوية من خلال النشرات وتقارير بنك السودان ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.

نتائج الدراسة: تمثلت في أن نسبة التمويل لعام 1992م , بلغت 17% والعائد منها كان منخفضاً نسبة لارتفاع ضريبة الصادر إذ بلغت 15% أما العام 1993م بلغت نسبة التمويل 22,2% وكان هناك زيادة في قيمة العائد من بعض الصادرات وعلي رأسها الذرة.

10. دراسة ماجستير في الاقتصاد الزراعي : أعدها, كريم أمين مقبل, الجامعة **الأردنية,** في العام 2003م (دراسة منشورة).

عنوان الدراسة : (القطاع الزراعي الأردني المحددات ومصادر النمو خلال الفترة 1976- 2001م)

أهداف الدراسة : هدفت الدراسة إلي تقييم اثر العوامل للنمو الاقتصادي للقطاع الزراعي وتقدير الإنتاجية المتوسطة لعدد من عوامل الإنتاج وتحديد العوامل المؤثرة الصادرات والواردات الزراعية.

منهجية الدراسة: إستخدمت الدراسة أسلوب تحليل الانحدار المتعدد كأداة للوصول الي النتائج كما إستخدمت تحليل مقاييس الإنتاجية لعناصر الإنتاج الزراعي والعوامل الهيكلية وتقدير المقاييس الإنتاجية المختلفة وإستخدمت الدالة اللوغريثمية المزدوجة لبيان اثر عوامل الصادرات ودالة كوب دوغلاس .

نتائج الدراسة: تمثلت في تراجع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وتراجع نسبة رأس مال المستثمر في القطاع الزراعي من إجمالي رأس المال المستثمر في الاقتصاد بنفس النسبة ن 8,3% إلي 2.1% من بداية فترة الدراسة إلي نهايتها, أيضاً تناقص قيمة الإنتاج الزراعي المستمر خلال الزمن إلي جانب بطء التغير التكنولوجي والذي زاد بنسبة 1% خلال فترة الدراسة وعكس متوسط قيمة مرونة الإحلال خلال فترة الدراسة.

11. دراسة دكتوراه في الاقتصاد الزراعي : أعدها, سليمان دحو, جامعة محمد خيضر – بسكرة الجزائر, في العام 2016م (دراسة منشورة).

عنوان الدراسة : (التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات) دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر.

أهداف الدراسة : تتمثل في التفكير في إستراتيجية تنويع الصادرات, وارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة(2001-2014م) جعل من الجزائر تحصل علي إيرادات مالية هامة ومن ثم إمكانية استثمار هذه الإيرادات في قطاعات اقتصادية تسهم في تنويع الصادرات الجزائرية والخروج من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات كما يساهم استثمار هذه الإيرادات في عدة قطاعات ومن أهمها القطاع الزراعي كأحد القطاعات الهامة في الاقتصاد الوطني إلي المساهمة في الأمن الغذائي والتقليل من فاتورة الإستيراد والمساهمة في تحسين ميزان المدفوعات.

منهجية الدراسة: إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي عن طريق الاستعانة بالإحصائية في كثير من الأحيان سواء عند تحليل الأسواق الزراعية العالمية أو عند معرفة مدي مساهمة المنتوج الزراعي في

الصادر, كما استعانة أيضاً بأسلوب دراسة حالة للمؤسسات المصدرة للتمور للوقوف علي واقع تصدير التمور.

نتائج الدراسة: تمثلت في عدم استغلال الأراضي الزراعية ونقص اليد العاملة في القطاع الزراعي وتفضيل العمل في قطاعات أخري ونقص الموارد المائية وشح مصادر المياه وعدم بناء وصيانة ما يكفي من السدود, بالإضافة إلي قصور في تطبيق إستراتيجية التسويق الدولي لدي المؤسسات الجزائرية المصدرة للتمور وكذلك ضعف سياسة الترويج والإشهار نتيجة ضعف أو عدم وجود إعلان عن طريق الوسائل الحديثة كمواقع الانترنت, وأيضاً انخفاض كفاءة أجهزة التسويق الخارجي خاصة من حيث الدعاية وضعف الكفاءة البشرية المؤهلة وقلة اليد العاملة.

12. دراسة دكتوراه في الاقتصاد : أعدها, طارق السر يوسف الكريل, جامعة النيلين , في العام 2009م (دراسة غير منشورة).

عنوان الدراسة: (الأثر الاقتصادي للميكنة الزراعية في التطور الزراعي في السودان (دراسة حالة منطقة القضارف شرق).

أهداف الدراسة : تتمثل في:

أ- دراسة إمكانية تخفيض تكاليف العمليات الزراعية والتي تساعد علي خفض أسعار السلع الزراعية ومنتجاتها.

ب-دراسة إمكانية زيادة إنتاجية الرقعة الزراعية (الفدان) مما يتطلب إتقان العمليات الزراعية المختلفة وهذا ما لا تستطيع الأدوات التقليدية القيام به.

ج- دراسة إمكانية زيادة إنتاجية العامل الزراعية الكمية والنوعية من الناتج الزراعي.

د- معرفة المعوقات والمشاكل التي تعوق الميكنة الزراعية في السودان وإيجاد الحلول لها .

منهجية الدراسة: إتبعت الدراسة علي أسلوب دراسة الحالة الميدانية من خلال تحديد مجتمع الدراسة وهي منطقة القضارف والمشاريع الزراعية الشمالية والشمالية الشرقية , أما عينة البحث في مشروعات زراعية و مزارعين مستقلين ودراسة الأنشطة المتعلقة بالموارد الزراعية والبيانات الأولية عن طريق الاستبيان والمقابلات وأيضاً أسلوب الاستقرائي الوصفي للوضع الحالي مع الاعتماد علي طريقة الإحصاء الوصفي والارتباط وتحليل للنماذج القياسية.

نتائج الدراسة: نجد من خلال نتائج الدراسة أن المزارعين الذين استخدموا الميكنة الكاملة تميزوا عن غيرهم بإنتاجية كبيرة وانخفاض ملحوظ في تكاليف الإنتاج فضلاً كسبهم لعامل الزمن المهم جداً في العمليات الزراعية.

13. دراسة ماجستير في التنمية الاقتصادية: أعدتها, داليا محمد سعيد سليمان, جامعة النيلين , العام 2007م (دراسة غير منشورة).

عنوان الدراسة: (اثر صادرات الحبوب الزيتية في دعم الاقتصاد الوطني خلال الفترة من 1993-2005م).

أهداف الدراسة : تهدف الدراسة إلي معرفة المشاكل التي تواجه محاصيل الحبوب الزيتية (سمسم- فول- فول سوداني – عباد الشمس – بذرة القطن) وأسباب تذبذب الإنتاج خلال السنوات الأخيرة والتي انعكست سلباً علي صادرات السودان من الحبوب الزيتية وكذلك تسويق الحبوب الزيتية وما يكتنفه من معوقات تضافرت جميعاً للحد من تطور زراعة وإنتاج الحبوب الزيتية.

منهجية الدراسة: يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالوصف والتحليل والمقارنة للأرقام والنسب المتعلقة بالحبوب الزيتية في مدي الثلاث عشر سنة الأخيرة وسيعتمد البحث علي مصادر المعلومات الثانوية المتاحة لدي الجهات المختصة.

نتائج الدراسة: أثرت صادرات الحبوب الزيتية في إجمالي الناتج المحلي بصورة ايجابية خلال فترة الدراسة, كما اتضح من خلال النتائج ضعف المرافق التسويقية المساعدة كالتخزين والوحدات الغرابيل للحبوب الزيتية و النقص الواضح في التجارب المتصلة بخدمات الصادرات من معلومات وخدمات, بالإضافة إلي عدم وفرة التمويل الكافي في المواعيد المناسبة لتمويل مراحل الإنتاج , وعدم تطابق متطلبات السوق العالمية في جوانب التقنية والتغليف.

14. دراسة ماجستير في الاقتصاد: أعدتها, الناتج مختار الناتج مختار, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , العام 2014م (دراسة غير منشورة).

عنوان الدراسة: (فاعلية الاستثمارات العربية في تنمية القطاع الزراعي في السودان(دراسة حالة مشاريع النيل الأبيض للفترة من 1994-2012م)

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلي استعراض حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية الموجهة لتنمية القطاع الزراعي في السودان, وكذلك تقييم مدي فعالية الاستثمارات الأجنبية الموجهة للقطاع والوقوف

علي المشكلات التي تواجه الاستثمارات الأجنبية الموجهة للقطاع الزراعي وتقديم مقترحات ومعالجات للمشاكل المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية في القطاع الزراعي.

منهجية الدراسة: إتبع البحث المنهج التحليلي الوصفي والقياسي في تحليل البيانات ويتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية وتقدير النموذج لتحديد دور الإستثمارات الأجنبية في تنمية القطاع الزراعي.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلي أن الإستثمارات الأجنبية في بداياتها كانت مرتفعة بسبب اكتشاف النفط والاستقرار السياسي لكن تدنت بعد انفصال الجنوب, أيضا تركزت معظم الاستثمارات بالعاصمة مما انعكس علي الولايات الأخرى في إنخفاض نصيبها من المشروعات الاستثمارية الأجنبية التي كانت تتجه إلي الولايات وكذلك معظم المشروعات الاستثمارية الأجنبية التي يتم تصديقها بولاية النيل الأبيض لم تنفذ , خاصة الاستثمارات الموجه للقطاع الزراعي ويرجع إلي عدم إكمال الإجراءات المتعلقة بتسليم ارض المشروع, وقد تقود في بعض الأحيان إلي توقف تنفيذ المشروعات الأجنبية.

15. **دراسة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي: أعدها, ولاء عبد الله عبد الكريم محمد** ,جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , العام 2013م (دراسة غير منشورة).

عنوان الدراسة: (الإنتاج والإنتاجية للقطاع الزراعي السوداني للفترة 2003- 2012م).

أهداف الدراسة: يهدف الدراسة إلي التعرف علي الملامح الأساسية لمقومات الإنتاج ومعرفة أسباب تدني إنتاجية القطاع الزراعي والوقوف علي المشاكل والمعوقات التي أقعدت القطاعات الإنتاجية وإيجاد الحلول المناسبة لها وإبراز الدور المهم الذي يلعبه قطاع الزراعة بالنسبة للنشاط الإنتاجي والمشاكل المرتبطة بهذا الدور.

منهجية الدراسة: إتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي للنشاط الإنتاجي ودور القطاع الزراعي في العمليات الإنتاجية.

نتائج الدراسة: توصلت إلي تدني الإنتاج لإهمال القطاعات الإنتاجية الحقيقية والإهتمام بالبترول وتوجيه موارده إلي تمويل نفقات الموازنة وضعف إنتاجية القطاع الزراعي اثر سلباً علي قطاعات الصناعات التحويلية لأن قطاع الصناعة والزراعة قطاعات مكملة لبعضها من خلال العلاقات التبادلية في شكل ترابط خلفي وأمامي, وضعف قطاع الإنتاج في السودان وافتقاره لرؤية وإستراتيجية التنمية الزراعية , والصناعات التحويلية وعدم تكامل السياسات القومية وافتقاره للتناسق بينها.

16. دراسة دكتوراه في الاقتصاد: أعدها, مصعب معتصم سعيد, جامعة النيلين, العام 2008م (دراسة غير منشورة).

عنوان الدراسة: (اثر التمويل المصرفي علي القطاع الزراعي في ولايتي الشمالية والقضارف- دراسة مقارنة للفترة من 1990- 2007م).

أهداف الدراسة: يهدف الدراسة إلي :

أ- إبراز دور القطاع الزراعي في الاقتصاد السوداني.

ب- إبراز أثر التمويل المصرفي علي القطاعين المروي والمطري الآلي في السودان.

ج- توضيح السياسات المتبعة لحل مشكلة التمويل الزراعي في القطاعين المروي والمطري الآلي.

د- إبراز مشاكل ومعوقات التمويل في ولاية الشمالية والقضارف, ومعرفة المشاكل التي تواجه الزراعة في الولايتين.

منهجية الدراسة: يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي الإحصائي وسوف يستخدم في أساليب جمع المعلومات الأولية والثانوية , المقابلات الشخصية مع المسئولين في الولايتين وتصميم استمارة للحصول علي البيانات موضوع الدراسة من المزارعين ومدراء البنوك, والاستفادة ما أمكن من البحوث والمراجع والإصدارات ذات الصلة بموضوع البحث.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلي التالية:

أ- صعوبة الاستيفاء بشروط البنوك وأرتفاع هامش الربح وقصر فترة السداد من الأسباب التي أدت إلي عزوف المزارعين عن اللجوء إلي البنوك.

ب-عدم وجود أقسام فنية متخصصة لضبط وتوجيه التمويل الزراعي بالبنوك التجارية ولتأكد من أن التمويل الممنوح يذهب إلي الزراعة مباشرة.

ج- قصور مظلة التمويل الزراعي في الولايتين عن تغطية الخدمات الزراعية الضرورية كالإرشاد الزراعي والتخزين والتسويق .

د- ضعف الانتشار المصرفي في الولايتين.

ه- واجهت البنوك في الولايتين مشاكل في التحصيل مما حدت من قدرة البنوك علي منح التمويل.

و- عدم توفر الضمانات للمزارعين في الولايتين أدي إلي عدم الاستفادة من التمويل الممنوح.

ز- إعتماد الزراعة في الولايتين علي المحاصيل التقليدية مما أثر في عائدها وأضعف إنتاجها لإجهاد الأرض بالزراعة المتتالية, بالإضافة إلي تذبذب سياسات الأسعار المرتبطة بتسويق المحاصيل وعدم ربط تمويل المزارعين بالعمل الزراعي ووقوع بعضهم في حالة الإعسار.

ح- تذبذب كميات مدخلات الإنتاج الزراعية وارتفاع أسعارها وعدم توفرها في الوقت المناسب للزراعة.

17. دراسة ماجستير في الدراسات التجارية أعدها زبير طيوح ,في العام 2015م- منشورة , حول أثر تحرير التجارة الخارجية علي الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1980-2013م),وتمثلت مشكلة الدراسة في وضعية الميزان التجاري وفق المراحل التي مرت بها التجارة الخارجية قبل وبعد التحولات العالمية, وأثر التجارة الخارجية علي بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية.وفرضيات الدراسة تمثلت في أن التجارة الخارجية يساعد تنشيط القطاع الخاص باعتبارها المحرك الأساسي للاقتصاد.

واستخدم الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي فقط واهم نتائج الدراسة:كشفت أزمة عام 1986م هشاشة الاقتصاد الزائر.وإغراق الأسواق المحلية الجزائرية بالسلع الاستهلاكية الأجنبية خاصة الغذائية.واهم التوصيات رفع كفاءة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خاصة المؤسسات المتوسطة والصغيرة.وإعادة التفاوض مع الطرف الأوربي من أجل تسهيل دخول السلع الجزائرية إلي منطقة الاتحاد الأوربي.

18. ور قة علم ية : حول تحا يل إقت صادي للت جارة الخارج ية للمنت جات الزراع ية والغذائ ية في ال عراق لل فترة(1990-2004م) أ عدها م.م . سرمد ع لي حن في ال عام 2009م- منشورة في مج لة الإدارة والاقتصاد – العدد الخامس والسبعون—تتمثل مشكلة الدراسة في اعتماد البلد علي قيم صادرات القطاع النفطي في تمويل استيراده من المنتجات الزراعية الغذائية الاستهلاكية اكبر من استيراد مواد إنتاجية خاصة خلال مدة السبعينات وما بعدها.وفرضيات الدراسة تتمثل في أن سياسة التجارة الخارجية للسلع الزراعية والغذائية المتبعة تكون تأثيراتها ايجابية علي قيم الصادرات والواردات إضافة إلي قيم الميزان التجاري بحيث يودي إلي انتفاع البلد من تجارته الخارجية لتلك السلع وتقليل من اعتماده علي صادرات القطاع النفطي في تمويل الواردات ومشاريعه التنموية.واستخدم الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي. واهم نتائج الدراسة : أن زيادة واردات البلد من مستلزمات الإنتاج الزراعي سيؤدي إلي نمو الصناعات الزراعية وزيادة الإنتاج, وأكد الدراسة صحة فرضية الدراسة حول زيادة نسبة الصادرات وفاقت قيم الواردات خلال الأعوام 98-99-2001م وهذا يدل علي توفر فائض إنتاجي :واهم التوصيات :تنبي سياسة تطوير الانتاج الزراعي ودعم مشاريعه الانتاجية لغرض تحقيق فائض لعملية التصدير.وتفعيل دورالقطاع الخاص.

19. دراسة علمية مقدمة لمديرية إحصاءات التجارة من مركز التدريب والبحوث بجمهورية العراق أعدها صديقة باقر عبد الله , العراق , منشورة , حول الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية- تتمثل مشكلة الدراسة في خطورة عدم تنوع هيكل الصادرات السلعية والاعتماد علي النفط الخام كلسعة رئيسية قابلة للتصدير.استخدم الدراسة المنهج الوصفي في إلفا الضوء علي أهمية الصادرات والمنهج التحليلي في عرض واقع الميزان التجاري والصادرات.أهم نتائج الدراسة أن إجمالي الميزان التجاري متذبذب مابين الفائض والعجز خلال الأعوام من 1995-2011م.وأن العراق يعاني من عجز متواصل في الميزان التجاري للسلع غير النفطية.وأهم التوصيات هو السعي لتطوير وتوسيع المناطق الحرة عن طرق تحفيز المستثمرين علي الاستثمار.والترويج لمشاريع استثمارية تخدم قطاع التصدير بغرض استقطاب التمويل اللازم لها والاهتمام بالصناعات المحلية والزراعية التي تعتمد علي مستلزمات الإنتاج المحلية.

20. ورقة علمية مقدمة للمعهد التقني نينوي بالعراق ,أعدها , دينا أحمد عمر – 2007م – العراق- منشورة – حول أثر الصادرات علي تدفق الاستثمار الأجنبي في الدول العربية خلال الفترة 1980-2002م: وتتمثل مشكلة البحث في تحديد مدي مقدرة الدول العربية علي توفير العوامل والمتغيرات وبما يساعد علي تجاوز العقبات أمام تدفق رؤوس الأموال.وتمثلت فرضيات الدراسة في أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية يتأثر بالصادرات التي تعتمد علي أساس الانفتاح الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الأخرى كالناتج المحلي الإجمالي .والإنفاق الحكومي.وميزان الحساب الجاري .والتضخم.والادخار.وستخدم الدراسة:المنهج الوصفي والكمي والمنهج التجريبي للفترة المحددة لثماني دول عربية مختارة(الأردن- تونس-الجزائر-مصر-البحرين-الكويت-السعودية-عمان) وهي الدول التي توافرت عنها البيانات وباستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين(2.sL.s)

وتمثلت أهم نتائج الدراسة في الآتي: أن نسبة الإنفاق الحكومي إلي الناتج القومي الإجمالي ونسبة التضخم إلي الناتج القومي الإجمالي غير معنوية التأثير في اغلب الدول العربية.وان نسبة الادخار المحلي إلي الناتج القومي يمارس تأثيراً معنوياً وموجبًا في أغلب الدول العربية.و أن نسبة ميزان الحساب الجاري إلي الناتج القومي الإجمالي ذات تأثيراً معنوي سالباً في أغلب الدول العربية.وتمثلت أهم توصيات الدراسة في الآتي:الاهتمام بدعم قطاع التصدير في أي بلد عربي من أجل جذب تدفقات أكبر للاستثمارات الأجنبية.وإتباع سياسة تشجيع الصادر وإقامة العديد من الصناعات من أجل تقليل اعتمادها علي الخارج وجلب عملات أجنبية عن طريق التصدير.

الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية :

تناولت بعض الدراسات السابقة الصادرات والميزان التجاري والسلع الزراعية لكنها من شق واحد أو بمعني أخر بمتغيرات وأبعاد تختلف عن الدراسة الحالية ومن الدراسات (السياسات المالية والنقدية والتمويلية للقطاع الزراعي ,الإنتاج والإنتاجية, الميكنة الزراعية, برامج التكيف الهيكلي للقطاع الزراعي, فاعلية الا ستثمارات الزراعية, البنيات التحتية للمشاريع القومية) ومن أهم الدراسات ذات الصلة بالدراسة الدالية (أثر الصادرات الزراعية علي الناتج المحلي الإجمالي).

أما الدراسة الحالية : فقد تناولت أثر أهم صادرات السلع الزراعية في شقها النباتي علي الميزان التجاري في السودان بدراسة البيانات والمعلومات والمؤشرات الواردة خلال الفترة من (1990-2016م) بمتغيرات وأبعاد تختلف عن الدراسة الحالية, وتعتبر ذلك هي الفجوة التي لم تتطرق لها الدراسات السابقة.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول :مفهوم الميزان التجاري

المبحث الثاني : مفهوم السياسات التجارية والزراعية

المبحث الثالث : نظريات التجارة الخارجية

المبحث الأول

مفهوم الميزان التجاري

مقدمة:-

تاتي مصطلح الميزان التجاري من منطلق التبادل السلعلي التي تعكس القيمة النقدية للصادرات السلعية في الجانب الدائن والواردات منها في الجانب المدين وهي السلع التي تمر من خلال السلطات الجمركية , وتعتبر الصادرات السلعية بمثابة متحصلات بينما تعتبر الورادات منها بمثابة مدفوعات.[5]

أولا : مفهوم الميزان التجاري:

يعرف الميزان التجاري balance-trade علي أنه سجل نظامي للصفقات المتعلقة بالسلع المتبادلة(الصادرات والواردات) وهو جزء من سجل أكبر يضم تبادل الخدمات والأموال ويسمي بميزان المدفوعات, والحديث عن الميزان هو يعني الحديث عن طرفي السجل أو الحساب الجاري فأن من الممكن القول أن كل صفقة تؤدي الي كسب عملة أجنبية فانها تسجل بنداً موجباً ورصيداً دائناً وبالمقابل فإن كل صفقة تؤدي إلي إنفاق عملة أجنبية فانها تسجل بنداً سالباً ورصيداً مديناً, فالصادرات تجلب عملة أجنبية لذلك فهي دائنة والواردات تتطلب إنفاق عملة أجنبية لذلك فهي مدينة ونتيجة محصلة طرفي الحساب, أي للجانب الموجب والجانب السالب أو للجانب الدائن والجانب المدين, يظهر هنا رصيد معين فاذا كانت الصادرات أكبر في قيمتها من قيمة الواردات فان الرصيد يكون أيجابياً أما إذا كانت قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات فان الرصيد يكون سلبياً, ويطلق الإقتصاديون علي الميزات التجاري ميزان الرصيد الإيجابي الرابح, أي الميزان التجاري الرابح,كما يطلقون علي الميزان التجاري الميزان ذو الرصيد السلبي أو الميزان التجاري الخاسر.

كما تعرف الميزان التجاري:علي أنه قيمة الصادرات بعد طرح الواردات وعادة ما يتم إستبعاده لأشياء غير المنظورة ولايشار إليها كعمليات تجارية أو تجارة فعلية.

وتعرف الميزان التجاري أيضا : علي أنه رصيد العمليات أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات وهذا هو المعني الواسع المألوف إستخدامه حاليا.

---

[5] محمد عبد العزيز عجمية,الإقتصاد الدولي بين النظرية والتطبيق,200,الإسكندرية,ص45.

كذلك يقصد بالميزان التجاري: هو الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة ويعبرعنها في شكل المعادلة التالية:

رصيد الميزان التجاري =إجمالي صادرات البلد(X)- إجمالي واردات البلد(Y).

والميزان التجاري يشكل أهم جزء من ميزان المدفوعات لدولة ما كما يمكن أن يطلق عليه الميزان التجاري الدولي في هذا البلد.[6]

ثانيا : وظائف الميزان التجاري:

تتمثل أهم وظائف الميزان التجاري في الآتي:-

- يقدم بيانات هامة عن درجة إرتباط إقتصاد دولة مع إقتصاد الدول الأخرى في العالم.
- تفسير الظواهر الإقتصادية المرتبطة بالإقتصاديات العالمية عن طرق البيانات الموضحة في الميزان التجاري .ويتم تسجيل المعاملات في الميزان التجاري في شكل قيود محاسبية مزدوجة, وتعبر هذه الطريقة عن كل عملية مالية تتم لابد أن يتأثر بها طرفين وبنفس الدرجة.ويسمي الطرف الأول المدين والطرف الثاني دائن ويجب أن يتساوي إجمالي العناصر الدائنة مع إجمالي العناصر المدينة ويعكس الناتج الأخير ميزان المدفوعات الكلي الذي أما يكون فائض أو عجز.
- الميزان التجاري أداء هامة تساعد الدولة علي تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية .لذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للمؤسسات والبنوك والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.
- تقيس المعاملات الاقتصادية التي تربط العالم الخارجي المندمجة في الاقتصاد الدولي.[7]

ثالثا : مستويات الميزان التجاري:

الميزان التجاري أو ما يعرف بصافي الصادرات هو المؤشر الذي يقيس مجمل الفروق بين الصادرات (الإنتاج) والواردات الخاصة بالسلع في الدولة وهو أحد مكونات ميزان المدفوعات وهو يعطي نظرة ثاقبة علي الضغوط التي تتعرض لها ويعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الإقتصادية الهامة

---

[6]زبير طيوح – اثر تحرير التجارة الخارجية علي الميزان التجاري,الجزائر, (دراسة منشورة) , 2015م – ص 41.

[7]إدريس محمد إمام ,أثر تغير سعر الصرف في الميزان التجاري, 2011م, السودان, رسالة ماجستير (غير منشورة),ص ص 46-48.

وتكمن قيمته في تحليل مكوناته وليس في قيمته المطلقة لهذا لابد من معرفة المستويات التي يكون عليه الميزان التجاري وهي :

1/ الفائض في الميزان التجاري:

نجد الفائض في الميزان التجاري عندما يكون اتجاه الميزان التجاري إيجابا أي بمعني أخر عندما يكون حصيلة الصادرات السلعية تفوق الواردات السلعية فأن الميزان التجاري يظهر فائض (surplus).

2/ العجز في الميزان التجاري:

يكون العجز في الميزان التجاري عندما يكون حجم الإنتاج في دولة معينة أقل من حجم الواردات .أي بمعني أخر يحدث العجز في الميزان التجاري عندما يكون المدفوعات إلي الخارج أكبر من التحصيلات من الخارج كإيرادات الصادرات ففي هذه الحالة يظهر رصيد الميزان التجاري عجزا(deficit).

3/ التوازن في الميزان التجاري:

يحدث التوازن في الميزان التجاري إذا كانت حصيلة الصادرات السلعية مساويا لمدفوعات الواردات السلعية ففي هذه الحالة يكون الميزان التجاري في حالة توازن (balance).[8]

رابعا : أقسام الميزان التجاري:

ينقسم الميزان التجاري إلي قسمين هما:

1. الميزان التجاري السلعي: ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة ويضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكلا ماديا وملموسا(الصادرات والواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية).
2. الميزان التجاري الخدمي: ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة وتضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل – السياحة- التأمين- دخول العمل-عوائد راس المال).[9]

---

[8] إبراهيم محمد اسحق , أثر التمويل المصرفي لقطاع الصادر علي الميزان التجاري, 2011م , السودان, (دراسة غير منشورة),جامعة السودان للعلوم والتكولوجيا, ص ص 64-65.

9 زبير طيوح, مرجع سابق2015م,ص 41.

خامسا : أهمية الميزان التجاري:

تعتبر نشاطات التجارة الخارجية لأي دولة من أهم النشاطات الإقتصادية في البلاد لما لها من آثار عميقة علي بقية قطاعات الإقتصاد فعلاقات التجارة الخارجية تبدأ من مصدر إنتاج السلع المصدرة إلي العمليات الأخري التي تتم حتى خروج السلع للأسواق الخارجية ثم الحصول علي العملات الأجنبية التي تستخدم في تمويل الواردات سواء كانت سلع استهلاكية أو سلع رأسمالية تحتاجها عملية التنمية في البلاد.

ولا شك أن هذه المكانة الحيوية وهذه الأهمية الإستراتيجية للتجارة الخارجية في إقتصاديات الدول تعطي المبرر المنطقي لأهمية الميزان التجاري باعتباره النتيجة النهائية أو المحصلة للنشاط التجاري الخارجي للدولة وهذه الأهمية الكبيرة للميزان التجاري تدعو إلي ضبطه في إطار عملية التخطيط كجزء من تخطيط الإقتصاد القومي مما يؤدي إلي تحقيق أولويات التنمية المعبرة عن مصالح الأغلبية من الشرائح والفئات الإجتماعية ,ويمكن تحديد أهمية الميزان التجاري في النقاط التالية:

1. يعكس ميزان الدولة التجاري مدي مساهمة التجارة الخارجية للدولة المعينة في دفع عجلة التنمية ,وذلك في مجالات مختلفة أهمها : تمويل الواردات لعملية التنمية من خلال حصيلة الصادرات ,وتوفير المواد الإستثمارية إذ تشكل الحصيلة الإيجابية للتجارة الخارجية ومصدرا مهما لتكوين رأس المال.
2. يعكس الميزان التجاري للدولة طبيعة هيكلها الإقتصادي ,وهل تعمل القطاعات الإقتصادية بانسجام أم هناك تنافر بينهما مما يخلق اختلالا هيكليا في الإقتصاد, فالميزان التجاري للدولة النامية مثلا يعكس إعتماد إقتصاديات هذه الدول علي المنتجات الزراعية بصفة أساسية مما يعكس أهمية وتطور هذا القطاع ,بينما تختلف القطاعات الأخرى مثل الصناعات التمويلية والصناعات الإستراتجية للمساهمة في التجارة الخارجية.
3. يعكس الميزان التجاري للدولة مرونة أو عدم مرونة جهازها الإنتاجي ومدي مقدرته علي التحول لتحقيق الأسواق العالمية من السلع كما وكيفا فالمنافسة الشديدة في الأسواق العالمية تحتم دراسة الميزان التجاري فيما يتعلق بالتركيب السلعي لصادرات البلاد, فتقلبات ظروف الأسواق وتقلبات ظروف الإنتاج للمواد الأولية التي تعتمد عليها كثير من الدول النامية في الحصول علي عائداتها من العملات الأجنبية تجعل إقتصاديات هذه الدول عرضة للضغوط التي تبدأ بالضغوط علي الميزان التجاري ومن ثم المدفوعات الشئ الذي يؤثر علي مسار التنمية فيها لذلك فأن تنوع

الهيكل الإنتاجي للدولة يقلل كثيرا من خطورة الإعتماد علي سلعة واحدة أو سلع قليلة في الحصول علي مواردها الأجنبية, فالدول النامية تعتمد علي القطاع الزراعي وتصدر المواد الأولية ولذلك فأن الجهاز الإنتاجي لمثل هذه الدول لا يكون مرنا للغاية نظرا لعدم قدرة القطاعات الإقتصادية الأخرى بخلاف القطاع الرئيسي علي مواجهة متطلباته. [10]

4. يعكس الميزان التجاري مدي تبعية الإقتصاد الوطني لدولة معينة للإقتصاد العالمي, وتتجلي مظاهر هذه السلعة التبعية بالنظر لطرق الميزان التجاري (الصادرات والواردات)وتتمثل التبعية التي تعكس تركيبة الصادرات في أن الدول التي تعتمد علي تصدير المواد الأولية تقع ضحية لتقلبات وارداتها من العملات الأجنبية نتيجة لتخفيض قيم هذه العملات من سلطات البلدان المستوردة ضمن إطار النظام النقدي المعمول به علي صعيد العالم منذ إتفاقية برتون وودز لعام 1944م ,وتكون القرارات التي تتخذها هذه الدول نابعة من مصالحها الوطنية دون النظر إلي مصالح بقية دول العالم ,أما النتيجة التي تعكسها تركيبة الواردات فتتجلي في إعتماد الدولة المعينة إعتماد كاملا علي إستيراد السلع الإستراتيجية مثل الغذاء والدواء وغيرها من العالم الخارجي وبذلك فإن الميزان التجاري يمثل المادة الرئيسية للدراسة والتخطيط فيما يتعلق بكل تلك الجوانب ولذلك فإن دراسة الميزان التجاري في إطار الخطة العامة للدولة لدعم الإيجابيات وتلافي السلبيات له أثره المباشر في رفع معدل الدخل القومي ورفع معدل النمو الإقتصادي.

سادسا : العجز والفائض في الميزان التجاري:

يعتبر الميزان التجاري أحد الأرقام المهمة في الإقتصاد القومي لما للتجارة من أهمية كبيرة, وما حظيت به موخراً من أهمية من قبل المستثمرين, وتكمن الأهمية في أن الدولة التي يكون عندها فائض في الميزان التجاري تصدر أكثر مما تستورد ,مما يعني حجم الإنتاج سيكون فيها عالياً وأن السلع المنافسة ذات جودة في السوق العالمي وما يصاحب ذلك من زيادة في الإنتاج المحلي وزيادة نسبة الوظائف مما يؤدي بالنهاية إلي زيادة الإنفاق الكلي في السوق والذي يحرك عجلة الإقتصاد نحو النمو وينعكس إيجاباً علي الأسواق ويصاحب تلك النمو قوة عملة الدولة نتيجة لقوة إقتصادها مما يجعل التصدير عليها أصعب نتيجة لغلاء عملتها مقابل العملات الأخري, ويعتبر التأثير الإيجابي للميزان التجاري ذات علاقة طردية مع كل من

[10] يوسف مناها محمد الأمين, أثر عائدات النفط في دعم وتنويع الصادرات السودانية,2011م ,السودان, (دراسة غير منشورة) , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, ص ص 102-105.

العملة ومؤشر الأسهم ويعتبر الفائض في الميزان التجاري جيد للإقتصاد بشكل عام لأنه يظهر بأن الإنتاج والتدفقات النقدية الداخلة للبلد أكثر من التدفقات النقدية الخارجية بسبب إرتفاع الصادرات والواردات مما يعني مصدر دخل أخر للإقتصاد وفي هذه الحالة ترتفع أسعار الأسهم مع إقبال الناس علي شراء الأسهم المرتفعة, وحتي يقوم المستورد بشراء السلع والصادرات من أحدي البلدان ,فانه يحتاج لشراء عملة ذلك البلد مما يزيد من الطلب عليها ويرتفع سعر العملة ولكن مع إستمرار إرتفاع سعر العملة سوف يؤدي ذلك إلي حد تصبح فيها قيمة البضائع مرتفعة بالنسبة للمستورد,مما يؤدي إلي تقليص قيمة التادل.

أما العجز في الميزان التجاري فهو يعبر عن صادرات قليلة مقارنة بالواردات,مما يؤدي إلي تدفق نقدي إلي أقل مما يدخل الدولة فأن كان العجز مستمراً, فهذا يدل علي إحتمال إنخفاض الإنتاجية وإرتفاع معدلات البطالة والتي تعود بالسلب إجمالاً علي الإقتصاد وعلي العكس في حالة الفائض في الميزان التجاري,فقيمة العملة في العجز التجاري سوف تنخفض بسبب تغلب قوي العرض علي الطلب مقابل طلب عملات أجنبية لتغطية ثمن الواردات, وإجمالاً تؤثر نتيجة الميزان التجاري علي قيمة العملة وأسواق الأسهم ,ويكون تأثير الفائض إيجابياً علي كليهما أكثر من أن يكون عجزاً لكن في حال كان هناك عجز في الميزان التجاري في الإقتصاد,فهذا لا يعني أن الإقتصاد ليس جيداً, ولكن إرتفاع الفائض في الميزان التجاري يعني المزيد من الإستثمارات والوظائف والإنتاج وهذا يقود إلي إرتفاع العملة الوطنية.[11]

[11] مرجع سبق ذكره, 2015م, ص ص 42-43.

المبحث الثاني

مفهوم السياسات التجارية والزراعية والصادرات

أولا : مفهوم السياسات التجارية:

مقدمة :

تعتبر السياسات التجارية من أهم العناصر الرئيسية التي تهدف إلي تشجيع الصادرات وتقليل الواردات من المنتجات[12],حيث تعتمد الدول في تنظيم علاقاتها التبادلية إستيراد وتصديرا مع الخارج, وتعبر السياسات التجارية ذات أهمية كبيرة خاصة للدول النامية حيث أن صادرات المواد الأولية تمثل النسبة الأكبر من عوائدها والمصدر الرئيسي للفائض الإقتصادي للإيفاء بمتطلبات البلد من السلع الراسمالية والخبرات المستوردة, ولسياسة التجارة الخارجية أهمية خاصة في مواجهة أوضاع السوق الدولية وتقليل الآثار السلبية الناجمة عن تقلباتها, والجدير بالذكر أن سياسة التجارة الخارجية ترتبط بعدد من السياسات الإقتصادية الأخري مثل الساسات الإنتاجية والتسويقية وسياسة أسعار الصرف وسياسة الإستقرار الدولية.

تعريف السياسات التجارية:

هي مجموعة التنظيمات والإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل تنظيم قطاع التجارة الخارجية بواسطة أهداف محددة وأدوات تساعدها علي تحقيق هذه الأهداف.

ويرتبط قطاع التجارة الخارجية إرتباطا وثيقا ببقية قطاعات الإقتصادي القومي فيقوم هذا القطاع بتصريف فائض الإنتاج المحلي إلي الخارج كما يقوم بسد عجز القطاعات المحلية عن طريق الوفاء باحتياجاتها من العالم الخارجي, ومن هذا المنطلق يؤثر قطاع التجارة الخارجية في القطاعات المحلية ويتأثر بها.[13]

يقصد بالسياسات التجارية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة ,فإذا كان السياسة هي فن الإختيار بين البدائل (alternatives) المطروحة والممكنة ,فأن السياسة التجارية تمثل إختيار بلدا معين في علاقاتها التجارية مع الخارج,وتعبر عن ذلك بإصدار التشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها مع التطبيق.

---

[12] عيسي محمد الغزالي ,المعهد العربي للتخطيط بالكويت,2003م, سلسة دورية تعني بقضايا التنمية الإقتصادية في الأقطار العربية, العدد الواحد والعشرون,ص12.

[13]عبد الرحمن يسري وآخرون , الاقتصاد الدولي, 2006م , القاهرة, الدار الجامعية الاسكندرية , ص 139.

كما تعرف كذلك بأنها مجموعة الإجراءات التي تعتمدها الدولة في تنظيم علاقات الاستيراد والتصدير مع الخارج وتعتبر ذات أهمية كبيرة وخاصة للدول النامية حيث أن صادرات المواد الأولية تمثل النسبة الأكبر من عوائدها والمصدر الرئيسي للفائض الإقتصادي للإيفاء بمتطلبات البلد من السلع الرأسمالية والخبرات , ولسياسة التجارة الخارجية أهمية خاصة في مواجهة أوضاع السوق الدولية وتقليل الآثار السلبية الناجمة عن تقلباتها.[14]

ماهية التجارة الخارجية:

هي تبادل البضائع والخدمات بين الدول , والعبارة تشير بصورة عامة إلي مجموع البضائع والخدمات التي تجري تبادلها بين جميع الدول , بينما يعبر عن مجموع البضائع والخدمات المتبادلة بين دولة ودولة, بعبارة التجارة الدولية أو التجارة الخارجية, وهناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية أهمها:

تعرف التجارة الخارجية, علي أنها فرع من فروع الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية , تعرف أيضا بأنها المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في إشغال السلع , والأفراد,ورؤوس الأموال التي تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو منظمات إقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.

وكذلك تشير إلي حركة مجموع السلع والخدمات بين مختلف دول العالم بمقتضي إتفاقيات وقوانين معترف بها دوليا.

أهمية التجارة الخارجية:

يمكن إبراز أهمية التجارة الخارجية في النقاط التالية:

1. زيادة معدل النمو الإقتصادي عن طريق التخصص في السلع التي للدولة ميزة نسبية وتنافسية وبالتالي زيادة الدخل القومي.
2. التجارة الخارجية تعتبر منفذ تصريف فائض الإنتاج المحلي لأن أحيانا يكون الإنتاج المحلي أكبر من حاجة السوق المحلي.
3. يمكن من القدرة علي تمويل الكثير من المشروعات عن طريق الإستثمار المباشر و استيراد رؤوس الأموال الأجنبية خاصة بالنسبة للدول النامية.

[14] م.م.سرمد علي حسين, تحليل إقتصادي للتجارة الخارجية للمنتجات الزراعية والغذائية , العراق ,2009م , (دراسة منشورة), ص 5.

4. القدرة علي الاستعانة بالأيدي العاملة والخبرات الأجنبية ليتم تحقيق معدلات نمو إقتصادي عالي من خلال الكوادر الفنية الماهرة(فن الأيدي العاملة).
5. القدرة علي تحويل المقدرات المحلية لاستثمارات خاصة في الدول النامية التي تحتاج لاستيراد المعدات والآلات والسلع الإستثمارية التي لا ينتجها الإقتصاد المحلي.[15]

أهداف السياسات التجارية:

مهما تنوعت السياسات التجارية التي تتبعها الدول المختلفة ,فأنها تتفق مع تحقيق هدف محوري وأساسي هو العمل علي تحقيق المصلحة القومية في نشاط التجارة الخارجية , ومن تتمثل تحقيق المصلحة القومية في فرض سياسة تجارية حرة أو حماية تقييدية ,فتنمية الإقتصاد القومي هو الهدف المحوري لأي سياسة تجارية ,بالإضافة إلي أهداف فرعية تتمثل في خفض نسبة البطالة وتحقيق التشغيل والحفاظ علي سعر صرف العملة الوطنية والحفاظ عي توازن ميزان المدفوعات, والرقابة علي الصرف والإعانة,ونظام الحصص,وتراخيص الاستيراد,والرسوم[16].

الفرق بين سياسات التجارة الداخلية والخارجية:

أن كل من سياسات التجارة الداخلية والخارجية يكون نتيجة لتقسيم العمل الذي يودي بالضرورة إلي قيام التبادل لكن هذا لا يمنع من وجود بعض الإختلافات بين سياسات التجارة الداخلية والخارجية والتي تكمن في الآتي:

1. تكون سياسة التجارة الداخلية داخل حدود الدولة السياسية أو الجغرافية في حين أن سياسة التجارة الخارجية تكون علي مستوي العالم كافة.
2. ترتبط سياسة التجارة الخارجية بنظم إقتصادية وسياسية مختلفة في حين أن سياسة التجارة الداخلية ترتبط بنظام واحد.
3. يوحد في حالة التجارة الخارجية فرصة للتكلات والإحتكارات التجارية عكس سياسة التجارة الداخلية.
4. في التجارة الداخلية يسهل انتقال عناصر الإنتاج داخل الدولة الواحدة, في حين يصعب ذلك في التجارة الخارجية.

---

[15] زبير طيوح مرجع سابق, 2015م , ص ص 7-8.

[16] دراوسي مسعود , السياسات المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي, 2006م, الجزائر, (دراسة دكتوراه منشورة), ص 47.

5. النظم القانونية والإقتصادية والإجتماعية والتشريعية والضرائبية التي تعمل علي تنظيم التجارة الخارجية تختلف عن النظم التي تستعملها التجارة الخارجية.
6. التجارة الداخلية لها عملية واحدة ,بينما تتعدد العملات في حالة التجارة الخارجية.[17]

أنواع السياسات التجارية:

1. سياسة تحرير التجارة free trade policy:

يقصد بسياسة التجارة الحرة هي تلك السياسة القائمة علي ترك التجارة حرة دون تدخل أو قيود من خلال وضع القوانين والتشريعات التي تحظر وضع القيود أمام التدفق الحر للسلع والخدمات والاستثمارات عبر الحدود الوطنية سواء كان التدفق في صورة صادرات أو وارادات دخول وخروج لرؤوس الأموال.

وكان رواد المدرسة الطبيعية أول من نادي بتحرير التجارة ونتذكر كلمتهم المشهورة دعه يعمل يمر ,لأن في ذلك التحرر مصلحة للجميع ,وتأكد ذات المبدأ علي يد رواد المدرسة الكلاسيكية لآدم سميث وريكاردو, وعلي أثر فشل السياسة خلال الستينات والسبعينات جاء النقدي (وهي المدرسة التي كان لها الدور الرائد في التحول نحو عولمة الرأسمالية)حاملين لواء الحرية الإقتصادية المطلقة حالمين بالعودة إلي عالم آدم سميث, ذلك العالم الذي تسييره قوانين طبيعية خالدة وتتحكم في أموره يد خفية magical hidden hands سحرية تنسق بين كل شئ وتوفر الهارمونية الكاملة للنظام.

فالفكر التقليدي آمن بحرية التجارة كأساس لعمل السوق سواء علي المستوي المحلي أو الدولي وهو وضع تدعمه وتؤكده الاتجاهات الليبرالية المعاصرة والدليل علي ذلك إتفاقات منظمة التجارة العالمية وبرامج الإصلاح الإقتصادي التي تدعمها صندوق النقد الدولي.

2. سياسة تقييد التجارة (السياسات الحمائية):

ظهرت نظريات الحماية protection theories في الوقت نفسه التي ظهرت فيه نفس نظريات حرية التجارة الدولية ,فأنصار النظام الرأسمالي نادوا بنظريات الحرية لحماية مكاسبهم القومية وقد نتج عن نمو هذا النظام ازدهار الإقتصاد القومي للدول الذي طبقته مثل الدول الاوربية إلا أن هذا الازدهار كان علي حساب دول أخري لم تكن قد تطورت بعد, مثل الدول

[17] الصبيح محمد السيد, أثر التجارة الخارجية علي النمو الإقتصادي في السودان,2017م, رسالة دكتوراة في الإقتصاد(غير منشورة) ,جامعة النيلين,ص ص 21-22.

المختلفة في أفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية , وعندما شعرت هذه الدول بوطأة الإستغلال رأت ضرورة حماية اقتصادها القومي من غزو السلع الأكبر.[18]

ثانيا : مفهوم السياسات الزراعية

مقدمة :

تعد السيا سات الزراعية من الأ ساليب الإنمائية والإ صلاحية ا لتي يعتمدها القطاع الزرا عي في ا حداث تغيرات نوعية دا خل القطاع الزراعي, ومن هنا تظهر أهمية السيا سات الزراعية علي كل المستويات سواء التخطيطية منها أو التنفيذ ية وينبغي في نجاح السيا سة الزراعية عدم وجود تنافر أو تعارض بين أجزائها و حتي لا يؤدي السيا سات إلي تعط يل تحق يق أ هدافها, لذلك يجب مرا عاة كل ا لظروف الإقت صادية والإجتماعية ا لتي تؤثر فيها, وتهيئة كل الو سائل ا لتي تتخذ للتغلب عل مي الصعوبات ا لتي تظهر عند التنفيذ.[19]

مفهوم السياسات الزراعية:

السياسات الزراعية هي تلك الجزء من السياسات الإقتصادية الذي يطبق في القطاع الزراعي, أي هي مجموعة الأهداف والأساليب والبرامج والوسائل والإجراءات التي تلجأ المجتمع إلي تطبيقها في القطاع الزراعي بغية تعظيم الرفاهية الإقتصادية ,وتطبيق السياسات الزراعية يجري عن طريق اختيار جملة من الوسائل والإجراءات المناسبة, كذلك يعرف علي أنها جزء من السياسة العامة للبلد وهي مجموعة من الوسائل الإصلاحية الزراعية المناسبة التي تقوم بها الدولة والتي يمكن بموجبها توفير أكبر قسط من الرفاهية للمشتغلين بالزراعة عن طريق زيادة إنتاجهم وتحسين نوعيته.[20]

وتتفرع السياسات الزراعية إلي عامة وفرعية ويعتمد عملية التنسيق في تنفيذها علي نجاح تلك السياسات,وتتمثل السياسات الفرعية في سياسة الأراضي والسياسات الإنتاجية العامة والسياسات التسعيرية والسياسات التسويقية, وتتوقف سلامة السياسة الزراعية علي مدي سلامة كل من سياساتها الفرعية كما يتوق نجاح أي برنامج من برامجها علي مدي سلامة أهدافه من ناحية ومدي سلامة الأساليب المستخدمة لتحقيقها من ناحية أخري , وعليه فأن متطلبات السياسات الزراعية التي توضح في أي دولة بصرف النظر

---

[18] رضا عبد السلام , العلاقات الاقتصادية الدولية, 2010م ط2, القاهرة, المكتبة العصرية, ص ص 70 80.

19 أحمد عبد الرحيم زردق, الموارد الاقتصادية , 1997م , جامعة الزقازيق, ص ص 20

20 رعد جعفر حسين , محاضرات في مادة الاقتصاد الزراعي, 2014م , (دراسة منشورة) ص ص 2-3.

عن طبيعة النظام الإقتصادي والإجتماعي القائم فيه فأن من بين هذه المتطلبات السلطة أو الجهة التي تقوم برسم السياسات الزراعية لتحقيق أهداف معينة وبالتالي الأشراف والمتابعة في تنفيذ السياسات, أن دور السلطة أو الهيئة الواضعة للسياسات الزراعية نفسها ينفرد بطبيعة السلطة التي ترسمها ,فالسياسات الزراعية وأن تماثلت في مستلزماتها الرئيسية إلا أنها تتباين بشدة من حيث طبيعتها ومحتواها وماهية الأهداف المرجوة بتباين الأنظمة الإقتصادية والإجتماعية التي توضع وتنفذ فيها تلك السياسات وأيضا من ضمن المتطلبات الظروف التي يراد فيها تنفيذ السياسات ,فهي تمثل الخطوة الأولي والأكثر أهمية في المنهج العملي ,إذ يعتبر الإهتمام بالمحيط الذي يطبق فيه المنهج شرطا مهما في تامين نجاح السياسات الزراعية, كما يقصد به أيضا الإطار الإقتصادي والإجتماعي والسياسي الذي يراد فيها تنفيذ السياسات الزراعية.

وتنشأ الحاجة إلي وضع السياسات الاقتصادية الزراعية نتيجة لعدم إقتناع طائفة أو أكثر من طوائف المجتمع بما آلت إليه الحاجة فيما يتعلق بمشكلة زراعية معينة ولتقييم هذا النوع من السياسات الزراعية يجب عمل الآتي:

1. دراسة عناصر السياسة الموضوعة أو المقدمة خاصة إذا ما كان منها متعلق بالأهداف أو الوسائل أو الجهة المسئولة عن التخطيط أو التنفيذ ووصفها جميعا وصفا دقيقا.
2. فحص الظروف والملابسات التي دعت إلي الاتجاه نحو حل المشكلة من ناحية ,وتحديد الموقف الذي يري غالبية أفراد المجتمع أنه الموقف الأمثل.

وتختلف السياسات الزراعية من قطر لأخر من حيث مدي واقعيتها وموضوعيتها وتحقيقها للمصالح العليا فالعبرة ليست بوجود السياسات بل في أن تكون سليمة ومحققة لأماني ورغبات المجتمع.21

كما يختلف طبيعة ومفهوم السياسات الزراعية من دولة إلي أخري مما يؤدي إلي اختلاف أداء القطاع الزراعي ,بالإضافة إلي غياب الجوانب التشريعية للخطط القطرية في الكثير من الدول الزراعية فأنه يصعب تحديد مفهوم السياسات الزراعية من حيث احتوائها علي أهداف ووسائل أو أدوات محددة لتحقيقها لذلك فأنه في كثير من الأحيان يستدل علي الأهداف والوسائل التنفيذية للسياسات الزراعية من المؤشرات الإقتصادية المتعلقة بالنشاط الزراعي وما يحتاحه من جوانب نظرية.

وعلي الرغم من إختلاف السياسات الزراعية من دولة لأخرى إلا أنها تندرج في إطار الحزم التالية:

21 الحافظ إبراهيم أحمد صالح , أثر السياسة النقدية والمالية في تنمية القطاعين الزراعي والصناعي , 2012م , السودان, (دراسة دكتور اه غير منشورة) ,جامعة السودان للعلوم والكتولوجيا- ص ص 106 -107.

1. سياسة توفير الغذاء ونمط الحياة الزراعية من دولة لأخرى أو ما يطلق علي عليها سياسة الإنتاج والتراكيب المحصولية والأنماط الزراعية.
2. السياسات التمويلية والإستثمارية.
3. سياسات التخزين.
4. سياسات التسعير.
5. سياسات التسويق.
6. سياسات التجارة الخارجية للسلع الزراعية.

وتشير الإحصائيات الدراسات إلي أنه بالرغم من مستويات الإكتفاء الذاتي من بعض السلع الغذائية إلا أن قيمة الفجوة الغذائية لعام 1998م لأهم السلع الغذائية قدرت بنحو 13 مليار بعد أن كانت لا تزيد عن 600 مليون دولار في مطلع السبعينات من القرن الماضي , وقد مثلت الحبوب حوالي 48% من قيم الفجوة الغذائية لعام 1998م ,ويمثل القمح منها حوالي 56% و27% من قيمة الفجوة الغذائية الإجمالية.[22]

أهداف السياسات الزراعية:

ترتكز السياسات الزراعية علي عدد من الأهداف يمكن إبراز أهمها في الآتي:

1. الكفاءة الإنتاجية الإقتصادية للوصول إلي أقصي دخل زراعي ممكن من الموارد المستخدمة سواء المستغل منها الإنتاج الجاري أو المستخدمة منها في تنمية الطاقة الإنتاجية الزراعية المستقبلية ,كما ينطوي أيضا علي زيادة الحصيلة من الصادرات الزراعية عندما تتم متابعة الكفاءة علي أساس الأسعار الزراعية للمنتجات ومناقشة هدف زيادة حصيلة الصادرات الزراعية بصورة مفصلة فيما لا يعني مطلقا إنفصاله عن هدف الكفاءة الإنتاجية إذ أنه إمتداد لهدف الكفاءة ويرجع هذا إلي الإهمية التي تعلقها البلاد في مرحلة التنمية الحاضرة علي هدف حصيلتها من الصادرات لتمويل هذه التنمية وضرورة إيضاح هذه الهدف.
2. عدالة توزيع الدخل في القطاع الزراعي فيما بينها والقطاعات الأخري وذلك وفقا لما يقرره المجتمع لمكونات العدالة التوزيعية بين جميع المواطنين , أي بمعني أخر التوزيع الأمثل لموارد المجتمع

22 عيسي محمد الغزالي, عن السياسات الزراعية في الأقطار العربية ,العدد الواحد والعشرون,2003,ط الثانية, الكويت, المعهد العربي للتخطيط بالكويت, ص ص 4 -5.

الإقتصادية بين مختلف فروع النشاط الإقتصادي وهذا يتحقق عندما تتساوي قيمة الناتج الحدي لعناصر الإنتاج (العمل ورأس المال والأرض) في كافة محاور النشاط الإقتصادي.

3. زيادة حجم الصادرات الزراعية بزيادة كمية السلع الزراعية التي تصدر إلي الخارج ,وهذا ينعكس علي وفرة النقد الأجنبي اللازم لدعم وتمويل برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية, ويستلزم دراسة قوي العرض والطلب في الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية ,وكذلك معرفة الدولة المصدرة لهذه المنتجات ومدي التنافس بين المنتجات الزراعية والوطنية والأجنبية ومن ثم التركيز علي إنتاج السلع التي تتميز بميزة نسبية تصديرية.
4. تحقيق الأمن الغذائي بزيادة إنتاج المحاصيل رأسيا وأفقيا.[23]

أنواع السياسات الزراعية:

تتعد السياسات الزراعية لمعالجة نواحي كثيرة من تقلبات الأسعار وضعف في إنتاج المحاصيل الزراعية وعدم قدرتها علي تلبية الطلب كل هذه المتغيرات أدت إلي دراسة أنواع السياسات الزراعية وفيما يلي أنواع السياسات الزراعية:

1. السياسة الزراعية السعرية: وهي تعبر عن كافة الإجراءات التي بموجبها يتم تحديد الأسعار لكافة السلع والحاصلات الزراعية المختلفة ,وتتباين هذه الإجراءات بإختلاف النظم الإقتصادية ففي ظل النظام الإقتصادي الرأسمالي تقرر الأسعار وفقا لآلية السوق للحصول علي أقصي الأرباح ,أما في ظل النظام الإقتصادي الإشتراكي فإن الأسعار تحدد من خلال التخطيط المركزي وفق جملة من الاعتبارات الإقتصادية والإجتماعية.
2. السياسة الزراعية التسويقية: وهي تتضمن جميع الفعاليات لنقل السلعة من المنتج إلي المستهلك وتزداد وتتسع هذه الفعاليات مع التطور الإقتصادي وتشتمل هذه الفعاليات علي نقل السلعة من مناطق إنتاجها إلي الأسواق التي تباع بها, وعمليات الفرز والتغليف حيث تترك العملية أثرا إيجابيا علي أسعار هذه المنتجات .

[23] م.حياتي حمد عثمان, أفاق الإستثمار الزراعي لملتقي الدوحة الإستثماري, 2007م السودان, (دراسة منشورة), الإدارة العامة للإستثمار الزراعي والتعاون الدولي وزارة الزراعة والغابات, ص 4.

3. السياسة الزراعية الإئتمانية: وهي الوسائل التي تمكن المزارعين من الحصول علي المبالغ اللازمة بغرض سد الاحتياجات الإنتاجية والإستهلاكية التي يحتاجونها بإستمرار حيث يحتاج المنتج الزراعي لشراء مستلزمات الإنتاج المختلفة بمبالغ كبيرة لا يمكن توفيرها من مدخراته الخاصة.
4. السياسة الزراعية الإنتاجية: وتختص السياسة الزراعية الإنتاجية بتنظيم الإنتاج الزراعي. [24]

جدول رقم (1)

متوسط نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع القطاع الصناعي للفترة من 1990–2016م

السنة	نسبة مساهمة القطاع الزراعي في %	نسبة مساهمة القطاع الصناعي في %
1990م	30.3	15.4
1991م	28.7	17.5
1992م	33.9	17
1993م	38.1	17.2
1994م	40.7	16.2
1995م	43	14.1
1996م	45	14.5
1997م	47.6	15.1
1998م	48.7	15
1999م	49.8	15.8
2000م	46.4	15.4
2001م	37.6	10.8
2002م	35.2	10.8
2003م	34.4	10.6
2004م	32.1	10.9
2005م	31.8	10.6

[24] مرجع سبق ذكره , ص 202.

2006م	30.8	10.5
2007م	30.2	10.3
2008م	30.6	10.5
2009م	30.8	10.7
2010م	31.3	11.0
2011م	31.5	11.6
2012م	30.6	20.4
2013م	30.6	21.1
2014م	28.5	23.1
2015م	27.9	23
2016م	30	19,7

المصدر: تقرير بنك السودان المركزي للعام 2015م.

يتضح من الجدول أعلاه أن القطاع الزراعي يساهم بأكبر نسبة من الناتج المحلي الإجمالي متفوقاً علي كل القطاع الصناعي وهذا يدل علي أنه يحتل مكان الصدارة في مساهمته في الناتج الإجمالي خلال الفترة من 1990-2016م.

ثالثا : مفهوم الصادرات

مقدمة:-

لم يعد بمقدور أي دولة أو مجتمع العيش بمفرده في العالم اليوم ولقد أنتهي في العصر الحالي ما يسمي بالإقتصاد المغلق ,والمرحلة الحالية يمكن أن نطلق عليها مرحلة الأقتصاديات المفتوحة والتي لم تأتي من مصدافة وإنما أتت بعد تطورات عديدة للمجتمعات والدول وكانت المجتمعات البدائية في مرحلة من المراحل تعيش في وضع أشبه بالمغلق حيث كانت الحياة بيسطة وبدائية تعتمد علي الصيد والحياة التقليدية ,وبعد التطور التدريجي للإنسان ووصوله المرحلة الحديثة الحالية أصبح من المستحيل إعتماد أي مجتمع علي نفسه بدرجة كاملة ,وحتي الدول التي تتمتع بقدر وافر من الموارد الطبيعية لا تستطيع أن تعتمد علي نفسها لأنها تحتاج للدول الأخري في مجال التكنولوجيا ورأس المال لتحويل مواردها الطبيعية إلي سلع ذات

قيمة إقتصادية, وتمثل الصادرات أحدي المحاور الأساسية للميزان التجاري لكل دولة وتسعي كل دولة لزيادة صادراتها من أجل تحقيق الآتي:

- زيادة موارد النقد الأجنبي للدولة.
- تخفيض عجز الميزان التجاري.
- زيادة رصيد البنك المركزي من الإحتياطيات في العملات الحرة.
- إسقرار سعر الصرف.
- الحصول علي المواد الخام والتكنولوجيا اللازمة للتنمية.

وفي الفترة الأخيرة وبعد سيادة التجارة العالمية الحرة وقوانين المنافسة ازدادات أهمية الصادرات ,فكل دولة تحاول أن تجد لها حصة سوقية كبيرة في التجارة العالمية وفي سبيل ذلك تسخر إمكانياتها المادية والتكنولوجية من أجل تحقيق ذلك.

مفهوم الصادرات:

تعرف الصادرات علي أنه هو تنفيذ مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة للدولة بهدف التأثير علي كمية وقيمة صادراتها بما يؤدي إلي زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في السوق العالمية, أو بأنها مجموعة من الإجراوءات والوسائل التي يتم إتباعها لتحفيز جميع السلع المصدرة دون الإقتصار لسلعة واحدة , ولضمان تنفيذ سياسة تطوير الصادرات لأي دولة لابد من وضع مجموعة من الأدوات لتحفيز الإستثمار في الإنتاج من أجل التصدير والمتمثلة في الإعفاءات الجمركية والضرائبية علي المدخلات المستوردة والاعفاءات الضريبية المحلية المباشرة وغير المباشرة علي الأنشطة التصديرية , ولقد تترتب علي الدول التي تطبق سياسة تطوير الصادرات خاصة الدول النامية بعض المكاسب من أهما:

- التغلب علي ضيق السوق المحلي.
- المساهمة في حل البطالة.
- تقليل تفاوت في توزيع الدخل.
- زيادة حصيلة الدولة من أحتياطي النقد الاجنبي.
- تحديد سعر صرف واقعي مما يؤدي إلي رفع أداء الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية.25

[25] سارة يونس الشيخ, أثر السياسات النقدية والمالية علي الميزان التجاري , 2015م , السودان, (دراسة غير منشورة) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, ص 29.

وبناءعليه تعتبر الصادرات هي أحد الركائز الأساسية والهامة لإقتصاد الدولة حيث تعتمد عليها الدولة في توفير موارد النقد الأجنبي لمقابلة الاحتياجات التنموية بالبلاد, وتشكل الصادرات غير البترولية العمود الفقري للإقتصاد السوداني بعد خروج البترول من قائمة الصادرات , مما يعني الإهتمام بمنتجات القطاع الزراعي بجانب الإهتمام بجودة مواصفات السلع السودانية حتي تستطيع المنافسة ,وبالتالي زيادة عائد الصادر الأمر الذي يؤدي إلي دعم وتحفيز المنتج وزيادة الإنتاج والإنتاجية ومن ثم زيادة الصادر والحد من الفقر وتحقيق التنمية,وعملت سياسة التحرير الإقتصادي من أجل تطوير الصادرات علي الأهداف الآتية:

- رفع شعار الإنتاج من أجل التصدير بتشجيع صادرات القطاع الزراعي.
- العمل علي فتح أسواق جديدة لسلع الصادر الواعدة لتنظيم حركة التصدير بحيث تتمكن الدولة من رصدها وتقييمها , مع دور فاعل في إستقرار السياسات ومكافحة التهريب.
- توسيع وتنويع قاعدة الصادرات وربطها بالإنتاج ومتطلبات السوق.
- ضمان تدفق عائد الصادر وتحسين قدرة الصادرات علي المنافسة في الأسواق الخارجية عن طريق تخفيض تكلفة التصدير.

أهمية الصادرات:

تعد الصادرات حجر الزاوية في التنمية الإقتصادية لأي مجتمع ليس من حيث كونها تجسد القدرات الإنتاجية أو فائض الإنتاج فحسب , وإنما لأنها تساهم بشكل أساسي في تأمين فرص العمل وتوفير العملات الصعبة اللازمة لإستيراد الخدمات التي يحتاجها المجتمع ويؤثر أداء الصادرات إيجاباً علي النمو الإقتصادي ورفع سعر صرف العملات المحلية ومعدلات الإدخار ,وتشجع علي الإستثمارات الأجنبية مما يؤكدإيجابية العلاقة بين الصادرات والنمو الإقتصادي.[26]

26 الأمانة العامة لهيئة المستشارين ,دراسة حول تنمية الصادرات غير البترولية,2008م, السودان, (دراسة غير منشورة),ص 3.

رابعا : مفهوم الإقتصاد الزراعي

مقدمة:–

يعتبر علم الاقتصاد الزراعي من العلوم الحديثة التي برزت مع ظهور ونمو المشاكل الاقتصادية التي صاحبت الثورة الصناعية وما أدت إليه من تحرر الزراعة من الجمود الذي أصابها لفترات طويلة ,وبقيام الحربين العالميتين الأولي والثانية إختل العرض والطلب وتأثرت الأسعار حتى بلغت أدني مستوي لها عقب الحرب العالمية الأولي وأدت هذه الحروب التي اهتمت بتطوير معدات الحرب وأساليبه إلي تطوير أساليب الإنتاج الزراعي فزاد الإنتاج الزراعي وفاض موازينه في بعض الدول خاصة أوربا.

ومع هذا التقدم التقني تغيرت نسبة مزج موارد الإنتاج فزاد استخدام الآلات الزراعية الحديثة لإنخفاض تكلفتها من جانب ولتسهيل الحياة علي المزارع من جانب أخر ظهرت الحاجة إلي ضرورة تمويل المزارع لمقابلة متطلبات الزراعة الحديثة برزت أهمية الزراعة باعتبارها قطاعا إنتاجيا يمد غيره من القطاعات الأخرى بالموارد الإنتاجية والعملات الصعبة. [1].

مفهوم الاقتصاد الزراعي:

'يعد الاقتصاد الزراعي من العلوم الإجتماعية إذ يبحث في الأمور المرتبطة بالمجهود الإنساني في مهنة الزراعة والتي يبحث في الوسائل التي يمكن بواسطتها إستغلال الموارد الطبيعية والموارد البشرية إستغلالا إقتصاديا بالعمل علي تنظيم العلاقات والروابط بين عوامل الإنتاج في المزرعة وخارجها لتوفير أفضل الوسائل لتحسين حالة العائلة الفلاحية ,لذلك فالاقتصاد الزراعي يستمد بعض مبادئه من العلوم التي اختصت بدراسة السلوك الانساني وتصرفاته مثل علم الإقتصاد وعلم النفس وعلم السياسة,وكذلك يعتمد علي مجموعة العلوم الزراعية ويحاول إستخلاص الحقائق منها للتعرف علي مسببات المشكلة وإمكانية حلها حلا إقتصاديا من خلال تطبيق المعارف العلمية علي الحياة العملية, ففي مجال الإقتصاد يقوم علماء الاقتصاد بتحديد المبادئ والقوانين الإقتصادية الأساسية سواء كان علي الصعيد الاقتصاد الكلي أو الجزئي ودراسة العلاقات الإقتصادية وتطويرها ,أما الإقتصاديون الزراعيون فيقومون بتطبيق تلك المبادئ والنظريات في مجال القطاع الزراعي للوصول إلي حلول مثلي لمشاكل هذا القطاع.

ويشمل الإقتصادي الزراعي عدة أهمها تنحصر في الآتي:

---

(1) أحمد عبد الرحيم زردق, الموارد الاقتصادية , 1997م ,القاهرة, جامعة الزقازيق, ص_ ص 20-221.

أ- الإقتصاد الزراعي يعني تطبيق المبادئ والقوانين والمعرفة الإقتصادية في مجال الزراعة للتعرف علي سلوكيات المتغيرات المؤثرة في الظواهر الإقتصادية الزراعية ومدي انسجامها مع انحرافها عن المبادئ الأساسية والنظريات الاقتصادية.[27]

ب- علم الاقتصاد الزراعي يعني به تطبيق مبادئ الاختيار علي إستعمال رأس المال والعمل والأرض وعنصر الإدارة في الزراعة بالطريقة التي تعظم الإنتاج وتقلل التكاليف وبما يحقق الإشباع.

ت- علم الإقتصاد الزراعي هو علم تطبيقي يتم بموجبه تطبيق مبادئ الأختيار في إستخدام الموارد الرأسمالية والبشرية والأرضية والإدارة في صناعة الزراعة , حيث يدرس الاقتصاد الزراعي النواحي المتعلقة بإستعمال الموارد وكيفية الوصول إلي معدلات الإنتاج الزراعي التي تحقق الرفاهية الإقتصادية القصوى للمستهلكين ولكافة أفراد المجتمع(2[1]).

ث- علم الإقتصاد الزراعي هو أحد العلوم الحديثة التي تبنت معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبط ارتباطا كليا بالمجهود الإنساني في مهنة الزراعة ,حيث نشأ كعلما اجتماعيا بسيطا يعالج المشكلات الاجتماعية التي يواجهها المجتمع الريفي وتطور ليكون احد العلوم التطبيقية الحديثة التي ترتبط بغيرها من العلوم التطبيقية الأخرى.

ج- هو العلم الذي يبحث في المشاكل الإقتصادية في القطاع الزراعي وتطبيق النظريات والقوانين الاقتصادية علي إستعمال الأرض والعمل ورأس المال وعنصر الإدارة في الزراعة.

ويعمل علم الإقتصاد الزراعي علي إستغلال الموارد الطبيعية والبشرية استغلالا اقتصاديا وذلك بالعمل علي تنظيم العلاقات والروابط بين عوامل الإنتاج في المزرعة وخارجها لتوفير أفضل الوسائل لتحسين حالة العائلة الفلاحية واستمرارها علي التقدم, وعليه يمكن تصنيف علم الاقتصاد الزراعي بأنه مجموعة من العلوم الاجتماعية التطبيقية ويمكن الإشارة بأنه مجموعة من الآراء والنظريات الزراعية التي يمكن من خلالها السيطرة علي القوي الإقتصادية في مهنة الزراعة وبإمكانها تعظيم حجم الناتج وتحقيق أكبر قدر من إشباع الحاجات لكي تتمكن من تحقيق الرفاه الاقتصادي من خلال تنظيم استغلال الموارد الاقتصادية في الزراعة.

ولقد نشأ علم الاقتصاد الزراعي حديثا عند تأزم المشكلات الاقتصادية الزراعية في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وبصورة خاصة خلال تلك الظروف التي أحاطت بالزراعة في طور انتقالها من

---

[27] وثيقة السياسة الزراعية بالمملكة الإردن الهاشمية , وزارة الزراعة ,1995م ,الاردن, وثيقة منشورة ,ص –ص 4-8.

(2) خالد بن نمار الرويس , محاضرات في إقتصاديات الإنتاج الزراعي, المملكة العربية السعودية , ص ص 5-11.

زراعة قائمة علي أساس الاكتفاء الذاتي إلي زراعة قائمة علي أساس التبادل التجاري وعلي تخصيص المناطق في زراعة محاصيل محددة.

كانت الزراعة في بدايات تكوينه يشتغل به الكثير من ذوي الإختصاصات الأخرى ولقد ظهر بعض من هؤلاء الذين وضعوا أسس الاقتصاد الزراعي في انجلترا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية,حيث أثارت الضائقة المالية التي حلت بالمزارعين في أواخر القرن التاسع عشر الرغبة في البحث عن أسبابها وعلاجها ,فكان للانجليز رواد في البحوث الاقتصادية الزراعية وتم تأليف عدد من البحوث في مجال الزراعة , إما في ألمانيا فقد ظهرت الدراسات الاقتصادية الزراعية قبل ذلك بكثير منذ أن ظهر كتاب الدولة المنعزلة وعلاقتها بالاقتصاد السياسي والزراعي حيث كانت الجامعات الألمانية هي أسبق جامعات العالم في تدريس مادة الاقتصاد الزراعي.ولقد تطور علم الاقتصاد الزراعي لتشمل فروع عديدة بسبب كثرة المشكلات الاقتصادية الزراعية ومنها:

1. إقتصاديات الأرض: ونعني بذلك علاقة الإنسان بالأرض كعنصر أساسي في الإنتاج الزراعي لأنه يمثل الموارد الطبيعية التي تضم أشياء فوق سطح الأرض وأخري في باطن الأرض حيث تأثر الاقتصاديون الأوائل بظروفهم الاقتصادية التي كانت سائدة آنذاك فأعطوا أهمية كبيرة لعنصر الأرض لكونه الدخل القومي وكان يشكل معظمه من الزراعة ولذلك ترتبط علاقة الأرض باستغلال الموارد الطبيعية إستغلالا يحقق الكفاءة ويحافظ علي التربة من الضياع ويراعي في عملية الإنتاج العوامل التي تحدد إنتاجية الأرض وتتضمن عوامل طبيعية وإجتماعية وإقتصادية وتكنولوجية.
2. إقتصاديات الإنتاج الزراعي: وهي من العلوم التطبيقية التي تطبق فيها عملية التفضيل والتكثيف علي إستعمال احدي عناصر الإنتاج الأربعة(رأس المال–العمل–الأرض–الإدارة في الزراعة) علي غيرها من العناصر حسب طبيعة العلاقات بين تلك العناصر الإنتاجية وتأثيراتها علي حجم الناتج في تحليل تلك العلاقة بين المتغيرات المؤثرة في الإنتاج[28].
3. التسويق الزراعي: يهتم بجميع الخدمات والعمليات المرتبطة بإيصال المنتجات الزراعية بنوعيها النباتي والحيواني أو نقل ملكيتها من المنتج إلي المستهلك ,ولقد أصبح التسويق الزراعي جزءا من البنيات الإقتصادية فهو مكمل ومتمتم لعملية الإنتاج الزراعي ,فالإنتاج هو خلق منفعة أو زيادتها ويأتي دور

[28] رحمن حسن الموسوعي, الاقتصاد الزراعي- 2003م, الاردن, دار اسامة للنشر عمان–ص ص 11-15.

التسويق الزراعي في إضافة المنفعة الشكلية والزمانية والمكانية إلي العملية الإنتاجية ليزيد من المنفعة الإقتصادية للإنتاج الزراعي.

4. الإصلاح الزراعي : يشمل جميع الإجراءات التي تتضمن إيجاد السبل الممكنة لتحويل ملكية الأرض لمن يستثمرها وتسوية حقوق التصرف وتنظيم استئجار وتسوية العلاقات بين المالك والفلاح ,ووضع قواعد الضمان الاجتماعي ونشر مؤسسات الإرشاد الزراعي.
5. السياسات الزراعية: هي جزء من السياسة العامة للبلد وهي مجموعة من الوسائل الإصلاحية الزراعية المناسبة التي تقوم بها الدولة والتي يمكن بموجبها توفير أكبر قسط من الرفاهية للمشتغلين بالزراعة عن طريق زيادة إنتاجهم وتحسين نوعيته.
6. التنمية الزراعية: هي التغير الإرادي المخطط والمقصود والذي يتم التوصل إليه بواسطة إجراءات وتدابير معينة يعبر عنها ببرامج وخطط وسياسات تهدف إلي تحقيق معدلات معينة من النمو الإقتصادي ,فالتنمية الزراعية تنصرف إلي كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الإقتصادية ويمكن التميز بين نوعين من وسائل التنمية الزراعية الأولي:هو إعادة تنظيم العلاقات الزراعية في الريف , والثانية : زيادة الموارد الزراعية المستخدمة في الريف.
7. التعاون الزراعي :وهو جزء من منظمات المجتمع المدني يعتمد علي قدراته الذاتية في الإدارة والتمويل والخدمات ويهدف إلي خدمة المزارع بشكل خاص والقطاع الزراعي بشكل عام خلال توحيد الجهود في سبيل تحقيق المنفعة التي لا يستطيع المزارع تحقيقها بجهوده الفردية ,وقد سنت كثير من دول العالم القوانين والتشريعات اللازمة لتنظيم عمل الجمعيات التعاونية وحمايتها.[29]

[29] رعد جعفر حسين , محاضرات في مادة الاقتصاد الزراعي, 2014م , دراسة منشورة ص ص 2-3.

المبحث الثالث

نظريات التجارة الخارجية:

مقدمة

حظي موضوع التجارة الدولية بإهتمام كبير وذلك بسبب الحاجة إلي التخلص من الآثار السلبية التي تتمثل في العوائق التجارية والركود الإقتصادي , مما أدي إلي ظهور عدة إتفاقيات في التجارة للعمل في الإطار الجماعي للدول المشتركة في الإتفاقيات الدولية التي تتيح مجالات أوسع نطاقاً ليتناول السلع والخدمات وعناصر الإنتاج.

ونتيجة لظهور نظم المعلومات والإتصالات الدولية, فقد تزايدت أهمية هذا القطاع بإعتباره أهم محددات النمو الإقتصادي وتحقيق الرفاهية للشعوب لبلوغ المستويات المتقدمة في التنمية, وبمرور الزمن تعاظمت أهمية العلاقات الإقتصادية الدولية , بسبب إرتفاع نسبة ما يشكله قطاع التجارة الخارجية من الناتج القومي الإجمالي لكثير من الدول المشتركة في التجارة ومن هنا جاءات نظريات التجارة النظريات العلمية المفسرة لأسباب قيام تبادل التجارة الدولية ومنها:[30]

1. نظرية القيم الدولية :النظرية التقليدية (الكلاسيكية)

كان لجون ستيوارت ميل دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية وفي إبراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية, فوفقا لهذه النظرية فان معدل التبادل الدولي يتوقف عند جون ستيوارت ميل علي قوة طلب الدولة علي ناتج الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب, ويتحدد معدل التبادل بحدين الحد الأول هو معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الأولي والثاني هو معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الثانية.

وطبقا لهذه النظرية هناك مكسب ينتج عن قيام التجارة الدولية وتوزيع هذا المكسب بين الدولتين يخضع للعديد من العوامل الإقتصادية والسياسية, فكلما اقترب معدل التبادل الدولي كثيرا من معدل التبادل المحلي لدولة ما كان نصيبها من مكسب التجارة الدولية ضئيلا والعكس صحيح, ومن هذا يمكن أن نفهم أن الدولة الصغيرة يمكن أن تحقق مكسبا أكبر من الدولة الكبيرة في التجارة الدولية ,كذلك دعوة النظرية للاهتمام بالأسواق الرخيصة ومحاولة التوسع في الخارج باسم الكسب الدولي, ففي وسع الدول

[30] الصبيح محمد ,مرجع سبق ذكره,2017م,ص1.

الصغيرة أن تتبادل مع الدول الكبيرة وفقا لمعدل التبادل السائد في الدولة الصغيرة دون أن تؤثر علي ذلك المعدل نظرا لارتفاع مستوي المعيشة في الدول الكبيرة وضخامة طلبها.

2.نظرية الإختيار : النظرية الحديثة(النيوكلاسيكية)

أنتقد هابرلر الأساس الذي يقوم عليه نظرية العمل في القيمة واعتمد علي فكرة نفقة الاختيار بدلا من النفقة المحددة علي أساس العمل في تفسير التبادل الدولي ونفقة الاختيار ونفقة الإستبدال الخاصة بإنتاج سلعة معينة تتكون من جميع السلع الأخرى التي كان يمكن إنتاجها بنفس عناصر الإنتاج والتي فاتت علي المجتمع نتيجة اختيار السلعة دون غيرها , وعلي هذا فنفقة الاختيار ليست نفقة إنتاج يتم إنفاقها فقط.

ويري هابرلر أن نفقة الاختيار هذه تسمح لمقارنة المزايا التي تتمتع بها بلد معين في إنتاج سلعة معينة بالنسبة لمزايا في إنتاج سلع أخري عندئذ يمكن أن تقارن نفقة استبدال جميع السلع بالنسبة لسلعة نموذجية نستخدمها, وينتهي قول هابرلر إلي أن أثمان السلع في داخل كل دولة تتناسب مع نفقات إستبدال هذه السلع, والبلد الذي يتمتع بميزة نسبية في إنتاج أحدي هذه السلع يستطيع أن يحقق الكسب من وراء التبادل الدولي, وقد أستخدم هابرلر فكرة نفقة الإختيار لبيان المزايا النسبية في نطاق التجارة الدولية عن طريق ما يعرف (بمحنيات الناتج المتساوي) أو ما سماها ب(منحني الإحلال) والتي تعرف أيضا (بمنحني إمكانات الإنتاج) ويبين هذا المنحني لبلد معين كل المجموعات التي يمكن لهذا البلد أن ينتجها من كميات مختلفة من سلعتين معينتين خلال مدة معينة وذلك بكمية محددة من عناصر الإنتاج.

وعلي الرغم من أن هابرلر استطاع صياغة نفقة الاختيار ومنحنيات السواء الجماعية , وصياغة قانون النفقات النسبية وتحديد أنماط التخصص والتبادل الدولي, لم يتمكن من تفسير أسباب إختلاف النفقات النسبية بين الدول, فضلاً عن تحليل نظرية التجارة الدولية علي أساس معدلات المبادلة في شكل وحدات مادية للمنتجات ولعناصر الإنتاج وهو تحليل محدود المدى بالنظر إلي المبادلات التجارية بين الدول لا تتم علي أساس المقايضة بل علي أساس النقود والأمان وهذا التحليل لا يتوافق مع نظرية الثمن.[31]

3. نظرية المزايا المطلقة لآدم سميث

تقول النظرية إذا قامت التجارة بين الدولتين فان كل من الدولتين لابد وأن تحقق مكسب من قيام التجارة ويتم ذلك من خلال قيام كل دولة بالتخصص في إنتاج وتصدير السلعة التي تتمتع (بمزايا مطلقة) في إنتاجها إي التي تكون أكثر كفاءة في إنتاجها وفي هذه الحالة تكون الدولة أقل كفاءة في إنتاج السلعة

[31]زينب حسين عوض الله , العلاقات الاقتصادية الدولية ,2003م , القاهرة, الفتح للطباعة والنشر الإسكندرية, ص ص 50-55.

الأخرى حيث نترك إنتاج هذه السلعة للدولة الأخرى التي تتمتع في ذات الوقت بمزايا مطلقة في إنتاجها وبإتباع هذا المبدأ فان توظيف الموارد تكون أكثر كفاءة وتتمكن الدولتين من الحصول علي كمية أكبر من السلعتين مما يؤدي في النهاية إلي تعظيم الإنتاج.

ويكمن إيضاح فكرة المزايا المطلقة بالإستعانة بالمثال الآتي:

بافتراض أن هناك دولتين (السودان والصين) وسلعتين (القطن والقمح).

تقاس تكلفة السلعة بما تتكلفه من عدد ساعات العمل, حيث يستند(آدم سميث) إلي نظرية العمل بالقيمة فالدولة التي تستخدم عدد وحدات عمل أقل للحصول علي كمية معينة من السلعة أو التي يمكنها من الحصول علي كمية أكبر من السلعة خلال ساعة العمل الواحدة ستكون أكثر كفاءة في إنتاج هذه السلعة.

فإذا كانت عدد الوحدات التي يمكن الحصول عليها من خلال ساعة العمل الواحدة في كل من الدولتين كالأتي:

السلعة	القطن (بالطن ساعة عمل)	القمح (بالطن ساعة عمل)
السودان	6 طن	4طن
الصين	1طن	5طن

من خلال الجدول يتضح لنا أن السودان تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج القطن حيث يستطيع الحصول علي (6طن) من القطن خلال ساعة العمل الواحدة , بينما الصين لا تنتج إلا طنا واحدا خلال ساعة العمل الواحدة , ويعني ذلك أن السودان أكثر كفاءة من الصين في إنتاج القطن.

بينما الصين تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج القمح حيث تستطيع الحصول علي خمسة طن من القمح خلال ساعة العمل الواحدة , بينما السودان لا تحقق سوي 4طن من القمح خلال ساعة العمل الواحدة , ويعني ذلك أن الصين أكثر كفاءة من السودان في إنتاج القمح .

ووفقا لنظرية قيام التجارة بين الدولتين يمكن للسودان أن تتخصص تخصصا كاملا في إنتاج القطن ,وتتجه كافة الموارد وعناصر الإنتاج في السودان نحو إنتاج القطن وتترك تماما إنتاج القمح في حين أن تتخصص الصين تخصصا كاملا في إنتاج القمح وتتجه كافة مواردها إلي إنتاج القمح وتترك تماما إنتاج القطن.

4. نظرية النفقات النسبية لريكاردو:

توضح نظرية الميزة النسبية أنه إذا كانت دولة ما أقل كفاءة عن الدولة الأخرى في إنتاج السلعتين التي تتم فيها التجارة فأن أساس قيام التجارة سيظل موجود بين الدولتين إذا كانت درجة الكفاءة في إنتاج السلعتين مختلفة.

وبناء علي نفس الافتراض التي قام عليها آدم سميث يمكن إيضاح نظرية النفقات النسبية بإستخدام المثال التالي:إذا كانت عدد الوحدات من السلعتين (المنسوجات والقمح) في الدولتين (السودان وألمانيا) التي يمكن الحصول عليها من خلال ساعة العمل كما في الجدول التالي:

السلعة	منسوجات(متر/ساعة عمل)	القمح(إردب/ساعة عمل)
السودان	6	4
ألمانيا	1	2

يوضح الجدول الآتي:

1. أن السودان لديها تفوق مطلق في إنتاج السلعتين بالمقارنة بألمانيا حيث أن عدد الوحدات التي يمكن الحصول عليها خلال ساعة العمل الواحدة تفوق أكثر في السودان بالمقارنة بألمانيا.
2. أن ألمانيا لديها تخلف مطلق في إنتاج السلعتين بالمقارنة بالسودان حيث أن عدد الوحدات التي يمكن الحصول عليها من السلعتين خلال ساعة العمل الواحدة أقل من ألمانيا مقارنة بالسودان.
3. ولذلك وفقا لتحليل النفقات المطلقة لآدم سميث لا يمكن قيام التجارة بين الدولتين إلا أن تحليل نظرية النفقات النسبية يوضح أنه علي الرغم من ذلك فأنه يمكن قيام التجارة بين الدولتين وذلك لأن درجة تخلف ألمانيا في السلعتين بالنسبة للسودان مختلفة , وتمثل السلعة التي تعتبرها ألمانيا أقل تخلفا في مجال ميزتها النسبية.[32]

5. أراء جيمس ستيورات في التجارة الدولية:

يعتبر جيمس ستيورات من رواد علم الإقتصاد الأوائل ومن الصعب وصفه هو ومجموعة من الإقتصاديين كوليام بتي وكانيلون وغيرهم بإنطوائهم تحت لواء الفكر التجاري أو الطبيعي ذلك لأصالة تفكيرهم ومدي أهميتها في التأثير علي الفكر الكلاسيكي, ولقد هاجم ستيورات فكرة دفيد هيوم في التوازن

[32]عبد الرحمن يسري ,مرجع سايق, ص ص 24-37.

التلقائي علي أساس عدم وجود علاقة بين كمية النقود ومستوي الأسعار, وعلي ذلك نجده يصل إلي أن مصلحة الدولة أن تقيد تجارتها بالدرجة التي تؤدي إلي وجود فائض في ميزان تجارتها,و هي نفس النتيجة التي وصلت إليها المدرسة التجارية.

ولقد ميز ستيورات بين التجارة الخارجية الإيجابية والتجارة الخارجية السلبية ,ويقصد بالتجارة الإيجابية تلك التي تستند علي صناعة قائمة بحيث يعتمد التصدير فيها بصفة اساسية علي ما ينتجه عنصر العمل وليس الطبيعة, ويقصد بالتجارة السلبية هي الصناعات التي تعتمد أساساً علي ما ينتجه عنصر الطبيعة وليس العم, معني ذلك أن النفع الأكبر من التجارة يعود إلي اليلد التي تصدر منتجات صناعية وذلك لأن التجارة السلبية تزيد الطلب علي السلع الزراعية,مما يؤدي إلي إرتفاع أثمان المواد الغذائية الرخيصة.ولقد ميز ستيورات بين ثلاث مراحل للتجارة .تعرف المرحلة الأولي بمرحلة التجارة النا شئة حيث يقتصر نشاط الدولة علي المبادلات الداخلية,أما مرحلة التجارة الخارجية فتبدأ سلبية ثم تتحول إلي إيجابية إذا توفرت السياسة الإقتصادية الرشيدة ,أما المرحلة الأخيرة هي مرحلة التجارة الداخلية,فإنها تتحقق في النهاية إذ أن المنافسة الشديدة بين الدول تؤدي إلي إنكماش الأسواق الخارجية,نتيجة لذلك تنتشر البطالة إلا إذا حاولت الدولة أن تتجنب ذلك عن طريق الهجرة وتشجيعها.[33]

نظرية هشكر–آولين Heckscher–Ohlin:

بدأ أولين نظريته بالنقد للنظرية الكلا سيكية علي أن العمل أ ساس القيمة وإفترا ضها إ ختلاف التجارة الدولية والداخلية.

توصل أولين إلي أن نتيجة هامة مفادها أن إختلاف التكاليف (الأسعار) النسبية بين الدول يرجع إلي إختلاف وفرة الموارد الإقتصادية بين عذع الدول, فقد لاحظ هكشر بداية أن الدول تختلف فيما بينها من حيث الوفرة (العرض) في عوامل الإنتاج وهذه الإختلافات المطلقة في عرض العوامل الإنتاجية التي تنتج عنها أيضاً إختلافات في الوفرة النسبية(العرض النسبي) للعوامل فمثلاً هناك وفرة في عنصر العمل في مصر ووفرة عنصر الأرض في السودان,ووفرة عنصر راسا المال في المانيا واليابان أي هذه الإختلافات المطلقة.

وهناك إختلافات في نسب العوامل عبر الدول , فالدول الفقيرة (متدنية الدخل) تميل بشكل عام بأن يكون لديها نسبة متدنية من راس المال للعمل في حين أن الدول المتقدمة صناعياً تمتلك نسبة عالية من راس المال للعمل ,كذلك فأن نسبة الأرض لراس المال في دولة مثل استراليا أكبر بكثير من تلك الدول

[33] محمد عبد العزيز ,مرجع سبق ذكره,, 200م ,الإسكندرية,ص ص 18-19.

صغيرة مثل سويسرا والفكرة الأساسية التي اعتمد عليها هكشر ووالين في تحليل هذه الإختلافات في الموارد عبر الدول هو وربطها بإختلافات مقابلة في أسعار السلع الإقتصادية , فدولة مثل استراليا لديها وفرة كبيرة في الأرض الزراعية مقارنة بالطلب المحلي عليها, مما يجعل سعر الأرض الزراعية منخفض مقارنة بدول مثل بريطانيا,بالمقا بل فأن بريطانيا لديها و فرة كبيرة في راس المال والتكنولوجيا اللازمة التي تستخدم الأرض بكثافة في إنتاجها كالقمح مثلاً ستكون أرخص بكثافة كالنسيج مثلاً ستكون أرخص في بريطانيا مقارنة باستراليا.

وبناءاً علي ذلك فأن سعر التوازن النسبي للسلع الزراعية سيكون أقل في استراليا منه في بريطانيا مقارنة باستراليا.34وبناءاً علي ذلك فأن سعر التوازن النسبي للسلع الزراعية سكون أقل في استراليا منه في بريطانيا وأن سعر التوازن النسبي للمنسوجات سيكون أقل في بريطانيا منه في استراليا وبالتالي فأن استراليا تصدر السلع الزراعية إلي بريطانيا في حين ان بريطانيا تصدر المنسوجات لاستراليا. .35

[34] الصبيح محمد,مرجع سبق ذكره,2017م,ص ص 27-28.

الفصل الثالث

واقع الصادرات الزراعية السودانية

المبحث الأول : السياسات التجارية والزراعية في السودان

المبحث الثاني : الصادرات الزراعية في السودان

المبحث الثالث : الميزان التجاري في السودان

المبحث الأول

السياسات التجارية والزراعية في السودان

اولا : السياسات التجارية في السودان:

مقدمة:-

أ صبحت سيا سة التجارة الخارجية آلية للتنمية وتقا سم ا لموارد الطبيعية و محور رئيسي في العلا قات الخارجية,حيث تلعب السيا سات التجارية دوراً مهماً فى تدوير عجلة الاقتصاد الوطنى لإرتباطها بكل هياكل قطاعات الاقتصاد القومي في دعمها و توجهها للعمليات التجارية عن طريق فتح اسواق للسلع والخدمات والنفاذ لأفضل الأسعار فى الأسواق العالمية، كما تعمل التجارة على زيادة تدفق العملات الأجنبية و إستقرار سعر الصرف مما يؤدى الى الإستقرار الاقتصادى والمالى, وعليه من المقومات الأساسية لتحقيق أهداف التجارة الخارجية لا بد من وضع السيا سات القطاعية الرشيدة للتجارة الخارجية وتمويلها بالإمكانيات المالية والبشرية المؤهلة للقيام بدورها كاملاً وهذا يساعد في وضع المنهجية المطلوبة لإتخاذ السياسات الكلية والقطاعية وقرارات تنويع منتجات الصادرات وزيادة قدراتها التنافسية ,ولا يتم ذلك إلا بإجراء الدراسات والبحوث التي تحدد حجم التمويل التنموي الكافي , وتأهيل البنيات الإنتاجية والتسويقية في القطاع الإنتاجي ومساندته بالسياسات المالية والنقدية المحفزة للإنتاج والتجارة الخارجية.36

تطور السياسات التجارية في السودان:

عرف السودان التجارة الخارجية منذ القدم وكان للسودان علاقات تجارية دولية من قبل الإستقلال حيث كانت مزارع مشروع الجزيرة تغذي مصانع لاكنشير في بريطانيا العظمي وكانت حصة الصمغ العربي كبيرة في السودان خلال الفترة من 1960-1972م ,كانت معظم صادرات السودان من المواد الأولية أو المنتجات الزراعية وكان هيكل الصادرات السودانية في هذه الفترة يتكون من القطن والصمغ العربي والسمسم والفول السوداني وكان القطن يمثل أكبر نسبة من قيمة إجمالي الصادرات السودانية وتساهم بنسبة تتراوح بين 64%و45.9% وكا نت معظم الصادرات الأ خرى تساهم بنسب ضعيفة جداً من قيمة الصادرات السودانية في الفترة من 1960-1972م , وفي أواخر التسعينات من القرن الماضي إستمرت الصادرات

[36] علي عبد العزيز صالح وأخرون, السياسات الإقتصادية الكلية وسياسات الصادر , 2017م , السودان, معهد الدراسات والبحوث الإنمائية جامعة الخرطوم, ص ص 10-11.

السلعية في هيكلها بنمط مشابه لهيكل الصادرات للفترة من 1960-1987م وكانت القيمة النسبية لصادرات القطن تمثل 51%من القيمة الكلية للصادرات يليه الصمغ العربي بنسبة 14% ثم الحبوب الزيتية بنسبة 11.4% وقد ساهمت سلع الصادر الأخرى بنسب مساهمة تقل عن 10% وفي النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن الماضي دخل السودان مرحلة الإنتاج والتصدير للنفط, وخلال الفترة 2001-2010م تغير هيكل الصادرات السودانية حيث دخلت الصادرات البترولية في الهيكل العام للصادرات ووصلت نسبة مساهمتها إلي 82%من القيمة الكلية للصادرات السلعية في عام 2010م وكذلك وجود المواد المصنعة بنسب ضعيفة في الصادرات كما تغير نسب مساهمة السلع الزراعية في إجمالي قيمة الصادرات وذلك بتراجع مساهمة القطن ويظهر ذلك بوضوح في عام 2010م.

كما شهدت الفترة 2011-2014م عدد من المتغيرات علي المستوي المحلي والإقليمي والدولي,وكانت أهم المتغيرات المحلية إنفصال الجنوب وذهاب معظم عائدات البترول إلي دولة جنوب السودان , وعلي المستوي الإقليمي شهدت الفترة تغيرات سياسية في الأنظمة السياسية في عدد من الدول العربية وعدد من الدول المجاورة والتي لها إرتباط إقتصادي مع السودان,وكانت أهم المتغيرات الدولية ظهور بوادر إنخفاض أسعار البترول العالمية و تأثر الإقتصاد العالمي بالأزمتين المالية والغذائية والتي حدثت خلال الفترة من 2008-2010م , وشهدت أهم التحولات التي حدثت للصادرات السلعية خلال الفترة من 2011-2014م تمثلت في الآتي:

- تراجع صادرات البترول.
- دخول الذهب في الصادرات السودانية وبنسبة مساهمة وصلت إلي 49.8% من قيمة الصادرات البترولية والمعدنية في عام 2014م.
- تزايد صادرات الثروة الحيوانية.
- تزايد صادرات السمسم ودخول الخضروات في قائمة الصادر.[37]

ويعتبر السودان بلداً شاسعاً وغنياً بالموارد الطبيعية(الأراضي الخصبة – المياه الوفيرة – الغابات – الثروة الحيوانية) وشكلت المحاصيل الزراعية النقدية كالقطن والسمسم والصمغ العربي, المصدر الرئيسي للصادرات السودانية حتى 1999م,وهو العام الذي بدأ فيه تصدير النفط السوداني ومن ثم شهدت صادرات السودان

[1].مهدي عثمان الركابي, رؤية حول تنمية وتطوير الصادرات السودانية – 2016م, السودان, مجلة مصرفية إقتصادية ربع سنوية, بنك السودان المركزي , العدد (80) , ص ص 33-34.

الزراعية تدهوراً ملحوظاً والسودان بدأ كغيره من الدول النامية في فترة ما بعد الإستقلال بتبني مبدأ حرية التجارة صادراً ووارداً إلا أن تجارة السودان بالنسبة للصادرات كانت دائماً نحو دول السوق الأوربية ودول غرب أوربا حيث شكلت صادرات السودان لهذه الدول حوالي 80% من جملة صادراته خلال حقبة الستينات من القرن,وعليه يكون مبد حرية التجارة هو الوضع الأمثل في المدى البعيد إلا ان السودان واجه وضعاً صعباً أجبر علي التخلي عن هذا المبدأ الإقتصادي ,فقد كانت الشركات والمصالح الأجنبية تسيطر علي تجارة السودان الخارجية في التصدير والإستيراد ,كما واجهت سلع الصادر السودانية منافسة حادة من قبل الدول الأخرى المصدرة للسلع الأولية مما أضطر الحكومة لإتخاذ بعض السياسات التفضيلية كإتفاقيات الدول الصديقة لتوفير إحتياجات البلاد من العملة الصعبة.حيث تبنت السودان في بداية الستينات من الماضي سياسات لتحريك التنمية في كل القطاعات الإقتصادية مثل سياسة تشجيع التنمية الزراعية والصناعية وبالتالي بدأ الاهتمام بتزايد سياسات تطوير وتنمية الصادرات الموجهة لتنمية القطاع الزراعي ,وبحلول العام 1992م تم الإعلان عن سياسة التحرير الإقتصادي التي هدفت إلي تحريك جمود الإقتصاد السوداني بدفع عجلة الإنتاج من السلع والخدمات من خلال البيئة المناسبة لحرية حركة عوامل الإنتاج وإطلاق قوي السوق لتصحيح الأسعار وفق قوي العرض والطلب,ولقد أدي السياسات التي تم إتخاذها إلي تحقيق الآتي:

- كسر القيود التي تكبل حرية التجارة الخارجية وتخفيض الإنفاق الحكومي.
- حرية حركة الإنتاج مما يؤدي إلي الأستغلال الامثل للموارد الإنتاجية والإعتماد بصفة أساسية علي آليات السوق لتحرير التجارة الخارجية.[38]

الأهداف الرئيسية لسياسات التجارية في السودان:

لقد حرصت الدولة ومنذ بداية التسعينات وفي ظل برامج الإصلاح الهيكلي علي جعل التصدير خيارا إستراتيجيا وذلك من خلال دعم القدرة التنافسية للصادرات وتذليل العقبات التي تعترض إنسيابها للأسواق العالمية , وتمثلت أهم أهداف سياسات التجارة الخارجية في الآتي:

26عمران عباس يوسف وموسي يوسف, 2016م, السودان, مجلة جامعة بخت الرضا العلمية , العدد السادس عشر , أثر ترقية الصادرات مقابل إحلال الواردات علي النشاط الاقتصادي في السودان , ص ص 6-8.

1. تحرير التجارة وإلغاء قائمة الحظر بإستثناء عدد محدود من السلع لأسباب تتعلقا بالبيئة بالإضافة إلي إلغاء سياسة تصدير الفوائض التي تتسم بإمكانية الحظر المفاجئ للتصدير في إي وقت نسبة لفقدان العديد من الأسواق الخارجية.
2. الإعتماد علي مبدأ التصدير الحر والإبتعاد عن مبدأ سياسات المقايضة وربط الصادر بالوارد وذلك لزيادة الصادرات كما ونوعا.
3. تخفيض الضرائب علي الصادرات لتقوية القدرات التنافسية للصادرات في الأسواق الخارجية.
4. تنسيق الجهود والمبادرات الرامية إلي فتح أسواق جديدة وإقامة الملحقات التجارية والمراكز لتطوير الأسواق التقليدية.
5. التنسيق بين الجهات ذات الصلة لحل المشاكل المتعلقة بالتمويل,وذلك في إطار سياسات الدولة التي تولي الأهمية للقطاعات الإنتاجية وقطاعات الصادر بحيث يقوم البنك المركزي بمتابعة سير وتنفيذ هذه السياسات والإلتزام بها.
6. إتباع سياسة مرنة في وسائل الدفع تتناسب مع إحتياجات تسويق كل سلعة حسب منافذ تصديرها إلي جانب السعي للحصول علي أفضل الأسعار لصادراتها علي ضوء المعلومات المتوفرة عن السلع المنافسة والأسعار العالمية.
7. الإهتمام بأسواق المحاصيل والماشية باعتبارها تمثل بداية لعملية التصدير والعمل علي تنظيم وتطوير تلك الأسواق بالتنسيق مع الولايات المعنية.
8. تبسيط الإجراءات وإلغاء كافة القيود الإدارية التي تعوق إنسياب الصادرات بإتباع ضوابط ملائمة تعمل علي تنظيم وتسهيل الإجراءات الخاصة بالصادر مع الجهات ذات الصلة والعمل علي توفيرها.
9. العمل علي ترقية وتطوير السلع المصنعة الموجهة نحو التصدير بالتركيز علي الصناعات التحويلية التي تزيد من حجم الصادر وذلك بغرض الإستفادة القصوى من القيمة المضافة.
10. إشتراك القطاع الخاص في وضع القوانين ورسم السياسات التجارية والمشاركة في البعثات التجارية واللجان المشتركة لتتحقق الزيادة في التجارة الخارجية.
11. الإهتمام بالجودة الشاملة للحفاظ علي صادرات وتجارة البلاد الخارجية.

12. تشجيع الجهود التي تهدف إلي إنشاء صندوق لترقية وترويج الصادرات علي أن يشارك القطاع الخاص في إدارة الصندوق.39

أنواع السياسات التجارية في السودان.

تشمل سياسات التجارة الخارجية السياسات الخاصة بالصادرات والواردات.

أ. **سياسات الصادرات:** وتتمثل في الآتي.

1. تبسيط الإجراءات الفنية والإدارية والتنظيمية التى تواجه الصادرات بغرض زيادة حجم الصادرات .

2. تشجيع وتوجيه الإستثمارات لتحقيق هدف الانتاج من اجل الصادر.

3. تقليل تكلفة الصادرات السودانية بما يمكنها من المنافسة فى الأسواق العالمية.

4. إتباع سياسات الإقتصاد الكلى التى من شأنها أن تحفز وتدعم الصادرات السودانية.

5. إتباع شروط دفع مرنة تحفظ حق المصدر وتشجع الصادرات السودانية للنفاذ للاسواق العالمية.

6. تأهيل ورفع قدرات المصدرين والعاملين فى قطاع الصادر.

ب. **سياسات الإستيراد:** وتتمثل في الآتي.

1. القيد في سجل المصدرين والمستوردين بوزارة التجارة .

2. إكمال الإجراءات المصرفية وفق موجهات بنك السودان المركزي .

3. إكمال الإجراءات الجمركية و موافقة الجهات الفنية وفق إختصاص كل منها.

4. إستقراء الأسواق الخارجية للحصول على أفضل الأسعار للواردات وضمان جودتها حسب المواصفات العالمية .

5. إتباع سياسة ترشيد وإحلال الواردات لتحسين الميزان التجارى ودعم الإقتصاد القومي.

أدوات السياسات التجارية في السودان :

1. القيود الجمركية (الرسوم القيمية ، الرسوم النوعية أو الاثنين معا).

2. القيود غير الجمركية.

3. نظام الرقابة المالية والنقدية (سعر الصرف ، الاعانات ، مكافحة الإغراق).

---

[39] هالة أحمد الأمين, تطور الصادرات السودانية وأسواقها العالمية, التقرير الحادي والعشرون لنقطة التجارة , 2006م, السودان,ص ص 1-2.

4. الحواجز التنظيمية التجارية (المعاهدات التجارية والاتفاقيات التجارية وقروض الاستيراد).
5. الحواجز الفنية التجارية (مثل مواصفات الجودة والتدابير المتعلقة بالصحة والبيئة والأمن والحماية من التلوث والحماية من الأمراض والعلامة التجارية والديباجة وقوانين المنشأ وحقوق الملكية الفكرية وفرض القيود الزمنية على الاستيراد كمعاملات وطنية لإعاقة عملية الإستيراد وتقييد التجارة).
6. التكامل الإقتصادى (التجارة التفضيلية ومنطقة التجارة الحرة والإتحادات الجمركية والإتحادات الإقتصادية والسوق المشتركة ومنظمة التجارة العالمية).40.

السياسات التجارية التي تم إتباعها لتشجيع الصادر السودانية:

لقد حرصت الدولة في ظل برامج الإصلاح الهيكلي علي جعل التجارة خياراً إستراتيجياً وذلك من خلال دعم القدرة التنافسية للصادرات وتقليل العقبات التي تعترض انسيابها للأسواق العالمية, وتم اتخاذ العديد من الإجراءات والسياسات لتطوير أداء الصادر ولتحديد أداء أسعار الصادر فقد تم تصنيف الصادرات إلي قائمتين هي:

- القائمة الرئيسية وتشمل الذرة,والحبوب الزيتية,الماشية, والجلود,ولقدتم تحديد أسعار دنيا لصادرات هذه القائمة علي أن يحق للمصدر التصرف في أي حصيلة تفوق الأسعار الدنيا المعلنة دون قيد أو شرط كما تعفي المبالغ من ضريبة الدخل.
- القائمة الثانوية وتضم جميع سلع الصادر الأخرى التي يتم تحديد وإقرار الأسعار لها وفقاً لخطابات إعتمادية مستنديه عن طريق البنوك التجارية مع التزام المصدر بتوريد حصيلة الصادر لبنك السودان المركزي.

وجاءت حركة الصادر خلال الأعوام الأخيرة مصحوبة بتشجيع الدولة, حيث تعددت الكثير من السياسات التي جاءت متماشية مع سياسة التحرير الإقتصادي,ولقد أدت سياسة التحرير الإقتصادي التي اكتملت في عام 1998م إلي التحرير الكامل لسعر الصرف وإلي منح المصدرين امتياز الحصول علي أرباحهم وخفض الحد الأدنى لسعر الصادر وتمت إزالة تشوهات الدخل القومي,ولقد صدر قرار شمل الفترة من 1993-1995م ,بحظر تخزين السلعة السودانية في الموانى الأجنبية كما تم تحديد الحد الأدنى

(40) جمهورية السودان ، وزارة التجارة ، المرجع السابق ، ص 1.

لأسعار الصادر وفقاً لمستويات الأسعار المحلية والعالمية بالإضافة لسياسات أخري تهدف لتحسين أداء الصادر تمثلت في الآتي:

1. العمل علي إستقرار الأسعار في أسواق المحاصيل.
2. منح شركة الصمغ العربي امتياز لتصدير الصمغ الخام علي أن يكون المجال مفتوحا للآخرين لتصدير الصمغ المصنع .
3. إنشاء مجالس لتسويق السلع يراعي في تكوينها أو أعضائها غرفة المصدرين من القطاع الخاص إلي جانب ممثلين للجهات الرسمية من الوزارات المعنية.
4. تنظيم حركة سلع الصادر لتكون مسؤولية السلطات الإتحادية.[41]

سياسة التحرير الإقتصادي في السودان:

تم الإعلان عن سياسة التحرير الإقتصادي عام 1992م ,وذلك بهدف تحقيق أهداف برنامج الإنقاذ الإقتصادي والتي هدفت إلي تحريك جمود الإقتصاد الوطني بدفع عجلة الإنتاج في السلع والخدمات من خلال خلق البيئة المناسبة لحرية حركة عوامل الإنتاج وإطلاق قوي السوق لتصحيح الأسعار لتترك للعرض والطلب, ولقد تبنت هذه السياسة العديد من الإجراءات الإصلاحية التي هدفت إلي العرض الكلي وخلق موارد إنتاجية للإستهلاك المحلي والتصدير ولقد حملت سياسة التحرير كل الشروط التي تطلبها برامج الإصلاح الهيكلي للإقتصاد التابعة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ولقد ركزت السياسة في المحاور الآتية:

- تخفيض الإنفاق الحكومي علي الخدمات الأساسية.
- تحرير التجارة الداخلية ورفع الدعم وتقويم العملة الوطنية بما يؤدي إلي تخفيض قيمتها وزيادة الضرائب وبيع المؤسسات الحكومية الخدمية للقطاع الخاص,ومن أهم أهداف سياسة التحرير للتجارة الخارجية هي:
  - كسر القيود التي تكبل التجارة الخارجية.
  - تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب.
  - حرية حركة الإنتاج بما يؤدي إلي الإستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية.
  - الإعتماد بصفة أساسية علي آليات السوق لتحرير التجارة الخارجية.

[41] إنعام بابكر يعقوب, تقييم آثار السياسات التمويلية علي تنمية الصادرات الزراعية ,2005م , السودان, (دراسة منشورة السودان) , ص ص 18-20.

وفي الفترة من 1992-1996م اهتمت سياسات التمويل بالقطاع الزراعي ,وذلك بالتوسع أفقيا وراسيا ومد هذا القطاع بمقومات النمو المستدام والتركيز علي القمح ولكن هذه السياسة نتج عنها تضخم نتيجة للظروف المتمثلة في الآتي:

- الإنخفاض الحاد في تدفق الموارد الخارجية والتي تشكل نسبة كبيرة من التمويل الزراعي .
- الحصار الإقتصادي والغذائي والذي ينذر بفجوة غذائية كبيرة نتيجة لضعف الإنتاج والمخزون من الحبوب.
- تنامي الصرف علي العمليات الدفاعية نتيجة للظروف العسكرية والسياسية التي لازمها ضعف القدرة علي توجيه الموارد علي عمليتي الإنتاج والتصدير.

قانون تنظيم التجارة لسنة 2009م.

يأتي هذا القانون بديلا لقانون تنظيم التجارة لعام 1994م, حيث يهدف هذا القانون إلى تحقيق الآتي فيما يلي الصادرات والواردات:

1. تطبيق حرية التجارة والمنافسة الحرة .
2. إلغاء الحواجز غير الفنية وحرية النفاذ إليها .
3. تخفيض رسوم الخدمات التي تؤثر على حركة الصادرات والواردات.
4. تشجيع انسياب السلع بصورة عادلة مع تيسير التبادل التجاري بما يحقق إنسياب السلع والخدمات.
5. تشجيع الإستثمار التجاري لزيادة الإنتاج ورفع مستوى الدخل القومي بالتنسيق مع الجهات المختصة.
6. تبسيط إجراءات الصادرات بما يحقق زيادة في العملات الحرة ويساعد في تحسين الميزان التجاري للسودان.[42]

[42] مسودة السياسات التجارية ,وزارة التجارة,2017م ,ص ص 45-48.

ثانيا : السياسات الزراعية في السودان:

مقدمة:-

تشتمل السياسات الزراعية في السودان علي مجموعة السياسات الإقتصادية القطاعية,حيث تشير تجربة السنوات الأخيرة أن الاضطراب والتذبذب كان ديدن جميع السياسات الزرعية في السودان لأسباب عديدة بعضها يعود لعدم إستقرار سياسات الإقتصاد الكلي, وبعضها لسياسات التحرير الإقتصادي وما أفرزته من سلبيات وبعضها يعود لغياب سياسة متكاملة للأمن الغذائي وللتنمية الزراعية وتتمثل أهم السياسات الزراعية في السودان في الآتي:

1. سياسات الإستثمار الزراعي: والذي يقوم وفق قانون الإستثمار الذي يقدم تسهيلات وإعفاءات مختلفة للمستثمرين وفق شروط محددة,كما تتضمن إعفاءات وتخفيضات من الرسوم الجمركية ثم ضريبة أرباح الأعمال لخمس سنوات وقد تمتد لفترة أخري وفق حجم المشروع وموقع تنفيذه.
2. سياسة الإنتاج الزراعي : والذي يستوجب توفير كل مدخلات الإنتاج الزراعي وبأقل تكلفة وفي الوقت المناسب, وأن التجارة الدولية في كثير من الأحيان تخضع لإتفاقيات متوسطة وطويلة المدى لتوفير قدر محدد من الإنتاج وبأسعار معلومة وتتغير وفق معدلات متفق عليها, وعليه فإن التجارة الدولية لابد أن يتم وفق التزام محدد بالشراء.
3. سياسة الأمن الغذائي: السودان عضو في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وفي المنظمة العربية للتنمية الزراعية وملتزم بقراراتها وتركز سياسة الأمن الغذائي الغذائية علي توفير السلع الغذائية وتمكين المواطنين من الحصول علي القدر الكافي وبالتنوع المطلوب من الغذاء.
4. سياسة البحوث والخدمات الزراعية: شهد في عقد التسعينات من القرن الماضي طفرة نوعية في الخدمات الزراعية من خلال إنشاء إدارات عامة للإرشاد الزراعي وإكثار البذور ووقاية النباتات والإقتصاد والإحصاء الزراعي ,وتحويل إدارة البحوث إلي هيئة شبه مستقلة وإدارة الزراعة الآلية إلي مؤسسة الزراعة الآلية وتم كل ذلك بعون أجنبي ,وكان ذلك نتاج سياسة التكثيف والتنوع الزراعي في القطاع المروي والتوسع الأفقي في الزراعة المطرية وزيادة الصادرات وتأسيس قاعدة صلبة للصناعة التحويلية في البلاد,لكن في أعقاب الأزمة الإقتصادية في السبعينات وفشل الخطة الخمسية وقعت البلاد في حبائل الإصلاح الإقتصادي بتقليص الصرف علي الخدمات الحكومية ومن بينها الصرف

علي الخدمات الزراعية , وكان ذلك من الأسباب الرئيسية التي حالت دون تحقيق طفرة إنتاجية لمواكبة المستجدات في السياسات الإقتصادية.43

وتقدر مساحة السودان قبل الإنفصال ب2.5 مليون كيلو متر مربع (600 مليون فدان أو 250 مليون هكتار) ويقدر عدد السكان بحوالي 35.4مليون نسمة (2008م) وتبلغ الكثافة السكانية 15.4نسمة في الكيلو متر المربع , تقدر الأراضي الصالحة للزراعة بنحو 209مليون فدان (87مليون هكتار) وتعادل 46% من مجموع الأراضي العربية الصالحة للإستثمار الزراعي , فضلاً عن ذلك تقدر مساحات المراعي الطبيعية والغابات بنحو 279مليون فدان (117مليون هكتار) وتوفر هذه المراعي الأعلاف لأكثر من 138مليون رأس , ويمتلك السودان موارد مائية عظيمة ومتعددة وهي:-

- موارد مياه نهر النيل وروافده.
- المياه السطحية.
- مياه الأمطار والوديان والخيران.
- المياه الجوفية.

ويعتبر القطاع الزراعي في السودان من القطاعات الرئيسية في الإقتصاد الوطني قبل إنتاج البترول إضافة إلي إسهامه بصورة فاعلة في مجال الصناعات التحويلية والمتمثلة في الزيوت النباتية والألبان والأخشاب وغيرها.44

وشهدت الفترة من العام 2001-2006م تعديلاً في السياسات الكلية ذات الصلة بالقطاع الزراعي والسياسات القطاعية الزراعية تمثلت أبرزها في إلغاء الضرائب الزراعية وتخفيض ضريبة الأرباح علي الإنتاج الزراعي والصناعي من 5% إلي 2% إما ضريبة الصادرات فتم إلغاءها علي المنتجات الزراعية والبالغة من 1-2%وقد تم تحديد الحد الأدنى للتعريفة الجمركية علي المدخلات الزراعية ب 3% وإعفاء المنتجات الزراعية من ضريبة.

ومن أهم إيجابيات السياسة: استقرار سعر الصرف الدولار مقابل العملة السودانية حتى نهاية 2007م,وتخفيض معدلات التضخم إلي رقم أحادي وإزالة احتكار تسويق معظم المنتجات

---

43 د.سليمان سيد أحمد ,الزراعة وتحديات العولمة,مركز الدراسات الإستراتيجية ,1999م,(دراسة منشورة), ص ص 237 247.

44ومضة ادم القرطبي البشير, رسالة ماجستير العلوم الزراعية غير منشورة, 2015م, السودان, جامعة الخرطوم, ص 1.

الزراعية مع الاستمرار في خصخصة المشاريع الزراعية ودعم الدولة للقطاع الزراعي بما يتسق مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية والمتمثلة في إعفاءات إيرادات الحكومة علي المنتجين المزارعين.

أما من السلبيات: ضعف الإنفاق الحكومي علي القطاع الزراعي مقارنة باحتياجات القطاع الزراعي وأهميته الاقتصادية وتحجيم الاستدانة أدي إلي قصور التمويل الزراعي وضعف تمويل برنامج نقل التقانة والبحوث الزراعية التطبيقية,وارتفاع تكلفة النقل الجوي للصادرات الزراعية خاصة الطازجة و سريعة التلف45.

أهم السياسات الزراعية في السودان:

1. الانتاج من اجل الصادر و استصحاب تنمية القطاع فى الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية والدولية وفق المصلحة الوطنية.
2. زيادة تمويل الزراعة تدريجيا ليصل في 5 سنوات الي 10% من الموازنة وفق المعاهدة الإقليمية العالمية (CAADP) لتنمية القطاع الزراعى.
3. تشجيع الاستثمار والشراكات الذكية مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي فى القطاع الزراعي في مجالات الانتاج والتسويق والصادر .
4. تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في التصنيع المحلي للمدخلات الزراعية (أسمدة , مبيدات , تقاوي وآليات زراعية)
5. تعميم كهربة المشاريع المروية واستخدام الميكنة الزراعية في كل العمليات الزراعية خاصة الحصاد بتوفير الآلات عن طريق البنك الزراعي والجهات ذات الصلة و تقديم التسهيلات و التمويل للحصول عليها لتقليل تكلفة الانتاج للمنافسة فى الأسواق العالمية.
6. الإهتمام بالبحوث الزراعية والإرشاد الزراعي وتوطين التقانات وتطبيق الحزم التقنية الأكثر مواءمة للإنتاج التجاري تشمل الكثافة النباتية والأسمدة وتحضير الأرض، لتجويد تحسين الانتاج وفق متطلبات الاسواق العالمية
7. توفير الإسناد الخدمي للقطاع الزراعي المروي والمطري (خدمات الوقاية–الارشاد– المعلومات– التدريب وبناء القدرات) .

---

45 حسب الرسول حاج سعيد, تحليل القدرة التنافسية للصادرات الزراعية السودانية في ضوء إتفاقية الزراعة لمنظمة التجارة العالمية,2009م, السودان, (رسالة دكتوراه غير منشورة),جامعة النيلين,ص ص 46 -49.

8. السعي لرفع كفاءة الاداء بالمشاريع القائمة والعمل على تكامل الانتاج الزراعي والحيواني والتصنيع الزراعي لزيادة الانتاج والانتاجية.
9. الاستمرار في سياسة تشجيع زراعة القمح والقطن لزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي وتقليل الواردات من القمح وزيادة حجم الصادر من القطن عن طريق تقديم الأسعار التشجيعية لمنتجي السلعتين
10. التوسع في زراعة محاصيل الصادر الواعدة {الذرة الشامية, القوار ، العدسية وفول الصويا}.
11. التوسع فى انتاج المحاصيل البستانية وزيادة صادراتها خاصة الموز والمانجو وغيرها.
12. الاهتمام بالتمويل الزراعي وزيادة رأسمال البنك الزراعي لتوسيع مظلة المستفيدين في القطاعين المروي والمطري وتشجيع البنوك التجارية للدخول في التمويل الزراعي وبناء شراكة تجارية استراتيجية مع المنتجين وتشجيع التمويل الصغير والاصغر في القطاع الزراعي.
13. تفعيل دور جهاز المخزون الإستراتيجي في المحافظة على استقرار اسعار المحاصيل الهامة وبناء مخزون استراتيجي للبلاد من الحبوب
14. اعمال الحوافز للقطاع الخاص للاستثمار في زيادة الأوعية التخزينية وتحسين نوعيتها لتناسب كل المحاصيل الاستراتيجية وتوفير وخدمات النقل المبرد والجاف.
15. اعطاء أولوية لانشاء الطرق الزراعية في مناطق الزراعة المطرية لتيسير حركة المنتجين خاصة صغارهم و ربطهم بالاسواق لنقل المدخلات و المنتجات بين مناطق الانتاج و الاستهلاك والاسواق الرئيسية.
16. زيادة وثبات المخصصات المالية لإدارة المخزون الاستراتيجي لبناء مخزونات من الغذاء تستند على ضبط تحديد السعر الأدنى وتضع الأسس لعملها في حال تراكم المخزون وحال نفاده مع الإفراج الموسمي عن كميات منه بمستويات مدعومة.
17. دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية (السكر والقمح والخبز) للمستهلكين المستهدفين من الشرائح الفقيرة عند ارتفاع أسعارها
18. توفير الدعم الحكومي لإعادة تأهيل الطاقات الصناعية الغذائية غير العاملة والنهوض بالمشاريع المتوقفة لزيادة الانتاج واحلال الواردات.

السياسات الزراعية الموجه نحو زيادة الإنتاج

تعتبر الصادرات من أهم العناصر الإساسية للدخل القومي,وتعتمد الدولة علي صادراتها للحصول علي العملات الصعبة لتمويل مشاريع التنمية الإقتصادية ولكن السودان تغيب عن السوق العالمي في السنوات

الأخيرة في كثير من السلع الزراعية التي كانت تصدر إلي الخارج ,رغم أن السودان غني بموارده الطبيعية التي تجعله قائدة إقتصادية تقوم علي الصادرات والتي تمثل العمود الفقري للاقتصاد السوداني ومن أهم السياسات الزراعية التي تشجع عملية الإنتاج:

1. تشجيع المصارف لتمويل المنتجات الزراعية بغرض الصادرات مع التركيز علي الجودة والخدمات المصاحبة لعملية الصادر مثل التغليف و النقل المبرد وغيرها.
2. تخفيض تكلفة الإنتاج بإعفاء الرسوم المفروضة علي الإنتاج من الضرائب والجمارك علي مدخلات الإنتاج الزراعي.
3. تشجيع البحوث والدراسات التي تهدف إلي تطوير المنتجات السودانية التي لها ميزة نسبية أو تتوافر لها الإمكانيات اللازمة لتحقيق هذه الميزات النسبية.
4. في أطار سياسة الاقتصاد الكلي تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة من العناصر والمزايا الإيجابية التي تشكل مجموعها حافزاً كافياً لجذب الاستثمارات الأجنبية منها وجود الأراضي والبيئة الخصبة الصالحة للزراعة مع التزامات الدولة المستمرة بتعزيز النشاط الإقتصادي.
5. مشاركة القطاع الخاص للدخول في صادرات الإنتاج الزراعي البستاني وذلك من خلال تقديم الدعم وتسهيل الإجراءات عن طريق الدولة.
6. التصدير بالقيمة المضافة من خلال تشجيع الصناعات التحويلية للمنتجات الزراعية مثل السكر والأرز والغزل والنسيج ومعاصر الزيوت وغيرها46.

46 محمود حامد عربي نعيم وآخرون , سياسة سعر الصرف وأثرها علي تجارة السودان الخارجية ,السودان, المجلة المصرفية لبنك السودان المركزي, 2017م , العدد 83, ص 44.

المبحث الثاني

الصادرات الزراعية في السودان

مقدمة:-

تعتبر الصادرات الزراعية من أهم العوامل التي تؤثر في عملية التنمية الإقتصادية و تمثل أهم مصادر الحصول علي العملات الصعبة والتمويل الخارجي للدول وتعتبر من أهم عوامل تحسين أداء ميزان المدفوعات والإستقرار الإقتصادي وتشير الدراسات إلي أن الأداء الجيد للصادرات يترتب عليه تحسن إيجابي في المؤشرات الاقتصادية الكلية ,وعلي العكس تدهور الصادرات يؤدي إلي تراجع أداء الاقتصاد الكلي للدولة.[47]

يمثل القطاع الزراعي أهم القطاعات الإقتصادية في الإقتصاد السوداني بل يعد القطاع الرائد في قائمة الصادرات السودانية ,حيث بلغت مساهمته في عائدات الصادرات في المتوسط نحو 95% في فترة ما قبل دخول البترول لقائمة الصادرات السودانية في العام 1999م إلا أن هذه المساهمة بدأت تتناقص حتى وصلت في العام 2010م نحو10% ولكن هذا التناقص بدأ يتزايد مع الإنخفاض في عائد البترول مقارنة بما كان عليه في فترة ما قبل الانفصال حيث بلغت عائدات الصادرات غير النفطية 25% و92% علي التوالي من إجمالي عائدات الصادرات السودانية من 2011-2012م.[48]

الصادرات الزراعية في السودان:

يلعب القطاع الزراعي دوراً هاماً ورائداً في الإقتصاد القومي, يحتل موقع الصدارة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجماليGDP والتي تتراوح ما بين (30 إلي 45%) خلال فترة التسعينات من القرن الماضي . ويعتبر مصدراً مهماً للمواد الخام للصناعات المحلية. إضافة إلي أنه يستوعب حوالي 75% من القوي العاملة ويساهم بأكثر من 90% من قيمة الصادرات غير البترولية. والسودان ينتج محاصيل هامة وذو ميزة تنافسية في الأسواق العالمية كالقطن بأنواعه المختلفة والصمغ العربي والسمسم والذرة والقمح. كما يتباين الكميات المنتجة وفقاً للظروف والمناخ بجانب تكلفة الإنتاج الزراعي التي قد تكون باهظة

[47] عبيد الله محجوب عبيد الله واخرون ,مرجع سابق, 2017م , ص 1.

[48] صلاح الدين محمد العوض وآخرون,تنافسية الحبوب الزيتية, ,2017م,السودان, معهد البحوث والدراسات الإنمائية ,جامعة الخرطوم , (ورقة علمية منشورة), ص 3.

التكاليف والمخاطر إذا ما قورنت بأسعار المنتجات الأخرى المستورة.[49] ويعتمد القطاع الزراعي في السودان علي الأتي :

1. القطاع المطري التقليدي: وتقدر المساحات المزروعة في هذا القطاع بحوالي 23 مليون فدان وهي القطاع الذي يعتمد عليه غالبية المزارعين في السودان خاصة الطبقات الفقيرة ويساهم القطاع بنسبة كبيرة في الصادرات السودانية.
2. القطاع المروي : وتغطي هذا القطاع حوالي مليون هكتار تروي بشكل أساسي من النيل وروافده أو عن طريق الري الانسيابي من الخزانات أو بواسطة الطلمبات الرافعة أو الري الفيضي من نهر القاش ونهر بركة, وتمثل المحاصيل المنتجة في هذا القطاع بحوالي 64% من مساهمة المحاصيل في الناتج المحلي الإجمالي ويستخدم القطاع جل المدخلات المستوردة.
3. القطاع المطري الآلي : وتتركز الزراعة في هذا القطاع في مناطق القضارف والنيل الأزرق والنيل الأبيض وكردفان وتحتل الذرة الرفيعة الصدارة في القطاع بمساحة تغطي حوالي 85% من المساحة المزروعة ثم يليه السمسم 15% إلا أن هذا القطاع يتسم بالتذبذب من سنة إلي أخري ومن منطقة إلي أخري وفقاً لكمية الأمطار خلال الموسم ومن مشاكل هذا القطاع ميكنيكية العمليات جزئياً.[50]

الأهمية الإقتصادية للصادرات الزراعية في السودان

تقوم سياسة التصدير السودانية المتبعة علي فتح مزيد من الفرص لصادرات البلاد مع الإهتمام بجودة الإنتاج لتتماشي مع المواصفات التي تحددها الأسواق العالمية والمتمثلة في التحكم في تصدير فوائض الإنتاج بالصورة التي لا تؤثر علي الإستهلاك المحلي وتحقيق أعلي الأسعار في الأسواق العالمية للمنتجات السودانية. وتأتي الأهمية الإقتصادية للصادرات في الآتي:

- تعتبر المورد الأساسي لتوفير العملات الصعبة ومصادر لسداد الديون الخارجية.
- مقابلة احتياجات الدولة من السلع الضرورية وتمويل مشروعات التنمية.
- تمثل البوابة الواسعة للعلاقات مع الدول والشعوب الأخرى.
- تساعد في سد العجز في ميزان المدفوعات من خلال مساهمتها في حساب الدخل القومي.

---

[49] عبد الوهاب عثمان , منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان,2001م ,ط2, السودان, مطابع العملة ,ص 25.

[50] محمد قيلي عبد الرازق, السودان سلة غذاء العالم العربي, 2006م, دمشق, ص 336.

- بناء الطاقات الإنتاجية خاصة في الدول النامية لزيادة معدل النمو وذلك بعد أن إتسع الفارق بين نصيب الفرد والدخل القومي وبين الدول المتقدمة والدول النامية.
- يؤدي ارتفاع نمو الصادرات إلي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.
- زيادة الطاقة الإنتاجية للدول عن طريق زيادة رأس المال الثابت مما يزيد من المقدرة علي الإنتاج في الفترات التي تليها.[51]

أهمية الصادرات السودانية للإقتصاد القومي

أن دور الصادرات في أداء الإقتصاد السوداني يعتبر أمرا ضروريا وذلك لعدة أسباب منها علي سبيل المثال أن حصيلة الصادرات يمثل مورد للنقد الأجنبي وتعد مصدر هام من مصادر التمويل التي تحتاجها البلاد من أجل إستيراد مدخلات ومعينات الإنتاج التي تسهم بصورة مباشرة في إنجاز عملية التنمية الإقتصادية ,بالإضافة إلي أن عائد الصادرات يمكن أن يستخدم في سداد فاتورة الواردات الإستراتيجية كالأدوية والمواد الغذائية التي تساعد في رفع المستويات الصحية والمعيشية ,وبالنظر من زاوية أخري نجد أن قلة حصيلة الصادرات من النقد الأجنبي يمكن أن تفضي إلي إعتماد البلاد علي مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية من أجل تمويل هذه الواردات وهو ما قد يؤدي إلي تفاقم مديونية البلاد ويعيق مسيرة النمو الإقتصادي في المدى الطويل, أيضا تمثل الصادرات منفذ يضاف إلي المنافذ المحلية لتصريف المنتجات الوطنية وبالتالي زيادة الكمية المنتجة إلي المستويات التي تدفع التكاليف الثابتة إلي الإنخفاض حتى تكون في أدني مستوياتها ومن ثم تسير الوصول إلي مرحلة إقتصاديات الحجم الإيجابية, وأن وصول عدد كبير من المنشآت إلي هذه المرحلة سيزيد من تنافسية السلع المنتجة محليا في الأسواق الخارجية وكذلك تصبح هذه المنتجات أرخص في السوق المحلية وهو ما سيعظم أثرها في تعديل وضع الميزان التجاري للبلاد,كذلك تساعد الحصيلة العالية للصادرات علي إستيراد تقنيات الإنتاج الحديثة والكفوءة والتي تسرع من وتيرة إقتصاديات الحجم عن طريق زيادة الكفاءة الإنتاجية ونشر المعرفة والخبرات التقنية الحديثة.[52]

---

[51] عبد الله محمد مزقول, اثر الصادرات غير البترولية السودانية علي الميزان التجاري, 2016م , السودان ,رسالة ماجستير في الاقتصاد, جامعة النيلين ,(غير منشورة), ص 19.

52 عبيد الله محجوب آخرون , مرجع سبق ذكره,2017م, ص ص 3-4.

أهم الصادرات الزراعية السودانية

مقدمة

تلعب مجموعة المحاصيل الزراعية (الصمغ العربي- القطن – السمسم – الفول السوداني) دوراً مهماً في تحقيق الأمن الغذائي للإنسان والحيوان وما توفره من مواد خام لبعض الصناعات, وظلت سياسة الدولة في مجال التجارة الخارجية تسعي إلي توسيع هيكل الصادرات وتقوية قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية, خاصة صادرات السلع الزراعية الأساسية ومن أهما:

1/ الصمغ العربي :

يعرف الصمغ العربي: بأنه الإفراز الطبيعي لشجرتي الهشاب والطلح التي تنتميان لفصيلة الأشجار الشوكية,وينتج الصمغ العربي من شجرة الهشاب بخدش جزعها أو فروعها بآلة حادة (فأس أو سونكي) ليبدأ الإفراز الدمعي للصمغ الذي ينساب في شكل سائل لزج كثيف بني اللون, أما في حالة صمغ الطلح فأنه ليس بالضرورة طق الشجرة لإنتاج الصمغ إذ أن الإفراز ينساب بشكل طبيعي من جرح سطحي ليجف تدريجياً علي جزع الشجرة وفروعها.

ويجني الصمغ العربي حوالي 6% من شجر الهشاب من الغابات الطبيعية ويجمع الحصاد الأول للهشاب بعد خمسة أسابيع من بدء الطق مع تكرار الجمع في خلال الفترة 2-3 أسابيع بمعدل لا يزيد عن 5-6 مرات في الموسم الواحد والتي عادة ما يبدأ من نوفمبر ويستمر حتى مارس من العام التالي.

يوفر السودان معظم الإنتاج المطلوب عالميا من الصمغ العربي للتجارة الحرة ,والذي ينتج في مساحة تعادل حوالي 46 مليون هكتار (ربع مساحة البلاد تقريبا) في شكل حزام الصمغ العربي يمتد من شرق البلاد إلي غربها بين خطي العرض 10-14 درجة شمالا .

وللسودان ميزات تفضيلية متعددة أخري يتفوق بها علي الدول الأفريقية المنافسة والمنتجة للصمغ العربي ,فللسودان قاعدة إنتاجية قوامها الملايين من العنصر البشري ذو الخبرة العالمية في إنتاج الصمغ والبيئة الحارة الجافة القاسية الملائمة لإنتاجيته ,مما وضع السودان في صدارة إنتاج وتصدير أجود وأنقي أصناف الصمغ العربي المنتج من الهشاب ,وجعل صمغه المعيار لقياس جودة أصماغ البلدان الأخرى.

تقدر المساحات المنتجة للصمغ العربي بالسودان 12 مليون فدان بمتوسط إنتاج سنوي قدره 30 ألف طن متري ويغطي حزام الصمغ العربي المنطقة الواقعة ما بين خطي 10-14 درجة شمالاً وعند مقارنة

المساحة الكلية للحزام بالمساحات المنتجة يتضح أن المستغل يشكل نسبة 10% من إجمالي المساحة الصالحة لتوطين أشجار الصمغ العربي.[53]

وتكمن الأهمية الإقتصادية للصمغ العربي في أن حوالي 75% من صادرات العالم من الصمغ العربي تستخدم كمادة أولية (إضافية) في صناعات الحلوى والمشروبات والمأكولات , وتستوعب البقية 25% في إستعمالات غير غذائية تشمل صناعات الأدوية وأدوات التجميل ومواد الطباعة والتصوير والمبيدات وغيرها,وتجري عدة جهات بحثية لإيجاد إستعمالات جديدة لهذا المحصول ومن المأمول أن يزداد الطلب العالمي عليه مستقبلاً.

شركة الصمغ العربي :

تم إنشاء شركة الصمغ العربي بواسطة مجموعة من الشركات والأفراد السودانيين والأجانب في العام 1969م بموجب قانون الشركات لسنة 1925م,ومنحت الشركة الامتياز عبر إسناد مهمة تصدير الصمغ العربي حصريا لها وأعطي القانون الشركة الحق في شراء الصمغ العربي من الوكلاء المصرح لهم وأن ترعي النوعية في كافة الخطوات التي من شأنها دعم وتطوير صادرات السلعة ,ويبلغ عدد المشاركين في الشركة 5 ألاف مساهم ويتكون هيكلها التنظيمي من خمس إدارات ولها مكاتب فرعية منتشرة في حزام الصمغ العربي بالسودان ومكاتب إستثمارية ترويجية بدبي وبانكوك وتشاد ,وكانت تجارة وتصدير الصمغ العربي محتكرة منذ 1922م بواسطة مجموعة من الأفراد الأجانب والشركات الأجنبية.

جدول رقم (2)

توزيع أسهم الشركة للصمغ العربي والذي بدأت في العام 1994م:

حكومة السودان	%28.8
القطاع الخاص	%64.2
إتحادات المنتجين	%7.0
الجملة	%100

[53] الأمانة العامة لهيئة المشتارين , رؤية حول تطوير وتصنيع وتسويق الصمغ العربي, 20113م,السودان, ص ص 13-65.

أهداف شركة الصمغ العربي:

- تنظيم تجارة الصمغ العربي داخل وخارج البلاد.
- تحقيق أكبر عائد من العملات الأجنبية.
- المحافظة علي وضع السودان المميز في إنتاج هذه السلعة الهامة.
- حماية المنتج بدفع السعر المحلي المجزي ومنع المضاربات.
- دعم البحوث والدراسات لزيادة استخدام وإنتاج الصمغ من خلال نشر الثقافة والتوعية البيئية وخدمات الإرشاد حول الطرق المثلي للطق وجني المحصول.[54]

حزام الصمغ العربي :

يقع بين خطي عرض 10-14 درجة شمال ,ويغطي مساحة 120 مليون فدان ويضم الولايات المنتجة للصمغ العربي وهي (كردفان- دارفور) وتتراوح كمية الأمطار بين 200-400 ملم وتكون درجة حرارته ما بين صفر-49 درجة مئوية تحت الظل يغطي الصيف فيه حوالي تسعة أشهر.

ونتيجة لتأثير هذا الحزام بكوارث مناخية وبيئية من جفاف وتصحر مما أدي إلي تدخل الدولة بالاشتراك مع منظمات العون الدولية لإعادة التوازن به,وتم قيام مشروع إعادة تعمير حزام الصمغ العربي وتم تقسيمه إلي ثلاثة مناطق هي:

- المنطقة ما بين خطي (13-14) شمال وهي أراضي تدهورت بالجفاف والتصحر وتم تعميرها.
- المنطقة ما بين خطي (12-13) شمال وتمثل منطقة الحزام التقليدي ولا تزال متماسكة وهي تنتج معظم الإنتاج.
- المنطقة ما بين خطي عرض (11-12) شمال تمثل منطقة إنتاج جديدة مكتشفة نما فيها الهشاب في غير بيئته لتغير المناخ.
- وأنشأت الدولة قسم تطوير الصمغ العربي بإدارة الغابات عام 1977م وعملت علي تنفيذ مشاريع إعادة تعمير حزام الصمغ العربي ومنها.
- مشروع إعادة تعمير حزام الصمغ العربي بكردفان:وهدف المشروع لمحاربة الزحف الصحراوي وذلك بتشجير مساحات من حزام الصمغ العربي لزيادة الإنتاج.

[54] مرجع سابق- 20113م- ص ص 67-68.

- مشروع إعادة تعمير حزام الصمغ العربي بدارفور: وهدف المشروع أيضاً إلي محاربة الزحف الصحراوي وزيادة إنتاج الصمغ العربي.55

جدول رقم (3)

كمية وقيمة ونسبة مساهمة عائد صادر الصمغ العربي من إجمالي الصادرات السودانية للفترة من 1990-2016م (بملايين الدولارات):(الكمية ألف طن)

العام	الكمية	القيمة	نسبة المساهمة %	الجملة الكلية لعائد الصادرات
1990	26,9	45	12	374.1
1991	25,0	49	16,2	305.0
1992	14,1	21	6,6	319.3
1993	15,7	34	7,9	417.3
1994	22,5	65.7	12,6	523.9
1995م	18.5	51.5	9.2	587.5
1996م	15.6	29.5	4.8	620.2
1997م	22.4	27.0	4.5	594.2
1998م	23.7	23.7	4.0	595.7
1999م	25.7	26.9	3.4	780.1
2000م	24.2	23.1	1.3	1806.8
2001م	23.0	24.3	1.4	1698.7
2002م	36.2	31.9	1.6	1949.1
2003م	36.2	35.4	1.4	2542.2
2004م	27.3	60.6	1.6	3777.8
2005م	29.2	107.6	2.2	4824.3
2006م	20.6	50.2	0.8	6257.9
2007م	30.9	51.9	0.6	8879.3

55 متوكل عوض الله عبد الكريم, الآثار الاقتصادية لإنتاج وتسويق الصمغ العربي في السودان,2003م, السودان, رسالة ماجستير في الاقتصاد جامعة النيلين (غير منشورة),ص 16.

2008م	55.7	60.9	0.5	11670.5
2009م	237.0	33.0	0.4	8257.1
2010م	18.1	23.8	0.2	11404.3
2011م	45.6	81.8	0.8	9688.8
2012م	69.3	67.1	1.7	4066.5
2013م	60.3	134.8	2.8	4789.7
2014م	5 9.7	97.0	2.2	4453.7
2015م	90.9	111.7	3.5	3169.0
2016م	61.8	98.3	3.2	3093.6

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي ووزارة التجارة(نقطة التجارة) (1990-2016م).

يوضح الجدول أعلاه صادرات الصمغ العربي للسنوات 1990-2016م ,وكما ورد بالجدول يبدو أن التذبذب في الصادرات واضحا في هذه الفترة في من (1990-2016م) , حيث بلغت صادرات الصمغ العربي في العام 1990م26,9 ألف طن,ثم إنخفضت صادرات الصمغ من 25.7 ألف في العام 1999م إلي 23 ألف طن في عام 2001م ,ثم إرتفع في العام 2002م إلي 36 ألف طن .

وجود تذبذب في كميات صادرات الصمغ العربي خلال الفترة من 2003م 2008م بين الارتفاع والانخفاض حتى حدثت زيادة فعلية عام 2009م ووصلت إلي 237ألف طن ثم إنخفضت عام 2010م إلي 118ألف طن ثم أرتفع إلي 45.6 ألف طن في العام 2011م ثم إلي 69.3 ألف طن ثم إنخفض في العام 2012م إلي 60.3 ثم ارتفع في عام 2013م ثم أرتفع إلي 59.7 ألف طن في العام 2014م وإلي 90.9 في العام 2015م ثم إنخفض إلي 61.8 ألف طن في العام 2016م

أهم المشاكل التي تواجه إنتاج وتصدير الصمغ العربي:

1. القطع الجائر بكافة أنواعه سواء أن كان لإقامة مشاريع زراعية أو تنموية أو لأغراض أخري مختلفة يحدد بقاء المورد الشجري ويشكل أكبر المشاكل التي تواجه أشجار صمغ الهشاب والطلح بالرغم من وجود تشريعات تمنع ذلك.
2. حجم الطلب العالمي للصمغ العربي بأن يكون إنتاج البلاد السنوي في حدود50 ألف طن للتصدير و10 ألف طن للسوق المحلي سنويا هذا أدي إلي بروز مشكلة حقيقية في عدم الإستفادة من الإنتاج المتاحة والمقدرة بإضعاف الإنتاج الفعلي الحالي والذي يشكل حجم العرض لإنتاج الصمغ العربي.

3. المضاربات بين المصدرين بأسعار متفاوتة وعدم وجود تعريف محدد لأنواع الصمغ المصنع وجودته وأسعاره والتي تركت للقرارات الإدارية لبعض الوحدات الحكومية البعيدة عن شئون الصمغ العربي ومكوناته.
4. صدرت علي مدي حوالي قرنين من الزمان (1812 إلي 2009م) العديد من القرارات والسياسات من السلطات المختصة خلال فترة الحكم التركي والثنائي ثم الوطني هدفت لمعالجة مشاكل تجارة الصمغ العربي وبموجبها أسست وإلغيت آليات عديدة.
5. عدم توفر القوي العاملة والمدربة للقيام بعملية طق أشجار الصمغ العربي بالصورة الصحيحة التي تحافظ علي الأشجار وتؤمن أكبر قدر من الإنتاج.56

أسباب تدني مساهمة الصمغ العربي في إجمالي الصادرات السودانية:

هنالك عدة أسباب أدت إلي تدني مساهمة الصمغ العربي في جملة الصادرات السودانية أهمها:

1. قلة حجم الإنتاج والصادر من الصمغ العربي ومن ثم قيمته في السنوات الأخيرة.
2. عدم وضوح السياسات المتعلقة بتهيئة الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي والبيئي لمنتجي الصمغ العربي كتحسين الأسعار مع خفض الرسوم .
3. تعدد السياسات والأهداف وإنعدام الإنسجام بين الأقليم والمركز مما جعل الكل يتعامل مع الصمغ العربي حسب إجتهاده وظروفه.
4. فشل السياسات التسويقية وعدم مواكبة التطورات والتقلبات في صناعة الصمغ العربي والتنازع بين المؤسسات والأجهزة العاملة في مجال تسويق وتصنيع وتصدير الصمغ العربي وعدم حصول المزارع علي أسعار مجزية والتدهور البيئي في مناطق إنتاج الصمغ العربي.

2/ القطن :

محصول سلعة القطن هي تمثل دعامة من دعامات القطاع الزراعي في السودان ومورد هام للصادرات والسودان واحدة من مصدري القطن في العالم ويتنافس في سوق دولية مما يتطلب المواكبة في جودة إنتاج القطن.

والسودان يتمتع بميزة نسبية في إنتاج القطن من نظام للري قليل التكلفة ومساحات واسعة للأرض مع تغذية طبيعة لخصوبة الأرض مع عمليات الري وفوق كل تلك أسواق راسخة قديمة تسعف القائمين علي الأمر من تحقيق الإستقرار والتقدم لهذه السلعة وزيادة عائداتها علي الدوام ويعود السبب الأساسي في

[56] مرجع سبق ذكره 20113م , ص 71.

فشل سلعة القطن للعجز الإداري الذي صاحب المشروع منذ أن آلت إداراته إلي القطاع العام والإستراتجية المطلوبة للنهوض بإنتاج القطن الآن تحتاج إلي تغيرات جذرية في العمل الإداري والهيكلة الإدارية وفك الإحتكار ومباشرة العمليات من جهة الإختصاص مع وضع برنامج إداري وبحثي لزيادة الإنتاجية وتحسين الجودة النوعية وتصحيح عمليات التسويق,ولعل من أهم الخطوات التي ينبغي إتخاذها عاجلا هو إزالة التشوهات في بنود التكلفة خصوصا التكلفة المتمثلة في الترهل الإداري وأجهزة التسويق المكلفة وتخصيص تلك الموارد لتحسين البنية التحتية للمشروع ,وزيادة الصرف علي بحوث القطن وتحسين النوعية .

وتلعب سلعة القطن دورا كبيرا في دعم الصادرات السودانية ,أهم ما يميز هذه السلعة تعدد وإختلاف استخداماته علي المستوي المحلي والدولي,لذلك يعتبر المصدر الرئيسي لصناعة الغزل والنسيج وإنتاج الزيوت وإعتماد المنظمات الطبية والصناعية عليه, ويدخل كذلك في صناعة الأعلاف للحيوان وغيرها.

وتشير تقديرات وزارة التجارة الخارجية إلي أن متوسط إنتاج القطن في العام يبلغ حوالي 400 ألف بالة,وتزرع في السودان أنواع مختلفة من تشمل القطن قصير التيلة والقطن المحور وراثيا ولعل الأراضي الشاسعة الصالحة للزراعة خير دليل علي إمكانية التوسع في إنتاج القطن لمقابلة الطلب العالمي.

وينتج القطن المصري في ولاية الجزيرة وولاية النيل الأزرق وأعالي النيل,بينما توجد إنتاج القطن (أكالا) في مشروع الزيداب ,والجنيد ,والسوكي وحلفا والجزيرة والقاش وطوكر ويتركز إنتاج القطن المطري في القضارف وجبال النوبة ومشروع خور أبو حبل والمناطق الإسئوائية , وفي مجال الإنتاج العالمي ينافس السودان كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند وباكستان.

تفوق صادرات القطن خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي علي بقية الصادرات من حيث الكمية والعائد ,وتميزت الفترة من 1991م وحتى العام 2008م بتذبذب واضح في كمية عائدات صادرات الأقطان السودانية وذلك نسبة للتذبذب الذي حدث في الإنتاج خلال الفترة من 1991م وحتى 1999م,وكانت مساهمة صادرات القطن في ميزان المدفوعات مستقرة ومعقولة في الفترة من 1999م وحتى العام 2008م ,ثم تدهور صادرات القطن بصورة كبيرة مما جعل أثرها في ميزان المدفوعات واضحاً ,ويعود ضعف الأثر لصادرات القطن في ميزان المدفوعات خلال الفترة الأخيرة لتقلب السياسات الزراعية والإقتصادية مما أثر بصورة ملحوظة علي صادرات القطن السودانية,وإنخفاض الإنتاجية وارتفاع تكاليف الإنتاج وارتفاع الرسوم المحلية,فضلاً عن ارتفاع تكاليف النقل إلي الميناء أضعف القدرة

التنافسية بالإضافة إلي إنخفاض المساحة المزروعة تعتبر أهم الأسباب التي أدت إلي إنخفاض صادرات القطن [57].

جدول (4)

كمية وقيمة ونسبة مساهمة عائد صادرات القطن من إجمالي الصادرات السودانية للفترة من 1990-2016م (بملايين الدولارات):(الكمية ألف بالة)

العام	الكمية	القيمة	نسبة المساهمة %	الجملة الكلية لعائد الصادرات
1990م	171	178.5	47,7	187,5
1991م	129,9	130	42,6	129.9
1992م	65,3	65.3	20,4	65,3
1993م	98	57.118	13,7	57,6
1994م	152	96.6	18,4	96,9
1995م	441.5	123	20.2	587.5
1996م	480.9	128.2	20.7	620.2
1997م	433.3	105.7	17.8	594.2
1998م	325.6	95.6	16.0	595.7
1999م	210.3	44.8	5.7	780.1
2000م	237.9	53.0	0.029	1806.8
2001م	233.9	44.4	0.026	1698.7
2002م	397.4	62.2	0.032	1949.1
2003م	457.7	107.9	0.04	2542.2
2004م	354.6	93.8	0.025	3777.8
2005م	456.6	107.3	0.02	4824.3
2006م	482.5	82.3	1.3	6257.9

[57] أحمد التجاني, دور البحث العلمي في تطوير صادرات القطن في السودان, 2017م , السودان, معهد الدراسات والبحوث الإنمائية,جامعة الخرطوم, ص 3.

2007م	2 68.5	68.5	0.8	8879.3
2008م	247.5	61.8	0.5	11670.5
2009م	9.8	43.0	0.5	8257.1
2010م	31.9	34.0	0.3	11404.3
2011م	6.2	27.0	0.3	9688.8
2012م	7.6	11.8	0.3	4066.5
2013م	47.8	102.7	2.1	4789.7
2014م	99.4	34.0	0.8	4453.7
2015م	29.6	39.4	1.2	3169.0
2016م	68.0	80.0	2.6	3093.6

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي ووزارة التجارة(نقطة التجارة) (1990-2016م).

بلغ كمية الصادر في العام 1990م 171 ألف بالة وبنسبة مساهمة 20.2% أما في العام 1996م فقد أرتفع إلي 480.9 ألف بالة بنسبة مساهمة 20.7% ثم توالت في الإنخفاض في الأعوام 1997م, 1998م ,1999م ,2000م ,2001م,2002م, 433.3, 325.6, 210.3, 237.9, 233.9, 397.4 ألف بالة.

جاء في العام 2003م صادرات القطن علي رأس قائمة الصادرات الزراعية وبالتالي أعاد مكانته الأولي ويرجع ذلك لعدة أسباب:

- إرتفاع الكميات المصدرة إلي 457.7 ألف بالة وذلك للزيادة في كميات الإنتاج ونسبة مساهمته التي بلغت 0.04%.
- إرتفاع قيمة الصادر من 62.154 مليون دولار عام 2002م إلي 107.761 مليون دولار عام 2003م بنسبة زيادة بلغت 73% ويرجع ذلك للتحسن في الأسعار العالمية وخاصة الأقطان طويلة التيلة.
- التحرك الداخلي والخارجي لشركة السودان للأقطان في مجال الترويج وذلك بدعوة المتعاملين والزبائن بإرسال وفود للأسواق التقليدية.

وفي العام 2004م إنخفضت حصيلة الصادر بنسبة 13% نسبة لإنخفاض الكميات المصدرة بنسبة 22% ,أما في عام 2005م فقد أرتفعت الكميات المصدرة من القطن بنسبة 29% مما انعكس علي

عائد الصادرات الذي إرتفع بنسبة 14% ويعزي ذلك إلي فتح أسواق جديدة وتحسن الأسعار العالمية إضافة إلي زيادة التعامل مع مصر عبر الكوميسا وفي العام 2007م إنخفضت الكميات المصدرة إلي أدني مستوي وبنسبة 44% الشئ الذي أدي إلي إنخفاض عائد الصادر للقطن بنسبة 16%.

وفي العام 2008م إنخفض كمية الصادر إلي247.5 ألف بالة مقارنة بالعام 2007م والذي بلغ 268.5 ألف بالة,ثم إنخفض إلي 9.8 ألف بالة في العام 2009 ,وأرتفع ألي 31.9ألف بالة في العام 2010م ,ثم توالت في الإنخفاض إلي 6.2 ألف بالة في عام 2011م وإلي7.6 ألف بالة في العام 2012م وإرتفاع طفيف في العام 2013م إلي 47.8ألف بالة,ثم إلي 99.4ألف بالة في العام 2014م و29.6 ألف بالة في العام 2015م , و 68.0 ألف بالة في العام 2016م بإرتفاع طفيف في كمية الصادر وبنسبة مساهمة 2.6% في الصادرات.

أهم الدول المستوردة للقطن:

السوق الأسيوي : (تايلاند,الصين,الهند,بنغلادش,اليابان,هونج كونج).

السوق الأوربي : (ألمانيا,إيطاليا,البرتغال,تركيا,اليونان).

السوق العربي : (مصر,الأردن,الإمارات).

أهم الدول المنافسة:الولايات المتحدة الأمريكية- الصين- الهند – باكستان.

معوقات إنتاج وتصدير محصول سلعة القطن السوداني:

1. عدم إستقرار السياسات الزراعية المتعلقة بإنتاج القطن.
2. إنخفاض الإنتاجية وارتفاع تكاليف الإنتاج وتكاليف النقل إلي الموانئ وتعدد قنوات فرض الضرائب والرسوم الداخلية.
3. التغيرات التي حدثت في أصناف القطن وإدخال الأقطان الصينية المحورة بدلاً عن الأصناف التقليدية المألوفة للغزالين مع ضعف الترويج والدعاية للأصناف الجديدة جعل الكثير الدول تتردد في شراء الأقطان السودانية.
4. إتساع ظاهرة تهريب القطن (التسريب) الممول من الشركات للسوق الأسود حيث يباع جزء من القطن المفروض تسليمه للشركات الممول للمزارعين.
5. الظروف الإقتصادية الداخلية المتمثلة في عدم إستقرار سعر الصرف وتعقيدات إجراءات الصادر.[58]

[58] صلاح محمد , القطن السوداني الحاضر والمستقبل, إتحاد الغرف التجارية السودانية ,2018م, السودان, ص 8.

3/ الفول السوداني:

يعتبر الفول السوداني من أهم السلع النقدية بالسودان وتساهم بصورة مقدرة بدعم قطاع الزيوت وبعض المنتجات الغذائية ,لعل الشعب السوداني يعتمد عليه كغذاء رئيسي ويدخل في صناعة الأعلاف ويشتهر السودان بإنتاج أهم أنواع الفول السوداني في القطاعين المطري والمروي,ويعتبر الفول السوداني من المحاصيل ذات الأهمية الإقتصادية في العالم إذ يحتل حوالي 13% من جملة الحبوب الزيتية ويسهم بحوالي 10% من الإنتاج الكلي للزيوت النباتية,ويساهم السودان بنسبة 3.35% في الإنتاج العالمي لمحصول الفول السوداني,ويعد ثاني أكبر دولة منتجة للفول السوداني في أفريقيا ,حيث تبؤ المركز الخامس في الأسواق العالمية بإنتاج بلغ1.4 مليون طن متري للعام 2016م,وتأتي أيضا السودان في المرتبة العاشرة بتصديره 5 ألف طن متري لزيت الفول الخام للعام 2016م.

وبلغت مساهمة السودان 15% من صادر محصول الفول السوداني عالمياً خلال الفترة من 1972-2016م, بينما بلغ صادرات السودان 5% من صادرات العالم من محصول الفول السوداني (نقاوة مقشور3000 طن متري) للعام 2016م حيث يأتي مباشرة بعد استراليا في(الترتيب 26 عالمياً) وكان حتى وقت قريب السودان يحتل المركز الرابع بعد الولايات المتحدة الأمريكية والهند والصين كأكبر أربع دول مصدرة للفول السوداني تحت بيئة الري الصناعي في المشاريع الزراعية الكبرى وعلي رأسها مشروع الجزيرة وحلفا والرهد بالزراعة المطرية التقليدية وخاصة في المناطق الغربية من البلاد,والآن يشهد السودان معدل تناقص في كميات صادر الفول السوداني حيث بلغ(25.17%) للعام 2016م ومحلياً يساهم محصول الفول السوداني بحوالي 7% من الناتج القومي الإجمالي ويعمل به 12% من السكان وزاد إنتاج السودان بأكثر من 300% بعد عام 1965م بعد إدخاله في الدورة الزراعية لمشروع الجزيرة والمناقل التي يزيد معدل هطول الأمطار بها عن 400 سم تبلغ إنتاجية الفول المروي نحو 3 أضعاف الفول المطري,وهناك زيادة مضطردة للإستهلاك المحلي لمحصول الفول السوداني حيث يأتي السودان في المرتبة العاشرة عالمياً ب(400ألف طن متري أي حوالي 28.5% من الإنتاج الكلي) وذلك بمعدل نمو بلغ 8% خلال الفترة من 1972-2016م.[59]

---

[59] صلاح محمد العوض وأخرون, مرجع سبق ذكره , 2017م –ص 8

جدول رقم (5)

كمية وقيمة ونسبة مساهمة عائد صادرات الفول السوداني من إجمالي الصادرات السودانية للفترة 1990–2016م (بملايين الدولارات):(الكمية ألف طن)

العام	الكمية	القيمة	نسبة المساهمة %	الجملة الكلية لعائد الصادرات
1990م	1,9	1	0,3	1
1991م	2,5	2.9	2,9	2,9
1992م	2	1.2	0.37	1.2
1993م	140	6.189	1.48	6.2
1994م	6,213	3.4	0.66	3.4
1995م	4.6	2.7	0.5	587.5
1996م	2.2	1.3	0.2	620.2
1997م	14.8	7.1	1.2	594.2
1998م	25.4	14.3	2.4	595.7
1999م	0.4	2	0.3	780.1
2000م	10	5.4	0.3	1806.8
2001م	17.3	8.8	0.5	1698.7
2002م	13,2	5.7	0.3	1949.1
2003م	0.4	2.3	0.1	2542.2
2004م	3.2	2.4	0.1	3777.8
2005م	3.2	2.0	0.4	4824.3
2006م	0.3	0.2	0.00.3	6257.9
2007م	1.2	0.8	0.1	8879.3
2008م	1.7	0.5	0.0	11670.5
2009م	0.0	0.0	0.0	8257.1
2010م	0.2	0.2	0.0	11404.3
2011م	1.4	1.0	0.0	9688.8

2012م	5.7	3.4	0.1	4066.5
2013م	28.2	42.8	0.9	4789.7
2014م	5 .8	6.1	0.1	4453.7
2015م	3.3	3.0	0.1	3169.0
2016م	32.7	26.7	0.9	3093.6

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي ووزارة التجارة (نقطة التجارة) (1990-2016م).

من خلال الجدول أعلاه والتسلسل لقيمة صادرات الفول السوداني للفترة من 19990-2016م نلاحظ أن هناك تذبذب في عائد صادرات الفول السوداني فقد حققت أعلي قيمة لها في العام 1998م بلغت 14.3 مليون دولار أما في عام 1999م فقد سجلت إنخفاضاً بلغت 0.2 مليون دولار وبدأت في الإرتفاع مرة أخري ما بين عامي 2000و2001م , 5.4 ,8.8 مليون دولار علي التوالي لكن أقل بكثير عن معدلات 1998م,ثم بدأت في الإنخفاض مرة أخري في عامي 2002م و2003م , ما بين 5.7 , 0.2 مليون دولار علي التوالي لترتفع في عام 2004م لتبلغ 2.4 مليون دولار ثم استمر في الإنخفاض خلال السنوات التي تليه, ثم ارتفع في العام 2011م إلي 1.0 مليون دولار وفي العام 2012م 3.4 مليون دولار, ثم في العام 2013م ليحقق أعلي مستوي لها في قيمة الصادرات بلغت 42.8 مليون دولار , ثم إنخفض في العام 2014م إلي 6.1 مليون دولار وإلي 3.0 مليون دولار في العام 2015م, ثم إرتفاعاً طفيفاً في العام 2016م بلغت 26.7 مليون دولار مقارنة بالعام 2015م.

أهم الدول المستوردة والمصدرة للفول السوداني:

الدول المستوردة :الإتحاد الأوربي (هولندا – ألمانيا- المملكة المتحدة –كندا-المكسيك – اليابان – اندونيسيا – إيطاليا- إسبانيا).

الدول المصدرة : (الصين – أمريكا – الأرجنتين- الهند-هولندا-فيتنام-جنوب أفريقيا).[60]

أهم مشاكل صادرات الفول السوداني:

تكمن أهم مشاكل صادر الفول السوداني في عدم توفر الكميات المحسنة بالقطاعين المروي والمطري,تذبذب أسعار الفول السوداني في السوق العالمي ولم تواكبه تصحيحات هيكلية في الصادر ,اعتماد الإنتاج علي المعدات التقليدية في الإنتاج والإعداد للصادر وعدم وجود قنوات الترويج اللازم.

60 الأمانة العامة لهيئة المستشارين مرجع سابق, ص ص 75-77.

4/ السمسم:

يشتهر السودان بميزة إنتاج محصول السمسم بأنواعه الأبيض والأحمر والمخلوط والجبلي والأسود,لذلك تلعب صادراته دوراً مقدراً في إنعاش القطاع الخارجي بجانب دوره في تحقيق الأمن الغذائي للمواطن السوداني ويساهم أيضاً في تغذية الإنسان والحيوان ويرتبط كذلك بإنتاج الزيوت.

ويعتبر السودان من أكبر الدول المنتجة للسمسم في العالم خاصة السمسم الأبيض التي يمتاز بالجودة العالية ويتوافق مع الطلب العالمي , ويزرع في ولاية الجزيرة والقضارف والنيل الأزرق وبعض الولايات الجنوبية لما تمتاز به من طبيعة تسمح بإنتاجه تجاريا.

اشتهر القطاع الزراعي المطري الآلي التقليدي في السودان بإنتاج السمسم إلا أن هناك تذبذبا واضحا في إنتاجه, منذ العام 1983-2002م حيث شهدت إنتاجية السمسم تراجعا مضطردا إلي أن وصل الإنتاج إلي 53 كيلو جرام/فدان كأدنى إنتاجية له في العام 1989-1990م,وشهد العام 1996-1991م أعلي إنتاج خلال الفترة من 1990-2002م ,حيث بلغ الإنتاج حوالي 416 ألف طن متري من السمسم وتشير تقارير وزارة التجارة إلي أن السودان يحتل المركز الثالث بعد الهند والصين من حيث المساحات المزروعة من محصول السمسم ويحتل المركز الرابع من حيث إنتاج السمسم. [61]

نجد ان صادرات السمسم تمثل في المتوسط 100 ألف طن متري فقط ويعزي ذلك لارتباط إنتاج السمسم بإنتاج الزيوت, حيث يعتمد جزء كبير من السودانيين علي إستعمال زيوت السمسم علاوة علي أنه يدخل في بعض المنتجات الغذائية الأخرى لعل العام 2000م,شهد أعلي صادر من السمسم حيث سجل 213 ألف طن متري تراجع مرة أخري إلي 183 ألف طن متري في العام 2001م ,حيث تعتبر السمسم أهم صادرات القطاع الزراعي حيث ارتفعت حصيلة عائداته إلي143.352 مليون دولار خلال العام 2990م إلي 167.264 مليون دولار خلال العام 2010م,بنسبة بلغت 17% مقارنة بنسبة زيادة 1% خلال العام 2009م يعزي ذلك إلي ارتفاع الكميات المصدرة من 137.659 ألف طن خلال العام 2009م إلي 224.137 ألف طن خلال العام 2010م ,كما أرتفع متوسط الأسعار خلال العام 2010م ,حيث تراوح ما بين 1300-1400 دولار للطن وبمتوسط سعر بلغ 1350 دولار للطن ,كما ارتفع إنتاج السمسم من 248 ألف طن لموسم 2009م -2010م إلي 236 ألف طن خلال الموسم الزراعي 2010-2011م,وبنسبة بلغت 46% بالرغم من الإنخفاض الطفيف في

61 صلاح الدين العوض وأخرون, رجع سبق ذكره, 2017م -ص 5.

المساحة المزروعة من 4537ألف فدان خلال الموسم الزراعي 2009م -2010م إلي 4226 ألف فدان خلال الموسم الزراعي 2010-2011م ,بما يقل بنسبة 8%,كما ارتفع متوسط أسعار السمسم من 135 جنيه للقنطار خلال العام 2009م إلي 144 جنيه للقنطار خلال العام 2010م بنسبة بلغت 7%ويعزي ذلك إلي ارتفاع تكاليف الإنتاج خاصة الترحيل من مناطق الإنتاج ,أما في عامي 2011-2012م,فقد زاد زيادة طفيفة من 223.270 إلي 223.540 ألف دولار.[62]

كما نجد أن متوسط إنتاج السمسم العالمي بلغ أكثر من 4 مليون طن وتعتبر الدول الأفريقية والأسيوية الدول المنتجة الرئيسة علي الرغم من تزايد الطلب العالمي للسمسم لزيادة الطلب العالمي لزيت السمسم ,ومن أهم الدول المصدرة للسمسم هي العند والصين وأثيوبيا وماينمار والسودان, بينما تعتبر اليابان والصين وفرنسا وألمانيا وأستراليا والبرازيل والولايات المتحدة الأمريكية أهم الدول المستوردة للسمسم وتعتبر الدول العربية الأكثر إستيراد لصادر السمسم السوداني, مما يعني أن صادر السمسم السوداني يتمتع بميزة تنافسية عالية في دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لجودته العالية,وكذلك السوق الأوربي مما يعزز تنافسية السمسم عالميا.

وبلغ متوسط إنتاج السمسم خلال الفترة من 2002-2003م نحو 333 ألف طن بينما بلغ متوسط الكميات المصدرة منه 145 ألف طن ,ويعد محصول السمسم من أهم الصادرات الزراعية حيث بلغ متوسط صادراته للأعوام 2007-2013م 283 ألف دولار من متوسط جملة عائدات الصادرات الزراعية النباتية البالغة 535 ألف دولار بنسبة متوسط مساهمة بلغت 52%,وشهدت صادرات السمسم السوداني في السوق العالمي تذبذبا كبيرا في الكميات والعائدات خلال الفترة من 2007-2015م مما أدي إلي وجود فرق كبير بين إنتاج وصادر السمسم.

[62] نهاد محمد أحمد , برامج التكيف الهيكلي وأثرها في التمويل الزراعي, 2015م , السودان, (دراسة غير منشورة السودان), ص ص 165-169.

جدول رقم (6)

كمية وقيمة ونسبة مساهمة عائد صادر السمسم من إجمالي الصادرات السودانية للفترة 1990– 2016م (بملايين الدولارات):(الكمية ألف طن متري)

العام	الكمية	القيمة	نسبة المساهمة %	الجملة الكلية لعائد الصادرات
1990م	41,7	54	14,7	54
1991م	34,4	34.7	12,3	34,7
1992م	83	46.3	14,9	46,3
1993م	126	86.2	17,9	68,2
194م	130,534	66.8	13,4	66,8
1995م	97.4	80.5	13.7	587.5
1996م	157.4	141.1	22.8	620.2
1997م	171.8	117.3	19.7	594.2
1998م	167.2	104.8	17.6	595.7
1999م	165.5	126.9	16.3	780.1
2000م	212.8	147.0	8.1	1806.8
2001م	183.1	104.5	6.2	1698.7
2002م	155.4	74.6	3.8	1949.1
2003م	108.7	74.4	2.9	2542.2
2004م	218.3	178.6	4.7	3777.8
2005م	154.7	118.6	2.5	4824.3
2006م	219.0	167.0	3.0	6257.9
2007م	111.8	92.8	1.0	8879.3
2008م	187.3	141.9	1.2	11670.5
2009م	137.7	143.4	1.7	8257.1
2010م	224.1	167.3	1.5	11404.3
2011م	211.8	223.3	2.3	9688.8

2012م	208.9	223.5	5.5	4066.5
2013م	242.8	472.4	9.9	4789.7
2014م	2 99.7	466.3	10.5	4453.7
2015م	307.4	453.5	14.3	3169.0
2016م	467.6	379.4	12.3	3093.6

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي ووزارة التجارة (نقطة التجارة) (1990-2016م).

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة صادرات السمسم في العام 1990 قد بلغ 54 مليون دولار,ثم ارتفع في العام 1996م إلي 141,1وبنسبة تقارب 75.3% مقارنة بعام 1995م لكن بعد ذلك حدث تذبذب في صادرات السمسم ,حيث إنخفض في العام 2002م إلي 28.6% مقارنة بعام 2001م ,ثم إستقرت حصيلة الصادرات في عامي 2002 و2003م بالرغم من إنخفاض الكميات المصدرة , ويعزي ذلك للارتفاع في متوسط الأسعار العالمية , ولكن حدثت طفرة في العام 2004م إذ بلغت نسبة الزيادة 140.1% مقارنة بعام 2003م ,أما في العام 2005م فقد تراجعت حصيلة صادر السمسم بمعدل إنخفاض 34% ويعزي ذلك إلي إنخفاض الكميات المصدرة بجانب التراجع في متوسط الأسعار العالمية وزيادة الا ستهلاك المحلي ,ثم ارتفعت حصيلته في العام 2006م بنسبة 41% كما إرتفعت الكميات المصدرة بنسبة 42% ,ثم إنخفضت حصيلة الصادرات في العام 2007م إلي 92.8 مليون دولار ثم ارتفع إلي 141.8 مليون دولار في العام 2008م,وإلي143.3 مليون دولار في 2009م, ثم إلي 167 مليون دولار عام 2010م , ثم حققت إرتفاعاً كبيراً في الأعوام 2011م بحصيلة 233.3 ,في العام 2012م 223.5 , في العام 2013م 472.4 , في العام2014م 466.3 ,وفي العام 2015م 453.5 , ثم أنخفض في العام 2016م إلي 379.4 , وبصفة عامة فأن اتجاه الصادرات يميل إلي التذبذب.

أهم الدول المستوردة للسمسم:

الدول المستوردة: (اليابان- كوريا الجنوبية –أمريكا – مصر- تركيا- الصين- هولندا – ألمانيا- اليونان – المكسيك -السعودية).

ا لدول المنافسة : (الهند – الصين – أثيوبيا- المكسيك – باكستان – يوغندا – الأردن – سوريا – الصومال- السعودية- العراق).

معوقات إنتاج وتصدير محصول السمسم السوداني:

1. ضعف القدرات التسويقية وعدم توفر المعلومات والإحصاءات الكافية عن الأسعار المحلية والعالمية وضعف الخدمات التسويقية مثل التخزين والنقل والترحيل.
2. عدم توفر التمويل الكافي في الوقت المناسب مع ارتفاع تكاليف الإنتاج.
3. م شاكل ا لري في الم شاريع المرو ية و ضعف البن يات الأسا سية من ال طرق و شركات ا لخدمات الزراعية.(12)(أحمد عثمان, 2003م , السودان).
4. صعوبة الحصاد الآلي والإعتماد علي الحصاد اليدوي الذي يبلغ تكلفته أكثر من 50% من تكلفة الإنتاج.
5. ضعف الإرشاد الزراعي وعدم الإستمرار في برنامج البحث العلمي والتخصص في أبحاث المحصول.63

المعوقات التي تحد من تنافسية الحبوب الزيتية:

هنالك عدة محددات ومعوقات أدت إلي ضعف التنافسية للحبوب الزيتية أهمها:

- عدم وجود إستراتيجية واضحة لتسويق المنتج السوداني في الأسواق العالمية والمضاربات في الأسواق الداخلية.
- تعرض المحصول للإصابة ببعض الآفات والأمراض التي تؤدي إلي انخفاض الإنتاج والتأثير السلبي علي نوعية المنتج مثل ظهور طعم المرارة وهذا بدوره يؤثر سلبا علي أسعار المنتج في السوق العالمي وعلي الفرص التسويقية للمحصول.
- ارتفاع تكلفة الإنتاج أدت إلي إرتفاع الأسعار للمنتج السوداني مما قلل من فرصته ومقدرته التنافسية.
- الاختلال الهيكلية المتمثلة في عدم وجود القطاعات التصديرية الكافية (المقياس النسبي لكفاءة أداء العمليات التصديرية للدولة) وضعف والإعتماد علي فوائض الإنتاج (عدم إستقرار الإنتاج).64

---

[63] عمر بابكر عمر, سياسات تسويق بذور السمسم السوداني, 2003م, السودان, رسالة ماجستير في الإقتصاد جامعة النيلين, (غير منشورة), ص ص 43 44.

[64] عبد الله محمد مزقول, مرجع سابق,2016م ,ص ص 20 68.

الإنتاج والإنتاجية:

ينتج السودان في متوسط 6.7% من إنتاج العالم حسبما أوضحته بعض تقارير وزارة التجارة,حيث يحتل السودان المركز الرابع ترتيبا في العالم لإنتاج الفول السوداني بعد الهند والصين ,ويمثل المركز الأول في الإنتاج بالنسبة للعالم العربي والأفريقي, لإنتاج الفول السوداني وبمعدلات متميزة جدا,بينما بلغت الإنتاجية في المتوسط حوالي 300/فدان خلال الفترة من 1990-2002م,وقد زادت إنتاجية الفول السوداني خلال الفترة من 1992-2001م, وبزيادة مضطردة إلي أن بلغ أعلي إنتاجية لها في العام 1997م/1998م ,بينما شهدت العام 1991/1990م أدني مستوي له حيث بلغ 123 ألف طن فقط لعل أسباب زيادة الإنتاج جاءت نتيجة لزيادة في المساحات المزروعة التي بلغت 953 ألف فدان في عام 1991/1990م إلي 4.4 مليون فدان في العام 2001م ,تركزت الإنتاج في القطاع المطري والمروي في الولايات الجنوبية وولايات كردفان والجزيرة, وشهدت الفترة 1997-1998م زيادة كبيرة في صادر الفول السوداني حيث إرتفعت عائداته بالعملات الأجنبية من 7.1 مليون دولار في العام 1997م إلي 14.3 مليون دولار في العام 1998م ,ويعزي الزيادة إلي تحسين النوعية المنتجة والمصدرة أما في العام 1999م شهدت تدني واضح في كل من الكميات المصدرة والعائد مقارنة بالعام 1998م ,ويرجع ذلك إلي تراجع كمية الإنتاج ونوعيته وتقلص المساحات المزروعة ,بينما انتعش الصادر مرة أخري في العام 2000م إلي أن وصل 18 مليون دولار.

جدول رقم (7)

الإنتاج السنوي لمحصاصيل السلع الزراعية الأساسية

للفترة من 1990-2016م.(الإنتاج بآلاف الأطنان)

السنة	إنتاج الصمغ العربي	إنتاج القطن	إنتاج السمسم
1990م	27.5	408	140
1991م	12.0	231	80
1992م	37.2	279	97
1993م	11.4	170	266
1994م	33.4	146	176
1995م	84.7	259	170
1996م	31.7	306	313
1997م	17.7	292	416

1998م	17.1	337	281
1999م	27.8	157	348
2000م	17.9	147	282
2001م	15.9	232	296
2002م	16.5	378	274
2003م	15.9	449	122
2004م	19.7	346	399
2005م	30.4	451	277
2006م	11.9	393.9	400
2007م	11.2	321.2	242
2008م	19.8	125.5	325
2009م	27.9	162.2	318
2010م	24.5	11.9	248
2011م	29.7	15.3	363
2012م	30.4	288	187
2013م	76	131	562
2014م	41.83	162	205
2015م	37.85	176	721
2016م	39.8	181	728

المصدر: وزارة الزراعة والغابات – الإدارة العامة للتخطيط والإقتصادي الزراعي

1. من خلال الجدول أعلاه يتضح أن إنتاج الصمغ العربي في تزايد حيث ارتفع من 27.5 ألف طن في عام 1990م أعلي مستوي له في العام 1995م بلغ 847 ألف طن ثم تراجع إنتاج الصمغ العربي بعد أن سجل أعلي إنتاج له في تسعينيات القرن الماضي بدأ الإنتاج في الانخفاض حتى وصل إلي 15.9 ألف طن في العام 2003م نسبة للظروف الطبيعية التي تأثرت بها الغابات وادي إلي تدني الإنتاجية, وفي العام 2004م ارتفع إلي 30.4 ألف طن ويعزي ذلك للسياسة التي اتبعها الدولة بفك إحتكار شركة الصمغ العربي لهذا المنتج ودخول شركات أخري في بيع وشراء الصمغ العربي مما شجع المنتجين لزيادة إنتاجهم, ويتضح من الجدول أعلاه تزايد الإنتاج الكلي للصمغ العربي خلال الفترة من 2002م إلي 2015م وذلك بسبب السياسات التي انتهجها مجلس الصمغ العربي والمتمثلة في الإهتمام بإنتاج الصمغ العربي ودعم المنتجين في مراحل الإنتاج والتخزين والتصنيع بجانب الإهتمام بجودة الصمغ العربي وتطوير مواصفاته. [65]

65 التقرير السنوي لبنك السودان المركزي,2003م, السودان ,ص 154م.

2. فيما يتعلق بإنتاج القطن يتضح من الجدول أعلاه أن إنتاج القطن في إنخفاض مستمر إلي أن وصل إلي اقل مستوي له في العام 1994م إلي 146 ألف طن ويعزي ذلك إلي تقليص المساحات المزروعة بالقطن لـ يزرع بدلاً عـ نه ذرة , ثم ارتـ فع إنـ تاج القـ طن في الأ عوام 1995م,1996م,1997م,1998م إلي,292,306,259, 237أ لف با لة عـ لمي الـ توالي , ثم إنخـ فض إنـ تاج القـ طن في موا سم الأ عوام 2008م, 2009م,2010م,2011م,الي 125.5, 162.2, 11.9, 15.3, عـ لمي الـ توالي مع الإنخفاض في المساحات المزروعة, ثم ارتفع في العم 2012م إلي 288 بالة طن , ثم في الأعوام 2015م ,2016م 176, 181, ثم ارتفاع طفيف نتيجة لزيادة في إنتاج القطن والمساحات المزروعة.

3. من الجدول أعلاه يتضح أن إنخفاض إنتاج السمسم من 140ألف طن في العام 1990م إلي 80 ألف طن عام 1991م , ثم ارتفع إنتاج السمسم من 122 ألف طن في العام 2003م إلي 277 ألف طن في العام 2005م والي 350 ألف طن في العام 2008م , ثم إنخفضت في العام 2012م إلي 186 ألف طن ثم أرتفع مرة أخري في العام 2016م ليصل إلي 728 ألف طن مع ارتفاع إنتاجية الفدان.

متطلبات تطوير الصادرات الزراعية:

يتطلب تطوير الصادرات الزراعية ضرورة تحرير القطاع واتخاذ الإجراءات المساعدة ومن أهمها:

1. القضاء علي علاقات الإنتاج الإقطاعية وإحلال علاقات إنتاج جديدة تمهد لتطوير الهيكل الإنتاجي الزراعي.
2. تطوير مستوي القوي الإنتاجية الزراعية لرفع معدلات نمو الزراعة ومساهمتها في تحقيق الفائض الإقتصادي.
3. تنويع قاعدة الإنتاج الزراعي بحيث ينصب علي تنويع إنتاجها الزراعي والمحافظة علي سلعتها التصديرية ودراسة اتجاهات تطور الأسواق العالمية.66

العوامل التي تؤثر علي تطوير الصادرات الزراعية في السودان:

هناك عدة عوامل أثرت علي تطوير الصادرات الزراعية أهمها:

1. عدم استقرار السياسات المالية والنقدية أثر علي القدرة التنافسية لمعظم صادرات القطاع الزراعي.

2. عدم وجود خدمات الصادر بالشكل الذي يساعد علي تيسير حركة الصادرات من مواقع الإنتاج إلي مواقع الأسواق.

---

[66] د.عادل عبد العزيز الفكي ,مشكلات تمويل التنمية الإقتصادية في السودان, مركز دراسات المستقبل ,2010م, السودان, ص ص ,20 21.

3.عدم ملائمة السياسات الإئتمانية للسقوف المقررة والتكاليف المتصاعدة لدفع عجلة الصادرات,ولقد تعذر تمويل مشتريات الصادرات من مختلف المحاصيل علي الأخص المحاصيل التي توفرت فيها عقود صادر كالصمغ ,والسمسم, والفول السوداني.

4.تصاعد تكاليف الإنتاج مع تدني الإنتاجية وارتفاع تكاليف خدمات ما بعد الحصاد وعلي الأخص النقل مع فرض الرسوم والضرائب الباهظة وأسعار صرف غير متكافئة للصادر والوارد مما أدي إلي انكماش الصادرات وتدني حصيلة النقد الأجنبي.

5.ضعف شروط التبادل التجاري من الصادرات الرئيسية.

6.الإعتماد علي أسواق محددة للصادرات السودانية مثل السوق السعودي لصادرات الثروة الحيوانية مع عدم وجود برتوكول متفق عليه.

7.ضعف توفر المعلومات عن الأسواق العالمية من ناحية والأسواق المتاحة والمنافسة من الدول الأخرى وكذلك السعر للمنتجات البديلة.

8.ضعف كفاءة الناقل الوطني الجوي والبحري خاصة للصادرات التي تخزن لوقت طويل.

9.محددات الإنتاج للصادرات الرئيسية والتي تتمثل أساسا في ضعف الإنتاجية وهي تختلف في طبيعتها علي حساب كل سلعة تصدير.

10. عدم الإهتمام بالقطاع الصناعي وتأهيله بالصورة التي يمكن أن يلعب السودان فيها دورا أساسا للتحكم في الأسواق العالمية بالنسبة لصادرات الزيوت والامباز لمحصولي السمسم والفول السوداني.67

[67] فتح العليم إبراهيم , القدرة التنافسية لمحصولي السمسم والفول السوداني, 2001م, السودان, (دراسة ماجستير غير منشورة) , جامعة النيلين , ص ص 79-80.

المبحث الثالث

الميزان التجاري في السودان

مقدمة:-

يتكون الميزان التجاري من متحصلات مدفوعات التجارة الخارجية والتحويلات المرتبطة بها.طيلة عقدي السبعينات والثمانينات وأتسمت اتجاهات الصادر بالجمود نتيجة لنمو الإنتاج البطيء والمتدهور أحيانا,ولم تتطور الصادرات السودانية ولم يتغير حجمها بالرغم من الإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها البلاد من زراعة ومعادن وقاعدة صناعية كبري,وكانت موارد الصادرات تتأرجح بين 400 مليون إلي 600 مليون دولار سنويا خلال تلك الفترة, ,وفي النصف الثاني من التسعينات فشلت الصادرات السودانية في تحقيق المستوي الذي توصلت إليه في السبعينات ,وكانت من أبرز المعوقات والمحددات للصادرات ما يلي:

1. إعتماد الصادر علي المحاصيل الزراعية بصفة أساسية وقد اتسم الإنتاج الزراعي بعدم الإستقرار بسبب تذبذب هطول الأمطار,كما شهدت الفترة كوارث الجفاف والتصحر أدت إلي تراجع كبير في إنتاج الزراعة المطرية.
2. السياسات الإقتصادية والتجارية المعوقة للصادر خاصة في مجال الرخص والتسعير والقيود علي هوامش الأرباح ونظام سعر الصرف غير الواقعي خاصة بالنسبة لسلع الصادر الرئيسية التي كانت تعامل بسعر الصرف الرسم مثل الصمغ والقطن ,هذا إلي جانب القيود التي كانت تفرضها لائحة التعامل بالنقد الأجنبي والتي كانت تضع القيود الإضافية علي تحويلات موارد الصادر وتحديد أسعار الصرف لها,والقيود علي موارد الصادر مثل حجز نسبة من هذه الموارد لتباع لبنك السودان المركزي بأسعار غير مجزية وغير محفزة للإنتاج والتصدير.
3. غياب سياسات زراعية مستقرة من حيث تشجيع إنتاج الصادر وتخصيص المساحات المراد زراعتها مما جعل الإنتاج الزراعي المطري تحت رحمة الأمطار,كما أن الزراعة في المناطق المروية تنقصها علاقات إنتاج واضحة, وأن الإنتاج كان معرضاً للتذبذب في إطار التخطيط في تخصيص المساحات للمحاصيل المختلفة, فقد تمت زيادة المساحات المخصصة للمحاصيل الغذائية علي حساب القطن مما أدي إلي تراجع حجم صادر القطن, وقد تم إتخاذ القرار علي الرغم من الأهمية

التي كانت تشكلها موارد القطن في الميزان التجاري إذ بلغ صادر القطن مع صادر السمسم حوالي 45% من جملة الصادرات.

4. تدهور البنيات الأساسية في الزراعة المروية خاصة في نظم الري والآليات الزراعية ,وذلك لتوقف تدفقات القروض وعجز الدولة عن توفير العملات الأجنبية لإعادة تعميرها وصيانتها ,وتفاقم وضع هذه الأصول في التسعينات أكثر مما أدي إلي مزيد من التراجع في إنتاج الزراعة المروية وبالتالي تراجع حجم وقيمة الصادرات إلي مستوي أقل مما كان عليه في السبعينات ,فقد انخفض مساهمة المحاصيل التقليدية – كالقطن –والصمغ العربي في تركيبة الصادرات السودانية إلي جانب تراجع كمياتها من 46% من جملة الصادرات في السبعينات إلي 29% في عام 1995-1996م.

5. السياسات التسويقية لم تكن متحيزة للمنتجين,ففي داخل السودان كان تسويق سلع الصادر الأساسية خاصة القطن والصمغ العربي محتكرة لدي مؤسسات عامة وشركات الامتياز والتي اتسم أداؤها بالضعيف مما أدي إلي تكبد المنتجين خسائر كبيرة .وحاولت الحكومة لتغطية هذه الخسائر بدعم الشركات المسوقة عن طريق تقديم التمويل المصرفي, وقد ترتب علي ذلك حرمان القطاع الخاص من الحصول علي التمويل المطلوب لتحريك نشاطه.

أما في الأسواق الخارجية فان تسويق الصادرات السودانية انحصر في أسواق محدودة ,ففي العام 1995م أن حوالي 53% من صادرات السودان اتجهت إلي أربع أسواق فقط (المملكة السعودية العربية 20% والمملكة المتحدة 14%والصين 11% وإيطاليا 8%) ,أما فيما يختص بصادرات القطن فإن حوالي 45% منه تم تصديره إلي الصين و16% إلي تايلاند ,وكان من النتائج السالبة في عام 1996م ارتفع إنتاج الصين من الأقطان علي حساب صادر الأقطان السودانية والذي إنخفض إنخفاضا كبيرا,وأن 45% من الصمغ العربي يتجه إلي الولايات المتحدة وفرنسا أما بالنسبة للسمسم فحوالي 32% منه يصدر إلي دولتين فقط هما السعودية ومصر ,بعد أن فقد مركزه في سوق اليابان بسبب تدهور جودة النوع, وأن صادرات السودان من القطن والصمغ العربي والحبوب الزيتية محتكرة في الأسواق الخارجية لدوائر محدودة تسيطر علي تلك الصادرات حتى أصبح تحديد أسعارها في الأسواق الخارجية تحت سيطرة هذه الدوائر,,ومن المعوقات الأساسية لتسويق الصادرات السودانية تدني إنتاج السلع خاصة محصول القطن بسبب سوء الحلج أدي إلي إضعاف قدرته التنافسية في الأسواق الخارجية وفي تخفيض أسعاره والبطء في التسويق ,كما أن عدم إستقرار إنتاج كثير من المحاصيل السودانية خاصة السمسم والذرة أدي

إلي خروج هذه السلع من أسواقها التقليدية.ومن السياسات التسعيرية غير المشجعة للمصدرين تحديد أسعار دنيا لأسعار التسويق في الخارج.

ومن الأمثلة لعدم نجاح السياسات الإقتصادية المتعلقة بالصادرات السودانية خروج الصمغ العربي من دائرة إحتكاره في الأسواق الخارجية.فبالرغم من تكاليف الإنتاج المنخفضة فان ما يتحصل عليه المنتج لا يتجاوز 40% من الأسعار العالمية فقد دأبت شركة الصمغ العربي علي وضع أسعار عالية في الأسواق الخارجية مما دفع المشترين للبحث علي البدائل كما شجعت هذه السياسة دخول بعض الدول الأفريقية إلي إنتاج الصمغ العربي ومنافسة السودان وتهديد مستقبل الصمغ العربي في أسواقه التقليدية في الخارج ,إذ عجزت شركة الصمغ العربي في تسويق إنتاج العام 1995-1996م,وأن الإجراءات التحكمية والقيود في إجراءات التصدير وتحديد الأسعار الدنيا قد طالت أيضا الإنتاج الصناعي إلي جانب العوامل الهيكلية فان مشكلة الكهرباء والعمالة أدت إلي عدم قدرة الإنتاج الصناعي أن يلعب دورا بارزا في صادرات السودان التي إنحصرت في نطاق ضيق من المحاصيل الزراعية دون التمكن من التنوع,وان عدم تنوع الصادر والأسواق إلي جانب العوامل الهيكلية كان وراء عدم تطور سلع الصادر السوداني.

القطاع الخارجي:

شهد الميزان التجاري تحسنا ملحوظا واستمرت حتى 1999م ,حيث إنخفض العجز في الميزان التجاري بنسبة 33.6% مقارنا بنفس الفترة من العام السابق له,وتم تحقيق فائض في ميزان المدفوعات في الفترة من يناير وحتى سبتمبر 1999م,وقدره 94.9% مليون دولار مقارنة بفائض قدره 31.8% مليون دولار في نفس الفترة من العام السابق له ,أما علي صعيد علاقاتنا المالية والاقتصادية أي مصادر التمويل الخارجية شهدت تدهورت مع معظم المؤسسات المالية الخارجية نتيجة للظروف الإقليمية والدولية غير المواتية,والتي سادت عند مطلع التسعينات, فقد شهدت العلاقات الخارجية قفزات كبيرة في الفترة الأخيرة مع معظم المؤسسات المالية الدولية الإقليمية والقطرية ,حيث بدأت مرحلة جديدة من بناء جسور الثقة بين السودان وبين تلك المؤسسات خلال عامي 1999/1998م .وكللت مساعي الدولة مع صندوق النقد العربي بإعلان السودان دولة متعاونة وذلك في يوليو من العام 1999م,وتحديد منتصف عام 2000م كموعد للنظر في إعادة حقوق السودان التصويتية وكافة الحقوق المتعلقة بها.كما أثرت جهود الدولة في التطبيع الكامل للعلاقة مع صندوق الدول المصدرة للبترول (الأوبك),والذي وافقت أدارته علي تمويل مشروع الشبكة القومية للكهرباء بمبلغ عشرة مليون دولار ,وشهد العام 2000م تعزيز علاقات السودان مع

البنك الإسلامي للتنمية والذي يعتبر من أهم المؤسسات التي ظلت تواصل دعمها للسودان دون إنقطاع,وقد قام البنك الإسلامي بتمويل مجموعة من المشروعات عن طريق نوافذ إقراضه المختلفة وشملت تأهيل القطاع المروي والكهرباء والتنمية الريفية والإجتماعية والطرق والمياه والسكة حديد وعمليات الإستيراد السلعي,وإستمر التعامل مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD والذي قام بتمويل مشروع التنمية الريفية بجنوب كردفان,وفي هذا العام أيضا توصل السودان إلي توقيع اتفاقيتين مع الصندوق السعودي للتنمية وصندوق أبو ظبي للتنمية وذلك بعد موافقتها علي إعادة جدولة طويلة المدى لديونها علي السودان. وبدأ تطبيع العلاقة مع الصندوق وشهد عام 2000م بداية تمويل المشروعات بعد تحديد المشروعات المطلوبة تمويها خلال العام 1999م ,كما تم الاتفاق مع الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي ,ولقد تم إطفاء الديون بأسلوب مبتكر مما مكن السودان من الإستفادة من موارد الصندوق في البنيات الأساسية.

دور الصادرات في التوازن الخارجي للسلع والخدمات في السودان:

ظل ميزان البلاد الخارجي للسلع والخدمات في حالة عجز شبه دائم أو توازن صفري عندما يكون في أفضل حالاته بسبب عدم مرونة عرض الصادرات السودانية وإنخفاض حصيلتها من العملة الصعبة,فالقاعدة العامة بالنسبة لأداء الميزان التجاري خلال الحقبة الماضية العجز وأن التوازن أو الفائض هي الإستثناء ,ومنذ العام 1960وحتي العام2015م بخلاف الأعوام 1960-1966-2000-2007-20080-2010-2011م,لم يحقق الميزان الخارجي للسلع والخدمات أي فائض موجب خلال الفترة من 1960- إلي 2015م وأن صادرات السودان كنسبة من الناتج القومي كانت ضئيلة ولم يتجاوز نسبة 15% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي إلا خلال العقد النفطي الأول,وأن وضع أداء الميزان التجاري في تفاقم ,ويرجع ذلك بصورة أساسية إلي عجز عائدات الصادرات من النمو بوتيرة تكافئ وإنما وتيرة نمو الواردات.

ومهما تعددت الأسباب الأخرى التي تقود إلي العجز في الميزان,فان عدم قدرة الصادرات علي جلب الحصيلة النقدية الكافية لتغطية مدفوعات فاتورة البلاد المتزايدة من الواردات يعكس عدم مرونة الجهاز الإنتاجي الداخلي في الاستجابة للطلب المحلي المتزايد علي السلع والخدمات الضرورية الأمر الذي قاد إلي سد الفجوة الكبيرة بين العرض والطلب عن طريق الإستيراد.[68]

عبيد الله محجوب آخرون ,مرجع سابق , 2017م, ص ص ,16-18.

جدول رقم (8)

أداء القطاع الخارجي السوداني للفترة (1990–2016م) بمليون دولار.

العام	الحساب الجاري	الميزان التجاري	حساب الخدمات والتحويلات	الحساب الرأسمالي	الأخطاء والمحذوفات	ميزان المدفوعات
1990م	12,4	-244,4	256,8	169	-257,5	76,1
1991م	-488,2	-585,3	97,1	735,6	-348,7	101,3
1992	-365,9	-527,6	283,9	334,6	-26,8	58,1
1993	-456,7	-637,6	70,9	186,6	-232,4	37,7
1994	-546,7	-637,6	13,3	310	354,6	-17,9
1995م	-576,3	-629,1	52,8	422.3	177.6	7,1
1996م	-872,7	-884,1	11,5	137.6	737.1	63,9
1997م	-827,3	-827.7	4,9	98.5	704.8	36,2
1998م	-957,5	-1.136,5	179	285.9	687.6	-25,1
1999م	-497,0	-473,3	-23,7	418.4	188.6	-111,5
2000م	-540,2	440,3	-980,5	300.7	-240.5	-124,8
2001م	-1.284,9	-326,1	-958,8	511.3	-794.5	-127,6
2002م	-962,7	-203,7	-759,0	844.1	-120.7	-300,3
2003م	-938,6	6,1	-944,7	1.404.1	451.4	-422,56
2004م	-818.2	191,6	-1.009,8	1.358.6	535.7	341,12
2005م	-2.603,5	-1.121,7	-1.481,7	1.468.0	1.666.0	530,53
2006م	-6.508,2	-1.448,1	-5.060,1	4.992.2	1.307.5	208,8
2007م	-3.542,2	1.156,8	-4.699,1	4.004.1	-743.9	282
2008م	-3.476,0	3.441,1	-6.917,1	1.504.8	1.992.3	-21,1

2009م	-4.926,6	-270,9	-4.655,7	4.979.6	-497.6	502
2010م	-1.725,4	2.564,9	-4.290,3	1.985,1	-307,4	-54,2
2011م	-2.652,9	2.065,9	-4.718,8	2.729,9	-765,27	-0,1
2012م	-6.259,1	-4.056,2	-2.202,9	3.915,3	2.319,09	-24.7
2013م	-5.822,1	-3.938,2	-1.883,9	4.422,3	1.382.2	-17.6
2014م	-3.545,5	-3.652,2	106,7	2.106,4	1.435.8	-3.3
2015م	-5.460,7	-5.199,0	-261,7	6.073,1	143.0	38.4
2016م	-4.127,4	-4.231,0	-103,6	3.517,8	590.9	-18.7

المصدر: تقارير -العرض الإقتصادي والمالي وتقارير بنك السودان المركزي للفترة من 1990-2016م

فيما يتعلق بالميزان التجاري والتركيز السلعي للصادرات من حيث تنوعها,إذ يعاني السودان من التركز السلعي للتجارة الخارجية الأمر الذي أدي إلي تعرض الميزان التجاري وحصيلة النقد الأجنبي المتدفقة له لتقلبات حادة بسبب التغيرات في الأوضاع الإقتصادية والسياسية للسودان وشروط التبادل الدولية.

فعلي صعيد التركيز النوعي مثلت صادرات القطن 43% من الصادرات السودانية في المتوسط خلال الفترة من 1990-1998 ونحو 20% خلال الفترة من 1992-1998م ,ومن ثم سيطرت الصادرات النفطية علي 80% في المتوسط من مجمل الصادرات السودانية خلال الفترة من 2000-2011م الأمر الذي أدي زيادة التوازن الداخلي والخارجي بأداء الصادرات النفطية وأدي ذلك إلي إصابة السودان بالمرض الهولندي (Dutch desease) وقد ظهر ذلك جليا في العام 2008م من خلال الأزمة المالية العالمية وإنخفاض الأسعار العالمية للنفط ثم بعد ذلك خروج الصادرات النفطية من خارطة الصادرات السودانية بعد انفصال الجنوب في العام 2011م الأمر الذي أثر سلبا علي موارد النقد الأجنبي وإيرادات الموازنة العامة للدولة مما يوضح فقدان السودان لموقعه الريادي في صادرات القطن التي كانت تشكل الوزن الأعلى في خارطة الصادرات السودانية.

كما يتضح من الجدول أعلاه تأثر الأوضاع الاقتصادية بالعجز في الحساب الجاري وبالتالي عجز الميزان التجاري وذلك بسبب الزيادة المستمرة في حجم الواردات دون تحقيق نمو مكافئ في حجم الصادرات, حيث بلغ متوسط معدل نمو الواردات 16% مقابل 12% للصادرات مما اثر سلبا علي حجم الاحتياطات من موارد النقد الأجنبية.

أما الفترة من 2012م -2016م فقد تأثر الوضع الخارجي للإقتصاد السوداني حيث سجل الميزان التجاري عجزا مستمرا بلغ 4.211 مليون دولار في المتوسط مما أدي إلي ارتفاع عجز الحساب الجاري إلي مبلغ 5.451 مليون دولار في المتوسط خلال الفترة من 2012-2016م نسبة للعجز في الحساب الجاري منسوبا إلي الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط إلي 7.3% في المتوسط خلال الفترة من 2012م- 2016م. أدت هذه التطورات في الحساب المكون لميزان المدفوعات خلال هذه الفترة إلي تسجيل عجوزات شبه مستمرة في الموقف الكلي لميزان المدفوعات وانخفاض رصيد السودان من الإحتياطيات الأجنبية الأمر الذي انعكس سلبا علي سعر صرف العملة الوطنية والتضخم وإنخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.69

معوقات الصادرات الزراعية

يواجه السودان العديد من المشاكل والمعوقات التي حالت دون الإستفادة من الموارد الطبيعية المتوفرة في إنتاج الكثير من المحاصيل الزراعية بالمستوي المطلوبة الذي كان يمكن أن يحقق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الإستراتيجية ويدعم حصيلة موارد النقد الأجنبية للإقتصاد الوطني ومن أهمها:

- إهمال المؤسسات الزراعية وعدم الإهتمام بتطويره وتحديثه.
- تدني الإنتاج والإنتاجية لعدم معالجة المعوقات التي تواجه المحاصيل الزراعية بصفة خاصة.
- إرتفاع تكلفة التمويل الممنوح لقطاع الصادر من قبل البنوك خاصة التمويل بصيغة المرابحة التي يفضلها العملاء.
- حصر التمويل من قبل البنوك لقطاع الصادر علي تمويل قصيرة الأجل دون الاحتياجات الأخرى التي تحتاج إلي تمويل متوسط وطويل الأجل ولعل ذلك يعود إلي ضعف حجم طبيعة الموارد المتاحة للتمويل بالمصارف.
- عدم قدرة المصدرين علي فتح أسواق عالمية جديدة للسلع السودانية.
- عدم الاستفادة من نوافذ التمويل الإقليمية والدولية وذلك لصعوبة شروط التمويل التجارية.
- عدم قدرة بعض المصدرين علي تمويل بعض مراحل عمليات الصادر والاعتماد كلياً علي المصارف.
- عدم الإنتاج من أجل الصادر فمعظم الصادرات تعتمد علي فوائض الأسواق المحلية.
- غياب دور الملحقيات الإقتصادية بالخارج علي قلتها وكذلك التنظيمات الخارجية والترويج.
- إرتفاع تكلفة الصادر بسبب إرتفاع تكلفة الإنتاج وتدني الجودة.
- ضعف التنسيق بين الجهات ذات الصلة بالصادرات والواردات.

69 المجلة المصرفية الاقتصادية , بنك السودان المركزي ,العدد الثاني والثمانون -2016م , السودان, ص ص 21-24.

– ضعف البحث والتدريب والتأهيل في معظم مجالات إنتاج سلع الصادر.[70]

أسباب تراجع أداء الميزان التجاري:

لقد تدهورت أرصدة البلاد من العملات الأجنبية نتيجة لتدهور في الحساب الخارجي وتراكم متأخرات خدمة الديون وتوقف تدفقات العون الخارجي ,وهذه التطورات في موقف الحساب الخارجي كان مؤشرا سالبا مما عرض السودان لأزمة مالية حادة ومناخ غير محفز لتدفقات الإستثمارات الخارجية وأدي إلي مزيد من التراجع في تدفقات العون الخارجي,وبالتالي شهدت الصادرات عدم إستقرار وتدهور شروط تبادل التجارة لغير صالح البلاد لعدم تنويع الصادرات وربطها بالأسواق وحصره في أسواق محدودة وترتب علي ذلك مزيد من التدهور في الحساب الخارجي وكان هذا المؤشر أيضا سالبا وإشارة غير محفزة للمستثمرين مما أدي إلي مزيد من التراجع في موقف المصارف في الأسواق المالية الخارجية. [71]

جدول رقم (9)

أداء الميزان التجاري في السودان خلال الفترة من (1990—2016م) (القيمة مليون دولار)

العام	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
1990	831.0	1374.0	-543
1991	2033.0	5935.0	-3992
1992	2404.4	6181.5	-3777.1
1993	1931.9	4374.5	-2442.6
1994	884.0	2738.8	-1854.8
1995م	511.8	1184.5	-672.7
1996م	620.3	1504.4	-884.1
1997م	594.1	1579.7	-985.6
1998م	595.7	1924.6	-1328.9
1999م	780.1	1414.9	-634.9
2000م	1806.7	1552.7	254
2001م	1694.2	2301.0	-606.8

70 الأمانة العامة لهيئة المستشارين مرجع سبق ذكره, ص ص 100-122.

[71] عبد الوهاب عثمان – منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان – ط2001, السودان, ص ص – 97-137.

2002م	2009.1	2446.4	-437.3
2003م	2542.2	2881.9	-339.7
2004م	3776.9	4075.2	-298.4
2005م	4824.3	6756.8	-1932.5
2006م	5656.6	8073.5	-2416.9
2007م	8879.3	8775.5	103.8
2008م	11670.5	9351.5	2319
2009م	8257.1	9690.9	-1433.8
2010م	11404.3	10044.8	1359.5
2011م	10193.4	9236.0	957.4
2012م	4066.5	9230.3	-5163.8
2013م	7086.2	9918.1	-2831.8
2014م	4453.7	9211.3	-4757.6
2015م	3169.0	9211.3	-6340.1
2016م	3093.6	7324.6	-4231

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركز ووزارة التجارة(نقطة التجارة) (1995-2016م).

2011م وذلك لزيادة الصادرات من البترول والمعادن خاصة الذهب خلال السنوات الأخيرة,أما في العام 2009م فقد سجل الميزان التجاري عجزا بسبب الواردات الخاصة بمشروعات التنمية ,أما في العام 2012م فشهد الميزان التجاري عجزا كبيرا بلغ (6107361) مليون دولار, ويعزي العجز في الميزان التجاري نتيجة لإنفصال الجنوب وخروج البترول من قائمة الصادرات السودانية.

وتمثل أهم الصادرات غير النفطية في صادرات السلع الزراعية هي السمسم والقطن والصمغ العربي والفول السوداني ,وتعتبر السعودية من أكبر الدول المستوردة لسلع الصادر السودانية حيث بلغت وارداتها من السوق السوداني حوالي 93.622 ألف دولار بنسبة 20% من إجمالي الصادرات غير البترولية خلال العام 2005م ,وتأتي مصر في المرتبة الثانية حيث بلغت وارداتها من السوق السوداني حوالي 54.851 ألف دولار أي بنسبة 11.9% من إجمالي الصادرات غير البترولية ,وتبلغ صادرات السودان إلي كندا حوالي 49.257 ألف دولار وهي عبارة عن الذهب وكمية قليلة من السمسم ,وبلغت صادرات السودان

إلي الهند حوالي 24.441 ألف دولار أما الصادرات المتجهة إلي ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والصين فتتراوح ما بين 19.100 إلي 21.65 ألف دولار ألف دولار ,أما صادرات السودان إلي الإمارات العربية المتحدة فقد بلغت حوالي 2.563 ألف دولار بإستثناء البترول ومشتقاته.[72]

[72] يوسف مناها محمد الأمين, (رسالة دكتوراة غير منشورة) ,2011م ,السودان, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ,ص ص 121,122.

الفصل الرابع

الإطار التطبيقي للدراسة

المبحث الأول : توصيف نموذج الدراسة

المبحث الثاني : فحص بيانات الدراسة

المبحث الثالث : تقدير وتقييم نموذج الدراسة

المبحث الأول

توصيف نموذج الدراسة

تحديد متغيرات النموذج :

يتم تحديد متغيرات النموذج من خلال عدة مصادر أهمها:

- مصادر النظرية الإقتصادية.
- المعلومات المتاحة عن دراسات سابقة.
- المعلومات المتاحة عن الظاهرة بصفة خاصة.

تحديد العلاقة الدالية للنموذج:

$$TB=f(CT,GA,BN,SM)$$

تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

ويقصد به عدد المعادلات التي يحتوي عليها (فقد تكون معادلة واحدة أو عدد من المعادلات) ودرجة خطية النموذج (فقد يكون النموذج خطي أو غير خطي) ودرجة تجانس كل معادلة (فقد تكون متجانسة أو غير متجانسة من أي درجة) والشكل الرياضي في هذه الدراسة يوضح أن الميزان التجاري دالة في كل من سلعة القطن وسلعة الصمغ العربي وسلعة السمسم وسلعة الفول السوداني.

ويكن أن تأخذ نموذج الميزان التجاري الشكل الخطي التالي:

$$TB = \beta_0 + \beta_1 CT + \beta_2 AG + \beta_3 SM + \mu_i$$

حيث أن :

الميزان التجاري : TB

القطن : CT

الصمغ العربي :AG

السمسم SM

القاطع أو المقدار الثابت:B0

Ui : حد الخطأ العشوائي هو يمثل تأثير المتغيرات الأخرى علي الميزان التجاري ولم تضمن في النموذج.

(B3,B2,B1) معالم المتغيرات المستقلة

تحديد الإشارات والمعالم المسبقة للنموذج:

يتم تحديد توقعات لما يمكن أن يكون عليه إشارات وقيم ومعالم النموذج والتي علي أساسها يتم تقيم المقدرات المتحصلة عليها لمعالم النموذج وفقا لمنطق النظرية الإقتصادية فان إشارات المعاملات كما يلي:

B0 : القاطع هو يأخذ إشارة موجبة (B0>0) وفقاً للنظرية الإقتصادية.

B1 : معامل سلعة القطن من المتوقع أن يأخذ إشارة موجبة (B1>0) وفقاً للنظرية الإقتصادية.

B2 : معامل سلعة الصمغ العربي من المتوقع أن يأخذ إشارة موجبة (B2>0) وفقاً للنظرية الإقتصادية.

B3 : معامل سلعة السمسم من المتوقع أن يأخذ إشارة موجبة (B3>0) وفقاً للنظرية الإقتصادية.

تحديد متغيرات النموذج:

إستخدمت هذه الدراسة المتغيرات الإقتصادية الآتية:

المتغير التابع – الميزان التجاري Trade Balance Dependant Variable:

وهي تمثل أهم عائد لصادرات السلع الزراعية المهمة التي تم تصديرها للخارج خلال السلسلة الزمنية المحددة وعائد الصادرات المحققة من السلع المصدرة.

المتغيرات المستقلة Independant Variable

محصول القطن: هي السلعة التي يتم إنتاجها داخل البلاد ومن ثم يتم تصديرها إلي خارج البلاد لتعزيز أداء القطاع الخارجي (الميزان التجاري) من خلال عائد الصادرات المتحصلة عليها.

محصول الصمغ العربي : هي السلعة التي يتم إنتاجها داخل البلاد ومن ثم يتم تصديرها إلي خارج البلاد لتعزيز أداء القطاع الخارجي (الميزان التجاري) من خلال عائد الصادرات المتحصلة عليها

محصول السمسم : هي السلعة التي يتم إنتاجها داخل البلاد ومن ثم يتم تصديرها إلي خارج البلاد لتعزيز أداء القطاع الخارجي (الميزان التجاري) من خلال عائد الصادرات المتحصلة عليها.

مصادر بيانات نموذج الميزان التجاري في السودان

للوصول إلي بيانات حقيقية للمتغيرات موضع الدراسة قامت الدراسة بجمع البيانات من مصادرها الثانوية المختلفة من الجهات التالية:

- بنك السودان المركزي.
- الجهاز المركزي للإحصاء.
- وزارة التجارة (نقطة التجارة).

- الأمانة العامة لهيئة المستشارين.
- الإنترنت.
- بعض الدراسات السابقة.

وتمت مقارنة البيانات مع بعض الجهات للتأكد من دقة البيانات وتطابقها لبيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة للفترة من 1990-2016م وهي بيانات الميزان التجاري , ومحاصيل القطن والصمغ العربي والسمسم.

المبحث الثاني

فحص بيانات الدراسة لإختبار إستقرار البيانات

إختبار استقرار السلاسل الزمنية stationary :

السلسة الزمنية هي مجموعة من المشاهدات مرتبة وفق حدوثها في الزمن أو السنين أو الفصول أو الأشهر أو الأيام أو أية وحدة زمنية فهي بذلك عبارة عن سجل تاريخي يتم إعتماده لبناء التوقعات المستقبلية , وتعتبر أولي خطوات التحليل القياسي هو التحليل الأولي للبيانات وخاصة إذا كانت بيانات سلاسل زمنية , لذا لابد من التأكد من سلامة البيانات من جذور الوحدة بإجراء اختبارات سكون السلاسل الزمنية.

وبيانات السلاسل الزمنية غالبا ما يوجد بها عامل الاتجاه العام الذي يعكس ظروف معينة تؤثر علي جميع المتغيرات أما في نفس الاتجاه أو في اتجاهات معاكسة ولذلك يمكن تعريف عدم السكون واستقرار السلاسل الزمنية بأنه وجود اتجاه عام لبيانات احد متغيرات النموذج يعكس صفة عدم الاستقرار في كل البيانات ويوجد علي المستوي التطبيقي عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار صفة السكون في السلسلة.

تحليل استقرار السلسلة :

وحتى تكون السلسلة مستقرة لابد من أن تتوفر فيها ثلاثة شروط:

أ- المتوسط يساوي صفر

ب- التباين ثابت

ج- الارتباط الذاتي يعتمد علي فترة الإبطاء

وإذا كانت السلسلة غير مستقرة يجب تحويلها إلي سلسلة مستقرة ومن أهم طرق الاستقرار طريقة الفروق للسلسة حيث يتم الحصول علي الفروق من الرتبة الأولي أو من الرتبة الثانية وهكذا حتى يتم الحصول علي سلسلة ساكنة ويقال عليها في هذه الحالة أنها متكاملة من الدرجة (d).

وتنص مضمون نظرية الاستقرار إلي أن هناك علاقة بين الاستقرار والتباين فكلما كان تباين القيم كبيرة يعني أن القيم هي الحالة الأكثر وجوداً من حالة الاستقرار وبالعكس إذا كان التباين صغيراً فات وجود الاستقرار كبيراً بسبب تقارب القيم من بعضها وبصورة عامة القيم الصغيرة تباينها اقل من الكبيرة.

وهناك عدة أنواع من الاختبارات لاستقرار البيانات أهمها:

1. اختبار ديكي فولر البسيط Dikey Fuller 1979 :

عرف في الأوساط العلمية بإختبار (df) ومضمون هذا الاختبار انه إذا ما كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوي الواحد فان هذا يؤدي إلي وجود مشكلة جذور الوحدة الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسة الزمنية (p-1) ويقوم اختبار (AD) علي افتراض انه لا يوجد ارتباط تسلسلي بين لأخطأ.

تم تطور اختبار ديكي فولر المركب Aument Dikey Fuller: ويقوم هذا الاختبار بإدراج عدد الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي الخاصة بارتباط ديكي فولر البسيط عليه تصبح الصيغة القياسية المقترحة متضمنة إضافة متغيرات ذات فترات إبطاء كمتغيرات تفسيرية للتخلص من إمكانية وجود إرتباط ذاتي لعنصر الخطأ.

2. اختبار فليبس بيرون PHILLIPS AND PERON 1988 :

يقوم هذا الاختبار علي إدخال تصحيح للارتباط الذاتي باستخدام طريقة غير معلمة وما يميز هذا الاختبار انه يأخذ في الاعتبار التغيرات الهيكلية للسلسة الزمنية فهو ذو قوة اختبارية اكبر من اختبار ADF لرفض فرضية خاطئة بوجود جذور الوحدة ,ولا يحتوي علي قيم متباطئة للفروق ويأخذ في الاعتبار الفرق الأولي للسلسلة الزمنية باستخدام التصحيح المعلمي ويسمح بوجود متوسط يساوي صفر واتجاه خطي للزمن أي لا يستند إلي توزيع بارومترات لحد الخطأ.[73]

عند اختبار ديكي فولر المركب Aument Dikey Fuller: باستخدام برنامج EVIEWS يتم الأخذ بقيمة إلي ADF والتي تمثل القيمة المحسوبة للاختبار ADF TEST STATISTIC ومقارنتها مع القيم الحرجة عند مستويات معنوية (10% أو 5% أو 1%) وغالبا ما تتم المقارنة عند مستوي معنوية 5% وتكون كما يلي :

- إذا كانت قيمة ADF المحسوبة > من القيمة الحرجة عند مستوي معنوية 5% (نرفض فرض العدم) مما يعني استقرار المتغير في مستواه.

---

73 طارق محمد الرسيد وسامية حسن, الإستقرار وسكون السلاسل الزمنية والتكامل المشترك ,سلسلة إصدارات,السودان, ص ص ,6-8.

- إذا كانت قيمة ADF المحسوبة > من القيمة الحرجة عند مستوي معنوية 5% (نقبل فرض العدم) مما يعني عدم إستقرار المتغير في مستواه.

وعليه إذا لم يتم إستقرار المتغير في مستواه نختبره عند الفرق الأول ثم الفرق الثاني وهكذا إلي أن يستقر.

جدول رقم (10)

نتائج اختبار ديكي فولو لفحص متغيرات الدراسة:

اسم المتغير	رمز المتغير	القيمة الحرجة 5%	القيمة الإختبارية ADF	مستوي الاستقرار
القطن	CT	-3.752946	-5.207344	الفرق الثاني
الصمغ العربي	AG	-2.986225	-7.138539	الفرق الأول
السمسم	SM	-2.986225	-5.821028	الفرق الأول
الميزان التجاري	TB	-2.998064	-9.974194	الفرق الثاني

المصدر: إعداد الباحث من خلال تحليل بيانات الدراسة عن طريق برنامج EVIEWS

الجدول أعلاه يوضح نتائج اختبار سكون السلسلة لمتغيرات الدراسة باختبار ديكي فولر المركب.

- أن (الفول السوداني) استقر عند المستوي.
- بيانات السلسلة الزمنية لمتغيرات (الصمغ العربي, السمسم) فهي غير مستقرة في مستواها ولكنها استقرت عند الفرق الأول
- أما متغيرات (القطن, الميزان التجاري) فهي استقرت في الفرق الثاني, وفي هذه الحالات يكمن أن تقوم الدراسة بإختبار التكامل المشترك للتأكد من تصاحب السلاسل الزمنية لتلك المتغيرات في الأجل الطويل عند استقرار بيانات السلسة الزمنية للمتغيرات في مستوي واحد.

التكامل المشترك : Co –Integration :

يقصد بالتكامل المشترك إمكانية وجود توازن طويل الأجل بين السلاسل الزمنية غير مستقرة في مستوياتها, إذا انه ليست كل الحالات التي تكون فيها بيانات السلاسل الزمنية غير ساكنة يكون الإنحدار زائفا , فبيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات إذا كانت متكاملة من رتبة واحدة يقال أنها متساوية التكامل, ومن ثم فأن علاقة الانحدار المقدر بينها لا تكون زائفة علي الرغم من عدم سكون السلسلة , حيث تؤدي التقلبات في أحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتها ثابتة عبر الزمن , ولعل هذا يعني أن بيانات

السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل علي حدة ,ولكنها تكون مستقرة لمجموعة مثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبوء بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة المتغيرات المستقلة.

ومن أهم الإختبارات المستخدمة في التكامل المشترك هما:

1. **إختبار تعتمد علي البواقي المتحصلة من إجراء التكامل المشترك انجل جرانجر(Engel Granger 1987).**
2. **إختبار تعتمد علي نظام متجه الانحدار الذاتي جوهانسون (Johansson and julies 199), ويتم** اختبار جوهانسون للتكامل المشترك في نظام متجه الانحدار الذاتي من خلال الأتي:

- نتائج اختبار (Maximum Eigen Value) القائم علي فرض العدم هو عدم وجود تكامل مشترك مقابل الفرض البديل وجود تكامل مشترك.
- نتائج اختبار الأثر (Trace) لمعرفة عدد المتجهات فإذا كان عدد المتغيرات في النموذج اكبر من $n>2$ سيكون هناك أكثر من متجه تكامل مشترك ومن الممكن إيجاد عدد $n-1$ معادلة تكامل مشترك ويكون التكامل وحيداً في حالة $n-1$, بمعني أخر يرفض فرض العدم في حالة عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات أذا كانت القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية HR تزيد عن القيمة الجدولية لإختبار الأثر (Trace) عند مستوي معنوية 5% عليه فان يمكن القول بوجود متجه للتكامل المشتركين متغيرات النموذج.

يتضح من خلال الجدول رقم (11) و الخاصة بنتائج بفحص سكون بيانات الدراسة والذي استقرت في مستويات مختلفة, في الفرق الأول والفرق الثاني وعند المستوي, وبالتالي لا يمكن إجراء إختبار التكامل المشترك للبياننات لانها غير متقرة عند مستوي واحد حسب شرط إجراء الإختبار للتكامل المشترك.

المبحث الثالث:

تقدير وتقييم نموذج الدراسة

لتقدير دالة أهم صادرات السلع الزراعية في شقه النباتي المؤثرة على الميزان التجاري السوداني:-

فقد تم إستخدام نموذج الانحدار الخطى المتعدد،حيث تم إجراء كل العمليات الحسابية الخاصة بتحليل الانحدار بإستخدام برنامج اE-views، وكان نموذج الانحدار المقترح في الصيغة التالية:

$$TB = \beta_0 + \beta_1 CT + \beta_2 AG + \beta_3 SM + \mu_i$$

حيث أن:

الميزان التجاري = TB

محصول القطن = CT

محصول الصمغ العربي = AG

محصول السمسم = SM

المتغير العشوائى = Ui

الدالة الخطية :

Tb=f(CT, AG, SM)

وسيتم إعتماد طريقة المربعات الصغرى(OLS) لتقدير دالة الميزان التجاري ، وبعد إجراء عدة محاولات وبإستخدام النماذج الرياضية المختلفة جاءت نتائج التقدير كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم (11)

نتائج تقدير النموذج

المتغيرات	المعالم	الأخطاء المعيارية للمعالم	قيمة t	مستوي المعنوية
C	-4903.194	1082.706	-4.528648	0.0062
محصول القطن	48.10172	9.421074	5.105757	0.0038
الصمغ العربي	36.85562	9.624878	3.829204	0.0123
السمسم	-7.043237	1.715403	-4.105879	0.0093

المصدر : إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views

R^2(R-Squared) 0.95 F=8.524938Prob (F.Statistic): 0.013942

DW:2.1White test: 0.142822

TB=-4903.194+48.10172 CT+36.85562AG-7.043237CM

فيما يلي تقييم لنتائج تقدير النموذج

أولا : تقييم النموذج وفقا للمعيار الإقتصادي:

جدول رقم (12)

نتائج التقييم الاقتصادي لدالة الميزان التجاري

المتغيرات	قيم المعالم	التقييم الاقتصادي
C	-4903.194	لا يتفق مع النظرية الاقتصادية
القطن	48.10172	يتفق مع النظرية الاقتصادية
الصمغ العربي	36.85562	يتفق مع النظرية الاقتصادية
السمسم	-7.043237	لا يتفق مع النظرية الاقتصادية

يتضح من الجدول رقم (11) أن بعض قيم وإشارات معالم الدالة تتفق مع النظرية الإقتصادية والدراسات التطبيقية وذلك علي النحو التالي.

*قيمة الثابت بلغت (4903.194-) وهي قيمة سالبة وتدل علي قيمة الميزان التجاري عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة تساوي الصفر ورغم أن الإشارة السالبة تخالف النظرية إلا أن ذلك يتفق مع الواقع لان الميزان التجاري يعانى من اختلال هيكلي بصورة مستمرة في اغلب سنوات الدراسة.

* قيمة معامل محصول القطن بلغت (48.10172) وهي قيمة موجبة وتدل علي وجود علاقة طردية بين صادرات محصول القطن والميزان التجاري وهى تعبر تماما على الواقع حيث أن محصول القطن يشكل أساس محاصيل الصادر.

* قيمة معامل الصمغ العربي بلغت (36.85562) وهي قيمة موجبة وتدل علي وجود علاقة طردية بين صادرات الصمغ والميزان التجاري .

* قيمة معامل السمسم بلغت (7.043237-) وهي قيمة سالبة وتدل علي وجود علاقة عكسية بين محصول السمسم والميزان التجاري وهذا ربما يدل على قلة إنتاج السمسم أو ضعف منافسته أو وجود بدائل له عالميا.

ثانيا: تقييم النموذج وفقا للمعيار الإحصائي:

جدول رقم (13)

نتائج التقييم الإحصائي للدالة

المتغيرات	قيمة t	مستوي المعنوية	النتيجة
C	-4.528648	0.0062	وجود دلالة معنوية
محصول القطن	5.105757	0.0038	وجود دلالة معنوية
الصمغ العربي	3.829204	0.0123	وجود دلالة معنوية
السمسم	-4.105879	0.0093	وجود دلالة معنوية

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التقدير

$F=8.524938$ $sig\ F=0.013942$ $R^2=0.95$

يتضح من الجدول رقم (12) لنتائج النموذج وفقا" للمعيار الإحصائي ما يلي :

(أ) معنوية المعالم المقدرة :

ثبوت معنوية جميع المعالم في الدالة (الثابت , محصول القطن , الصمغ العربي , و السمسم) حيث نجد أن مستوي الدلالة لجميع المعاملات أقل من مستوي المعنوية 5% حيث بلغت قيمة (t) للثابت (-4.528648) بمستوي معنوية (0.0062) وقيمة (t) لمعامل القطن (5.105757) بمستوي معنوية (0.0038) و قيمة (t) لمعامل الصمغ العربي (3.829204) بمستوى معنوية (0.0123) وقيمة (t) لمعامل السمسم (4.105879-) بمستوى معنوية (0.0093) وجميع قيم مستوي الدلالة المعنوية أقل من 5% و هذه دلالة علي وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين (القطن, الصمغ العربي, والسمسم) (كمتغيرات مستقلة) والمتغير التابع (الميزان التجاري) .

(ب) معنوية النموذج:

ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوي معنوية 5% ويتضح ذلك من خلال قيمة F (والقيمة الاحتمالية لإختبار (F.Statistic) حيث بلغت قيمة F (8.524938) بمستوي معنوية (0.013942) وهي أقل من مستوي المعنوية (0.05)

(ج) جودة توفيق المعادلة:

يدل معا مل التحد يد (R^2(R-Squared)عملي جودة تقدير الدا لة حيث بلغ معا مل التحد يد (0.95) وهذا يعني إن 95% من التغيرات في المتغير التابع (الميزان التجاري) تم تفسيرها من خلال التغيرات في المتغيرات المستقلة (القطن, الصمغ العربي, والسمسم) بينما (5%) من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلي متغيرات أخري غير موجودة في النموذج ولكنها مضمنة فى المتغير العشوائى، وهذه دلالة علي جودة توفيق العلاقة بين (القطن, الصمغ العربي, والسمسم) و الميزان التجاري.

ثالثا : التقييم وفقا للمعيار القياسي:

بعد أن إجتاز النموذج إختبارات النظرية الإقتصادية والإحصائية لابد أن تجري عليه الإختبارات القياسية أو ما يعرف باختبارات الدرجة الثانية وذلك من خلال التأكد من عدم وجود مشاكل القياس ، وسوف يتم التأكد من المشاكل التالية:

1/ إختبار مشكلة الارتباط الذاتي

- تم التأكد من أن النموذج لا يعاني من مشكلة الإرتباط الذاتي من خلال إختبار ديربن واتسون حيث نجد أن قيمة (DW) والتي تم تقديرها للنموذج موضع الدراسة تساوي أو تقترب من القيمة المعيارية (S.V=2) ، إذ بلغت قيمة ديربن – واتسوان (D.W) (2.1) في النموذج المقدر و تدل علي عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي.

3/ إختبار مشكلة اختلاف التباين أو (عدم ثبات تباين حد الخطأ)

- ويدل اختبار (White) لإكتشاف مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ أن النموذج المقدر لا يعاني من وجود هذه المشكلة حيث إن (Prob of F.Statistic) لمشاهدات النموذج غير معنوية إحصائيا عند مستوي الدلالة 5% إذ بلغت قيمتها (0.142822) وبالتالي نقبل فرض العدم (H_0) أي عدم وجود مشكلة إختلاف فى التباين و نرفض الفرض البديل (H_1).

وعليه نستنتج وفقاً لنتائج التقدير ما يلي:

مهما اختلفت إشارة أحد المتغيرات من الناحية النظرية إلا أن الناحية الواقعية وهى الأكثر دقةً وتعتبر ذات منطق إقتصادى يمكن إتباعه, وكذلك تشير الدلالة الإحصائية بين (القطن, الصمغ العربي, والسمسم) و(الميزان التجاري) على أن كل هذه المتغيرات المستقلة في النموذج تعتبر ذات أهمية بالغة للميزان التجاري في السودان .

جدول رقم (14)

مصفوفة الإرتباط بين متغيرات النموذج.

المتغيرات	الميزان التجاري	القطن	الصمغ العربي	السمسم
الميزان التجاري	1	0.10	-0.46	-0.49
القطن	0.10	1	-0.03	-0.34
الصمغ العربي	-0.46	-0.03	1	0.76
السمسم	-0.49	-0.34	0.76	1

إعداد الباحث من بيانات الدراسة

من خلال الجدول رقم (13) نجد أن هناك درجة إرتباط مقبولة بين متغير الصمغ العربي ومتغير السمسم والتي بلغت 76%, اما فيما يختص بدرجة الإرتباط بين الصمغ العربى والقطن حيث بلغت -0.03%, ومحصول السمسم والقطن بلغت نسبتهما -0.34% و بالتالي تعتبر درجة الإرتباط بين المتغيرات المستقلة ضعيفة مما يؤكد بأن المتغيرات المستقلة متلائمة فيما بينها وبالتالي يقود لشرط إستقلالية المتغيرات عن بعضها البعض و تحسن المقدرات.

إختبار مقدرة النموذج على الاستشراف:-

التقييم الإحصائي للنموذج المستشرف:

من المعايير المستخدمة لقيم مقدرة النموذج على الإستشراف قيمة (t) لإختبار الفرق بين القيم الفعلية

والقيم المستشرفة ومعامل (Theil)

جدول رقم (15) النتائج الاحصائية لنموذج الميزان التجاري

Equation	variables	prob	Theil
الميزان التجارى	C	0.0062	
	القطن	0.0038	0.183096
	الصمغ العربى	0.0123	
	السمسم	0.0093	

يتضح من نتائج الإختبار بالجدول(14) أن:

- مقدرة معادلة الميزان التجاري على الإستشراف جيدة و ذلك وفق معياري (t) و (Theil)
- أن قيمة نموذج الميزان التجاري من خلال إختبار Theilinquality coefficient للتنبؤ تساوى (0.183096) وهى أقل من الواحد الصحيح وعليه يكون هنالك مقدرة للنموذج على التنبؤ وبالتالي يمكن التنبؤ بالمتغير التابع في المستقبل بدلالة المتغيرات المستقل.
- أن قيم (t) معتمدة إحصائياً لكل متغيرات النموذج وهذا يدل على قدرة النموذج على الإستشراف إحصائياً.

التقييم الإقتصادى للنموذج المستشرف:

درج الباحثون على إختبار مقدرة النموذج على الإستشراف, وذلك بإستخدام بيانات فعلية للمتغيرات الخارجية و تعويضها في المعادلة بذلك يتم حساب القيم المستشرفة للمتغير التابع .

يعرف هذا النوع بالإستشراف غير المشروط Unconditional Forecast . إستخدمت بيانات لعامي 2014-2015 م للمتغيرات المضمنة في النموذج كما في الجدول أدناه:

جدول (16) بيانات متغيرات النموذج لعامي 2015- 2016

المتغير	2015	2016
TB	-6340.1	-4231
CT	39.4	80
AG	111.7	98.3
CM	453.5	379.4

بعد تقدير معادلة النموذج إستخدمت بيانات الميزان التجاري (TB) للاستشراف وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (17) القيم المستشرفة لنموذج الميزان التجاري

المعادلة	القيم المستشرفة لعام 2015	القيم المستشرفة لعام 2016
TB	-3602.2	-3014.05

المصدر إعداد الباحث (نتائج التحليل الإحصائي)

من الجدول أعلاه يلاحظ الآتي :-

- معدلات الميزان التجاري متزايدة, وهي يتطابق ذلك مع القيم الفعلية لعامي 2015-2016 .

- قيم صادرات القطن تظهر ارتفاعاً في عام 2015 ثم تزداد في عام 2016 . فإذا تم ربط عائد الصادرات بسعر الصرف فانه قابل للارتفاع و بمعدلات عالية مما يؤثر إيجاباً علي تحسن في الميزان التجاري.

الفصل الخامس

مناقشة الفرضيات والنتائج والتوصيات

المبحث الأول : مناقشة الفرضيات

المبحث الثاني : النتائج والتوصيات

قائمة المصادر والمراجع والجداول والملاحق

المبحث الأول : مناقشة الفرضيات

لمناقشة فرضيات النموذج تتم الإستعانة بالآتي:

جدول رقم (18)

نسب الإرتباط بين متغيرات النموذج ودرجة المعنوية.

الدلالة الإحصائية	مستوى المعنوية	اتجاه العلاقة	المتغيرات المستقلة	المتغير التابع
دال إحصائيا	0.0038	موجب	القطن	الميزان التجاري
دال إحصائيا	0.0123	موجب	الصمغ العربي	
دال إحصائيا	0.0093	سالب	السمسم	

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة

الفرضية الأولى:

هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين محصول القطن والميزان التجاري في السودان.

لقد تم إثبات ذلك من خلال اتجاه العلاقة الموجبة والدلالة الإحصائية بين محصول القطن والميزان التجاري والذي يبين ان الزيادة في صادرات محصول القطن تؤدى إلي الزيادة في الميزان التجاري وهذا يوضح مدى أهمية صادرات القطن السوداني والطلب المتنامي عليه عالمياً خلال فترة الدراسة.

الفرضية الثانية:

توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين محصول الصمغ العربي والميزان التجاري.

من خلال النتائج بالجدول رقم (17) نلاحظ أن محصول الصمغ العربي يلعب دوراً أساسياً في دعم الميزان التجاري ويرجع ذلك لتميز محصول الصمغ العربي بجودة عالية مما جعله يتسم بميزة تنافسية وإقتصادية في السوق العالمي ويتضح ذلك من خلال العلاقة الموجبة بينه والميزان التجاري وكما تتجلى أهميته النسبية إستناداً على الدلالة الإحصائية.

الفرضية الثالثة:

توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين محصول السمسم والميزان التجاري السوداني.

فيما يختص بمحصول السمسم وبالذات خلال العقد الأول من الألفينيات فكانت إنتاجيته متذبذبة وأن جودته لا تتناسب مع المعيار العالمي الذي يعتمد بصورة أساسية على كبر حجم المحصول ودرجة النقاء

والـ لمون, وبالـ تالي ظ هرت أ نواع عالم ية من السم سم محورة وراث ياً أي ت ندرج تحت مجمو عة GeneticModified Food(GMF) حيث تم إنتاجها في الصين بكميات كبيرة سيطرت على السوق العالمي, هذا أدى إلى ضعف القدرة التنافسية للسمسم السوداني بل ورفضه كثيراً في السوق العالمي وتدنى أسعاره بحيث أنه لا يستطيع تغطية تكاليف الإنتاج والصادر كل هذه الأسباب مجتمعة ساهمت في دعمه العكسي للميزان التجاري, لكن على أرض الواقع فيعتبر السمسم سلعة مهمة للميزان التجاري وهذا كان واضح من خلال الدلالة الإحصائية.

المبحث الثاني : النتائج والتوصيات

النتائج الخاصة:

1. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين صادر محصول القطن والميزان التجاري في السودان وأن الزيادة في عائد صادر محصول القطن بوحدة واحدة يؤدي إلي الزيادة في الميزان التجاري بمقدار (48.10172) وهذا يوضح أن متغير محصول القطن مؤثرة بصورة جيدة في الميزان التجاري.

2. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين صادر محصول الصمغ العربي والميزان التجاري في السودان وأن الزيادة في عائد صادر محصول الصمغ العربي بوحدة واحدة يؤدي إلي الزيادة في الميزان التجاري بمقدار (36.85562).

3. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين صادر محصول السمسم والميزان التجاري في السودان, وأن الإنخفاض في عائد صادر محصول السمسم بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلي الإنخفاض في الميزان التجاري بمقدار (7.043237-).

النتائج العامة:

1. إعتمد السودان علي دول محددة في تسويق صادراته الزراعية أدت إلي تراجع في مستوي الصادرات الزراعية في أغلب سنوات الدراسة.
2. ضعف الترويج الخارجي للصادرات السودانية مع التغير المستمر في سياسات سعر الصرف أدي إلى ارتفاع تكاليف الصادرات السودانية في الخارج.
3. تصدير السلع الزراعية في شكل مواد أولوية خاصة القطن والصمغ العربي والسمسم أدي إلى انخفاض قيمة عائد الصادرات مما أثر سلبا علي الميزان التجاري.
4. إرتفاع تكلفة الإنتاج أدت إلي إرتفاع الأسعار للمنتج السوداني مما قلل من فرصه ومقدرته التنافسية.

التوصيات الخاصة:

1. الإستفادة من التقنيات الزراعية الحديثة لزيادة إنتاج محصول القطن والتي تؤدي بدوره لتحسين وضع الميزان التجاري في السودان.
2. ضرورة إجراء دورات تدريبية وعمل ورش للمزارعين الذين يعملون في إنتاج وجني محصول الصمغ العربي بمواصفات وجودة عالية يمكن من التنافس في الأسواق الخارجية.

3. إتباع الميكنة الزراعية المتطورة فيما يختص بمحصول السمسم في مراحله المختلفة إبتدا من تحضير الأرض والزراعة وعمليات النظافة وحتي الحصاد.
4. التأكد من الميزات النسبية لمحاصيل القطن,الصمغ العربي,السمسم المستوي العالمي وذلك حتى يتسنى لنا إنتاج تلك المحاصيل بصورة متطابقة للمواصفات العالمية.
5. إيجاد آليات تسويقية متقدمة لعرض السمات والصفات الخاصة بمنتجات الصادر تمشيا مع الطلب العالمي .
6. الإهتمام بصادرات السلع الزراعية وإدخال تقانات حديثة لتحسين النوعية وزيادة كميات الصادر.
7. التوجه نحو التصنيع الزراعي لمحاصيل السلع الزراعية الأساسية للاستفادة من القيمة المضافة .
8. ضرورة تبسيط وتسهيل إجراءات الصادر للمحاصيل الزراعية المتعلقة بالرسوم والنقل والتمويل.

التوصيات العامة:

1. العمل علي إزالة كافة المعوقات التي تواجه إنتاج وتصدير وتسويق سلع الصمغ العربي والقطن والسمسم.
2. إحكام التنسيق بين السياسات التجارية والزراعية لإعادة التوازن الإقتصادي وإستقرار الإنتاج لتأثيرها المباشر علي صادرات السلع الزراعية.
3. تشجيع الإنتاج من أجل الصادر وربطه بالحوافز للمنتجين وتشجيع السلع الواعدة مع الإهتمام بالتصنيع الزراعي لإحداث القيمة المضافة لسلع الصادر.
4. الإهتمام بالأسواق الخارجية الجديدة لزيادة الإنفتاح التجاري نحو الخارج وفتح مزيد من العلاقات التجارية.
5. إتباع سياسة إنتاجية من شأنها تحسين وتطوير الإنتاج وزيادة الإنتاجية وخفض تكاليفه لزيادة القدرة علي التنافس والوفاء بمتطلبات التصدير للأسواق العالمية وزيادة كفاءة أداء العمليات التصديرية.
6. العمل علي إستعادة الأسواق التقليدية التي فقدت في الماضي وفتح أسواق جديدة خاصة في الدول العربية والآسيوية.
7. خلق تنافسية للصادرات السودانية للسلع الزراعية في الأسواق الخارجية من خلال تقليل تكلفة الإنتاج وإلغاء الرسوم المحلية علي الصادر.

8. رفع كفاءة المنتجين والمصدرين والقدرات التنافسية لهم مع تطوير أساليب وطرق عرض سلع الصادر والترويج له.
9. تنويع أسواق الصادرات الخارجية وعدم الإعتماد علي دول معينة في تسويق السلع الزراعية لتجنب المخاطر.

التوصيات المقترحة لدراسات مستقبلية:

1. تقدير دالة الطلب علي الحبوب الزيتية في السودان.
2. تنافسية الصادرات الزراعية المصنعة وأثرها في الميزان التجاري في السودان.
3. دراسة مقارنة بين أثر مساهمة عائدات الصادرات الزراعية والصادرات المعدنية في الناتج المحلي الإجمالي.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا : القران الكريم:

1. سورة (آل عمران)الآيات 18و19.

ثانيا : الكتب والمراجع:

1. أحمد عبد الله إبراهيم,مقدمة في الإقتصاد القياسي, ط2012م,السودان,شركة مطابع العملة ,الخرطوم .
2. أحمد عبد الرحيم زردق, الموارد الاقتصادية , 1997م , جامعة الزقازيق, ص ص 20
3. بسام يونس وأخرون,الإقتصاد القياسي,2001ط, السودان, دار عزة للنشر والتوزيع.
4. زينب حسين عوض الله,العلاقات الإقتصادية الدولية ,2003م,القاهرة,الفتح للطباعة والنشر الاسكندرية.
5. طارق محمد الرشيد,المرشد في الإقتصاد القياسي والتطبيقي,2005م,السودان.
6. طارق محمد الرشيد وأخرون,الإستقراروسكون السلاسل الزمنية والتكامل المشترك,,2011م,السودان.
7. عيسي محمد الغزالي ,المعهد العربي للتخطيط بالكويت,2003م, سلسة دورية تعني بقضايا التنمية الإقتصادية في الأقطار العربية, العدد الواحد والعشرون,ص12.
8. محمد عبد العزيز عجمية,الإقتصاد الدولي بين النظرية والتطبيق,2000,الإسنكدرية,ص45.
9. محمد قيلي عبد الرازق ,السودان سلة غذاء العالم العربي,2006م,دمشق.
10. عبد الرحمن يسري وأخرون,الإقتصاد الدولي,2006م ,القاهرة, الدار الجامعية الإسكندرية.
11. عبد الوهاب عثمان,منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان,2001م ط2, السودان, مطابع العملة.
12. رضا عبد السلام ,العلاقات الإقتصادية الدولية,2010ط 2,القاهرة,المكتبة العصرية.

ثالثا : الرسائل الجامعية:

1. إبراهيم محمد اسحق, أثرالتمويل المصرفي لقطاع الصادر علي الميزان التجاري في السودان,2011م,رسالة ماجستيرغير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

2. إدريس محمد امام,أثر سعر الصرف في الميزان التجاري في السودان,رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

3. الحافظ إبراهيم أحمد صالح,أثر السياسات المالية والنقدية في تنمية القطاعين الزراعي والصناعي,2012م,رسالة دكتوراة غير منشورة,جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
4. إنعام بابكر يعقوب,تقييم آثار السياسات التمويلية على تنمية الصادرات الزراعية في السودان,2005م,رسالة ماجستير منشورة,جامعة الخرطوم.
5. الصبيح محمد السيد, أثر التجارة الخارجية علي النمو الإقتصادي في السودان,2017م, رسالة دكتوراة في الإقتصاد(غير منشورة) ,جامعة النيلين,ص ص 21-22.
6. دراوسي مسعود,السياسات المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي,2016م,رسالة دكتوراة منشورة بالجزائر.
7. ومضة آدم القرطبي,رسالة ماجستير في العلوم الزراعية ,2015م,منشورةبجامعة الخرطوم.
8. حسب الرسول حاج السيد,تحليل القدرة التنافسية للصادرات الزراعية في السودان في ضوء إتفاقية الزراعة لمنظمة التجارة العالمية,2009م,رسالة دكتوراة غير منشورة,جامعة النيلين.
9. يوسف مناها محمد الأمين,أثر عائدات النفط في دعم وتنويع الصادرات السودانية,2011م,رسالة دكتوراة غير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
10. محمد علي سالم, أثر السياسات الإقتصادية الكلية علي صادرات السلع الزراعية في السودان, 2017م,رسالة ماجستير منشورة ,جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
11. متوكل عوض عبد الكريم,الآثار الإقتصادية لإنتاج وتسويق الصمغ العربي في السودان,2003م,رسالة ماجستير في الإقتصاد,جامعة النيلين,غير منشورة.
12. سارة يونس الشيخ ,أثر السياسات النقدية والمالية علي الميزان التجاري,2015م,رسالة ماجستيرغير منشورة, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
13. عبد الله محمد مزقول, أثر الصادرات غير البترولية السودانية علي الميزان, 2016م,رسالة ماجستير غير منشورة,جامعة النيلين.
14. عادل عبد العزيز الفكي,مشكلات تمويل التنمية الإقتصادية في السودان,2010م,مركز دراسات المستقبل.
15. عمر بابكر عمر,سياسات تسويق بذور السمسم السوداني,2003م,رسالة ماجستير في الإقتصاد غير منشورة ,جامعة النيلين.

16. فتح العليم إبراهيم,القدرة التنافسية لمحصولي السمسم والفول السوداني,2011م,رسالة ماجستير غير منشورة,جامعة النيلين.
17. رحمن حسن الموسوعي,الإقتصاد الزراعي,2003م,دار اسامة للنشر,عمان.

رابعا : التقارير:

1. الأمانة العامة لهيئة المستشارين,دراسة حول تنمية الصادرات غير البترولية,2008م,دراسة منشورة,ص3.
2. التقرير السنوي لبنك السودان المركزي,2003م.
3. التقرير السنوي لبنك السودان المركزي,2005م.
4. التقرير السنوي لبنك السودان المركزي,2015م.
5. هالة أحمد الأمين, تطور الصادرات السودانية وأسواقها العالمية,التقرير الحادي والعشرون لنقطة التجارة,2006م, السودان.
6. حياتي حمد عثمان,أفاق الإستثمار الزراعي لملتقي الدوحة الإستثماري,2007م,دراسة منشورة,الإدارة العامة للإستثمار التعاوني الزراعي بوزارة الزراعة بجمهمورية السودان.

خامسا : الأوراق العلمية والنشرات والدوريات:

1. أحمد التجاني ,دور البحث العلمي في تطوير صادرات القطن في السودان,2017م,ورقة علمية غير منشورة ,جامعة الخرطوم.
2. الأمانة العامة لهيئة المستشارين ,رؤيا حول تطوير وتصنيع وتسويق الصمغ العربي,2013م,دراسة منشورة.
المجلة المصرفية الإقتصادية ,بنك السودان المركزي,العدد الثاني والثمانون, 2016م.
3. وثيقة السياسة الزراعية بالمملكة الإردن الهاشمية , وزارة الزراعة ,1995م ,الاردن, وثيقة منشورة
4. زبير طيوح,أثر تحرير التجارة الخارجية علي الميزان التجاري بالجزائر,دراسة غير منشورة,2015م.
5. مهدي عثمان الركابي,رؤية حول تنمية تطوير الصادرات السودانية,2016م,مجلة مصرفية إقتصادية ربع قرنية ,بنك السودان المركزي,العدد .
6. محمود حامد عربي تعيم وأخرون,سياسة سعر الصرف وأثرها علي تجارة السودان الخارجية,المجلة المصرفية لبنك السودان المركزي,العدد.

7. م.م. سرمدي عـ لمي حـ سين,تحليل إقتـ صادي للتـ جارة الخارجـ ية للمنتـ جات الزراعـ ية والغذائـ ية في العراق,2009م,دراسة علمية منشورة.
8. نهاد محمد أحمد,برامج التكيف الهيكلي وأثرها علي التمويل الزراعي في السودان,2015م,دراسة غير منشورة.
9. سليمان سيد أحمد, الزراعة وتحديات العولمة ,مركز الدراسات الإستراتيجية,1999م ,دراسة علمية منشورة.
10. عبيد الله محجوب عبيد الله واخرون, دور الصادرات في أداء الإقتصاد السوداني, 2017م, ورقة علمية غير منشورة.
11. عيسي محمد الغزال,مجلة السياسات الزراعية في الأقطار العربية,العدد الواحد والعشرون,2003م,المعهد العربي للتخطيط بالكويت.
12. علي عبد العزيز صالح وأخرون,السياسات الإقتصادية الكلية وسياسات الصادر,2017م,ورقة علمية منشورة بجامعة الخرطوم.
13. عمران عباس يوسف وأخرن,2016م,مجلة جامعة بخت الرضا العلمية, العدد السادس عشر,أثر ترقية الصادرات مقابل إحلال الواردات علي النشاط الإقتصادي في السودان.
14. صلاح محمد العوض,تنافسية صادرات الحبوب الزيتية,2017م,ورقة علمية غير منشورة.
15. صلاح محمد أحمد,القطن السوداني الحاضر والمستقبل ,إتحاد الغرف التجارية ,2018م,دراسة منشورة.
16. خالد نهار الروس,محاضرات في إقتصاديات الإنتاج الزراعي,المملكة العربية السعودية ,دورية منشورة.

الملاحق

ملحق رقم (1)

بيانات متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990–2016)

years	الميزان TB التجارى	القطن CT	الصمغ AG العربى	السمسم SM
1990	-543	178.5	45	54
1991	-3992	130	49	34.7
1992	-3777.1	65.3	21	46.3
1993	-2442.6	57.118	34	86.2
1994	-1854.8	96.6	65.7	66.8
1995	-672.7	123	50.5	80.5
1996	-884.1	128.2	29.5	141.1
1997	-985.6	105.7	27	117.3
1998	-1328.9	95.6	23.7	104.8
1999	-634.9	44.8	26.9	126.9
2000	254	53	23.1	147
2001	-606.8	44.4	24.3	104.5
2002	-437.3	62.2	31.9	74.6
2003	-339.7	107.9	35.4	74.4
2004	-298.4	93.8	60.6	178.6
2005	-1932.5	107.3	107.6	118.6
2006	-2416.9	82.3	50.2	167
2007	103.8	68.5	51.9	92.8
2008	2319	61.8	60.9	141.9
2009	-1433.8	43	33	143.4
2010	1359.5	34	23.8	167.3
2011	957.4	27	81.8	223.3
2012	-5163.8	11.8	67.1	223.5
2013	-2831.8	102.7	134.8	472.4
2014	-4757.6	34	97	466.3
2015	-6340.1	39.4	111.7	453.5
2016	-4231	80	98.3	379.4

ملحق رقم (2)

الاستقرار والسكون لبينات متغير الميزان التجارى

باستخدام اختبار (Dicky&Fullar test)

-4.3942	1% Critical Value*	-6.527527	ADF Test Statistic
-3.6118	5% Critical Value		
-3.2418	10% Critical Value		

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(X1,2)
Method: Least Squares
Date: 10/10/18 Time: 10:31
Sample(adjusted): 1990 2016
Included observations: 24 after adjusting endpoints

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-6.527527	0.313824	-2.048497	D(X1(-1))
0.0216	2.492461	0.183721	0.457919	D(X1(-1),2)
0.0923	1.767837	845.5033	1494.712	C
0.0472	-2.114619	53.87191	-113.9186	@TREND(1990)

78.92500	Mean dependent var	0.761371	R-squared
3278.676	S.D. dependent var	0.725576	Adjusted R-squared
17.88620	Akaike info criterion	1717.549	S.E. of regression
18.08254	Schwarz criterion	58999525	Sum squared resid
21.27068	F-statistic	-210.6344	Log likelihood
0.000002	Prob(F-statistic)	1.770696	Durbin-Watson stat

ملحق رقم (3)

الاستقرار والسكون لبينات متغير محصول القطن

باستخدام اختبار (Dicky&Fullar test)

-4.3942	1% Critical Value*	-4.291289	ADF Test Statistic
-3.6118	5% Critical Value		
-3.2418	10% Critical Value		

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(X2,2)
Method: Least Squares
Date: 10/10/18 Time: 10:32
Sample(adjusted): 1990 2016
Included observations: 24 after adjusting endpoints

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0004	-4.291289	0.311341	-1.336054	D(X2(-1))
0.6138	0.512722	0.204055	0.104624	D(X2(-1),2)
0.8449	-0.198220	16.50592	-3.271801	C
0.8728	0.162143	1.012612	0.164188	@TREND(1990)

4.387500	Mean dependent var	0.634199	R-squared
52.42372	S.D. dependent var	0.579328	Adjusted R-squared
10.04170	Akaike info criterion	34.00161	S.E. of regression
10.23805	Schwarz criterion	23122.19	Sum squared resid
11.55816	F-statistic	-116.5005	Log likelihood
0.000130	Prob(F-statistic)	2.107301	Durbin-Watson stat

ملحق رقم (4)

الاستقرار والسكون لبينات متغير محصول الصمغ العربى

باستخدام اختبار (Dicky&Fullar test)

-4.3942	1%	Critical Value*	-4.254031	ADF Test Statistic
-3.6118	5%	Critical Value		
-3.2418	10%	Critical Value		

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(X3,2)
Method: Least Squares
Date: 10/10/18 Time: 10:33
Sample(adjusted): 1990 2016
Included observations: 24 after adjusting endpoints

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0004	-4.254031	0.368291	-1.566722	D(X3(-1))
0.5814	0.560511	0.220143	0.123392	D(X3(-1),2)
0.9114	-0.112701	13.35822	-1.505491	C
0.6212	0.501978	0.845190	0.424267	@TREND(1990)

0.608333	Mean dependent var	0.707095	R-squared
48.06782	S.D. dependent var	0.663159	Adjusted R-squared
9.645971	Akaike info criterion	27.89762	S.E. of regression
9.842314	Schwarz criterion	15565.54	Sum squared resid
16.09380	F-statistic	-111.7517	Log likelihood
0.000015	Prob(F-statistic)	1.997483	Durbin-Watson stat

ملحق رقم

(5) الاستقرار والسكون لبينات متغير محصول السمسم

باستخدام اختبار (Dicky&Fullar test)

-4.4167	1%	Critical Value*	-4.792095	ADF Test Statistic
-3.6219	5%	Critical Value		
-3.2474	10%	Critical Value		

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(X4,3)
Method: Least Squares
Date: 10/10/18 Time: 10:34
Sample(adjusted): 1990 2016
Included observations: 23 after adjusting endpoints

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0001	-4.792095	0.408948	-1.959717	D(X4(-1),2)
0.4034	0.854716	0.225669	0.192883	D(X4(-1),3)
0.7798	0.283625	43.49005	12.33487	C

0.6563	-0.452054	2.653697	-1.199614	@TREND(1990)

-3.895652	Mean dependent var	0.826150	R-squared
187.4243	S.D. dependent var	0.798700	Adjusted R-squared
11.85844	Akaike info criterion	84.09066	S.E. of regression
12.05592	Schwarz criterion	134353.5	Sum squared resid
30.09655	F-statistic	-132.3720	Log likelihood
0.000000	Prob(F-statistic)	1.982635	Durbin-Watson stat

ملحق رقم(6)

تقدير دالة الميزان التجارى

Dependent Variable: X1
Method: Least Squares
Date: 10/14/18 Time: 14:51
Sample(adjusted): 1990 2016
Included observations: 18 after adjusting endpoints
Convergence achieved after 17 iterations

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0062	-4.528648	1082.706	-4903.194	C
0.0038	5.105757	9.421074	48.10172	X2
0.0123	3.829204	9.624878	36.85562	X3
0.0093	-4.105879	1.715403	-7.043237	X4
0.0899	-2.098754	0.380035	-0.797599	AR(1)
0.3212	-1.100538	0.324406	-0.357021	AR(2)
0.8829	-0.154960	0.173149	-0.026831	AR(3)
0.6347	0.505513	0.163067	0.082433	AR(4)
0.0012	-6.623588	0.151466	-1.003248	AR(5)
0.0372	-2.817054	0.396184	-1.116072	AR(6)
0.7126	-0.390007	0.424732	-0.165648	AR(7)
0.1834	1.543419	0.206264	0.318352	AR(8)
0.1939	1.499843	0.225915	0.338837	AR(9)

-1468.383	Mean dependent var	0.953401	R-squared
2396.356	S.D. dependent var	0.841565	Adjusted R-squared
16.72239	Akaike info criterion	953.8440	S.E. of regression
17.36543	Schwarz criterion	4549092.	Sum squared resid
8.524938	F-statistic	-137.5015	Log likelihood
0.013942	Prob(F-statistic)	2.116947	Durbin-Watson stat

-	.63	.81+.65i	.81 -.65i	Inverted AR Roots
.23+1.04i				
-.90+.22i	-.39+.60i	-.39 -.60i	-.23 -1.04i	
-.90 -.22i				

Estimated AR process is nonstationary

ملحق رقم (7)

اكتشاف مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ

White Heteroskedasticity Test:

0.136754	Probability	2.092452	F-statistic
0.142822	Probability	9.594039	Obs*R-squared

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 10/07/18 Time: 15:37
Sample: 1990 2016
Included observations: 18

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.2344	1.258131	505967.8	636574.1	C
0.2444	-1.229760	10599.12	-13034.38	X2
0.1473	1.559017	83.68988	130.4740	X2^2
0.0532	2.164937	8793.031	19036.35	X3
0.0355	-2.396320	65.94299	-158.0205	X3^2
0.0598	-2.098055	3112.560	-6530.322	X4
0.0351	2.402338	5.419331	13.01907	X4^2

252727.3	Mean dependent var	0.533002	R-squared
276250.2	S.D. dependent var	0.278276	Adjusted R-squared
27.85519	Akaike info criterion	234686.5	S.E. of regression
28.20145	Schwarz criterion	6.06E+11	Sum squared resid
2.092452	F-statistic	-243.6967	Log likelihood
0.136754	Prob(F-statistic)	2.898315	Durbin-Watson stat

ملحق رقم (8)

مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج

X4	X3	X2	X1	
-0.499623295272	-0.463217077763	0.101845162547	1	X1
-0.342931627553	-0.031102945 2756	1	0.101845162547	X2
0.769210998356	1	-0.031102945 2756	-0.463217077763	X3
1	0.769210998356	-0.342931627553	-0.499623295272	X4